

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY



3 8534 00981 9610

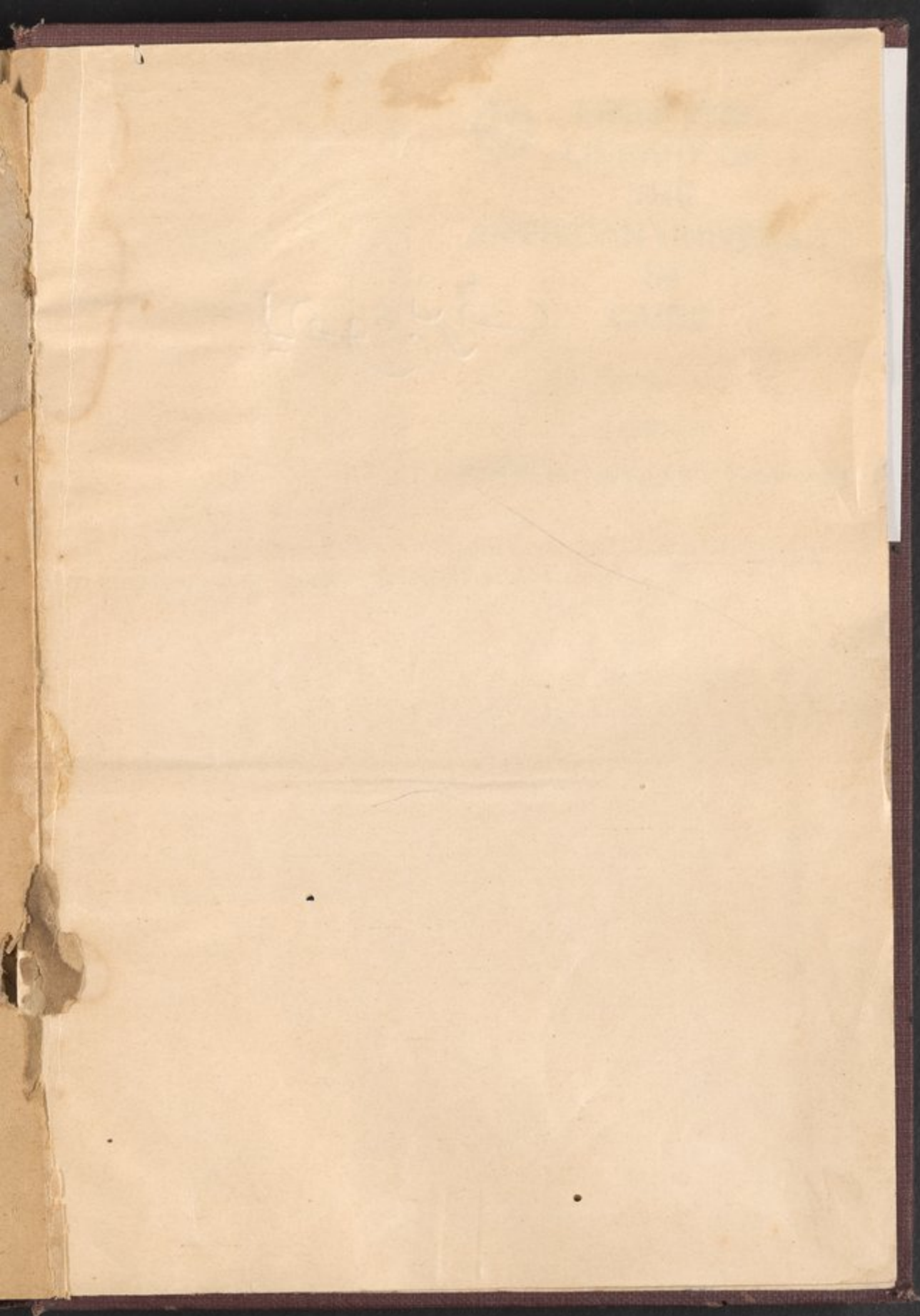
ESAG99-B7236



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

لہوہیرٹ



هذا الكتاب من
مكتبة
مكتبة
مكتبة

التقدم والفتنة

تأليف

الفيلسوف الاجتماعي الكبير

هنري جورج

تقريب

مصطفى حسين

مفتش تعليم مجلس مديرية القليوبية
وصاحب كتابي تاريخ المذاهب الاشتراكية
ومساوي النظام الاجتماعي وعلاجها

﴿ حقوق الطبع محفوظة للمعرب ﴾

سنة ١٣٣٨ هـ - ١٩١٩ م

ثمان النسخة عشرة قروش صاغ

(مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

HB

171

G 2712

1919

٧٨٩

اهداء الكتاب



إلى هؤلاء

الذين يشعرون باليأس والشقاء الناشئين عن سوء
توزيع الثروة ويرون امكان ايجاد نظام أعدل وأرقى
ويأمنون في أنفسهم استعداداً للجهاد في سبيل تحقيق ذلك



مقدمة المغرب

ما أقل أصحاب المذاهب الحقّة وما أندرهم ، فقد تمر أجيال دون أن تنجب عظيماً فرداً ، وما أقل إنصاف الناس لعظمائهم وأشد كفرهم لنعمتهم ، فلا يكاد يظهر العظيم حتى ينسارعوا لمطاردته ، كأنه وحش من الوحوش المفترسة ، ولست أدري سبباً لذلك سوى كره الناس للحق ، فقد أفسد عقولهم طول ما رزحوا تحته من المظالم ، وما ورثوه عن أسلافهم من التقاليد والخرافات ، فتراهم ينفرون من الحقائق ، ولا يحبون إلا من جارهم في أفكارهم وتقاليدهم وخرافاتهم .

قام هنري جورج في أواخر القرن الماضي مبيناً للناس ظلم إمتلاك الأراضى ، وما جره هذا النظام من ابتئاس السواد الأعظم من الناس ، فرماه قومه بالتطرف ، وتآلبت عليه الأحزاب ، ونصدها الأغنياء ، وقاوموه مراراً في الانتخابات ، إلا أنه ثابر في جهاده وضاعف جهوده حتى انتشر صيته في الآفاق ، واعتمق مذهبه كثير من عظماء الرجال فنخص منهم بالذكر الفيلسوف الروسى الشهير ليون تولستوى^(١)

(١) وضع تولستوى قبيل وفاته كتابه مساوى النظام الاجتماعى وعلاجها الذى نقلناه الى العربية وقد امتدح فيه مذهب هنري جورج ورأى أنه العلاج الوحيد لمساوى النظام الاجتماعى

والعلامة الانجليزى الفرد رسل ولس^(١) ولم يمض طويل زمن حتى انتصر له الكثيرون وترجمت كتبه الى معظم اللغات وتكونت عدة جمعيات فى أنحاء العالم لتففيذ مشروعه .

ولد هنرى جورج سنة ١٨٣٩ فى مدينة فيلادلفيا من أعمال الولايات المتحدة ثم انتقل الى نيويورك واشتغل فيها أولا بالطباعة ثم بالصحافة ثم عين عمدة مستقلا لها سنة ١٨٨٦ ، وكان همه منصرفا الى درس المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، فكانت با كورة أعماله رسالة سماها (أرضنا و نظام امتلاكها) أخرجها سنة ١٨٧١ ثم نقحها ووسعها وأعاد طبعها سنة ١٨٧٩ باسم (التقدم والفقر) وهو الكتاب الذى يتضمن مذهبه والذى أ كسبه الشهرة الواسعة حتى أنه أعيد طبعه عدة مرات فى حياته وترجم الى معظم اللغات ويعتبر الى يومنا هذا إنجيلا جديداً فى عالم الاجتماع ، وفى سنة ١٨٨١ وضع كتاب (مسألة الأراضى الأرنندية) وفى سنة ١٨٨٤ ظهر له كتاب (مسائل اجتماعية)

(١) الفرد رسل ولس علامة انجليزى شهير له شهرة تضارع شهرة داروين فى مذهب النشوء والارتقاء واشتغل فى أخريات أيامه بالمسائل الاشتراكية وكان رئيسا حتى يوم وفاته لجمعية شيوع امتلاك الاراضى فى إنجلترا ولد سنة ١٨٢٢ ومات سنة ١٩١٣

وفي سنة ١٨٨٥ كتاب (جريمة الفقر) وفي سنة ١٨٨٦ كتاب
 (حرية التجارة أو حمايتها) وفي سنة ١٨٨٨ كتاب (الأرضون
 والأهلون) وفي سنة ١٨٩١ أرسل خطاباً مفتوحاً الى البابا ليو الثالث
 عشر يتضمن حال العمال وما هم فيه من الشقاء ملتصقاً منه السعي لتحسين
 حالهم ، وفي سنة ١٨٩٢ ظهر له كتاب (فيلسوف متحير) وفي سنة ١٨٩٨
 كتاب (الاقتصاد السياسي) الذي لم يطبع الا بعد وفاته ومات سنة
 ١٨٩٧ وهو محبوب من السواد الأعظم من العمال ، وأقيمت له يوم
 وفاته مظاهرة من أكبر المظاهرات التي عملت في أمريكا حتي اليوم .
 يتلخص مذهب هنري جورج في أن شقاء العمال وتفاقم الفقر
 بين الناس ليسا ناتجين عن بخل الطبيعة وضعفها كما زعم (مالتوس)^(١)
 القائل بأن انتشار الفقر ليس إلا نتيجة لازمة لتكاثر الأهلين بنسبة
 تفوق النسبة التي تتكاثر بها المواد الأولية اللازمة للحياة ، ولا من تنافر
 مصلحتي العمال والممولين كما يزعم أغلب الاقتصاديين ، بل الى احتكار
 فئة من الناس للأرض التي هي ميدان جميع الأعمال المنتجة ، ومن

(١) توماس روبرت مالتوس انجليزي ولد سنة ١٧٦٦ وتوفي
 سنة ١٨٣٤ وكان صديق جان جاك روسو الفرنسي وكثيراً ما كان
 يرأسه وضع كتابه (مقالة عن السكان) سنة ١٧٩٨ وقد أعيد طبعه
 ٦ مرات في حياته وله مذهب مشهور سُمّي به فيما بعد - المغرب

ثم كان عدم تحسن حال الفقراء رغم ازدياد الثروة العامة من جراء رقي الصناعة وتقدم الفنون وظهور المخترعات والمستكشفات العديدة ، أمراً لا يدعو للدهشة ، ولم يقتصر على ذلك ، بل ذهب الى أن نشر التعليم ووضع الحكومات على أساس ديمقراطي ، وحث العمال على الاجتهاد والاقتصاد وإنشاء جمعيات التعاون والتقابات وغير ذلك من الوسائل التي يتخيلها الاشتراكيون كافية لاصلاح المجتمع ، لا تأتي بالفائدة المقصودة اذا لم تجعل الأرض ملكاً عاماً ، وذهب الى أن الأرض من لوازم الحياة كالهواء والضوء وانه من الظلم البين حرمان أحد منها ، وان امتلاك الأراضى بشكله الحالي راجع الى الاغتصاب .

ولتحويل الأرضين من حيازة الأفراد لحيازة المجموع ، لا يرى ضرورة لمصادرة أصحاب الأراضى في أملاكهم ، ولا لمنحهم تعويضاً واستردادها منهم ، بل يرى أنه يكفي مصادرتهم في إيجارها برمته بعد استئزال جزء بسيط منه ، وتركه لهم في نظير سعيهم في تأجيرها ، لانه يرى أنه لا ضرر من بقاء الغلاف في أيديهم ، مادام اللب قد نزع منه . ولما كانت ضريبة الأراضى في جميع الأمم كافية لسد نفقات الحكومة ، والصرف منها على المنافع العامة ، يرى وجوب إلغاء جميع الضرائب الأخرى سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، والاكتفاء بهذه الضريبة الفذة ، ولذا يعرف مشروع هنري جورج بالنظام

ذى الضريبة الفذة وان كان ليس هو أول قائل بالاكتفاء بضريبة واحدة ، بل سبقه فيها (كينييه ^(١)) إلا أنه أول من أخرج مشروعا كاملا لجعل الأرض ملكا مشاعا مبنيا على هذه الضريبة .

جاهد هنري جورج طول حياته في اخراج مشروعه الى حيز الفعل فلم يوفق ، الا أن مذهبه كان سببا في إيجاد عدة إصلاحات في نظام امتلاك الأراضي في كثير من ممالك العالم ، فقد ضاعف البعض الضرائب المفروضة على الأرض ، وعين البعض الحد الأعلى لما يجوز للفرد امتلاكه ، وحرّم البعض التأجير من مستأجر منعاً للمصافقة ، ووزع بعضها موات الأرض على الفقراء مجانا ، وشرع بعضها في تعيين الحد الأعلى للإيجار بالنسبة للضريبة ، وانا لنلمح من خلال التطورات التي حصلت في أوروبا عقب الحرب ، وقيام العمال والفلاحين بالمطالبة بحقوقهم وانتشار المبادئ الاشتراكية والبلشفية في العالم ، ما يشير الى قرب تحقيق هذه الأمنية العظيمة التي ستقضي على دولة الشقاء وتنتشر على الارض علم السعادة والحرية

المعرب

مصطفى حسنين المنصوري

(١) فرنسوا كينييه Quesnay اقتصادي فرنسي شهير ولد سنة ١٦٩٤ ومات سنة ١٧٧٤ وهو أول من وضع أصول علم الاقتصاد - المعرب

مقدمة المؤلف

ان الآراء التي يبتتها هنا ، سبق لي بسطها في رسالة طبعتها في سان فرانسيسكو سنة ١٧٨١ سميتها (أرضنا ونظام امتلاكها) وقد قام في ذهني منذ ذاك الوقت أن أتبسط في شرحها وأوسع نطاقها الا أن الفرص لم تسمح لي بذلك إلا بعد مرور زمن طويل ، ازداد في خلاله وثوق بصحتها ، وزاد ارتباطها بجلاء في نظري ، وتبين لي أنه لم يحل دون وقوف الناس عليها الا رسوخ كثير من المذاهب فاسدة في أذهانهم ، وجدت من اللازم أن أعود اليها وأختبرها وأزيل فاسدها قبل أن أشرع في بناء مذهبي الجديد .

إلا أنني وجدتني أطرح آرائي أمام فريقين من الناس . فريق ملم بالمسائل الاقتصادية ، وفريق يجهلها ، ووجدت أن مجال البحث واسع أمامي ، حتى أنه يتعذر عليّ استيفاء جميع نقطه ، فعولت على الاكتفاء بتكوين قواعد عامة تاركا لقرائي وضع التفاصيل التي يسهل استنباطها منها ، حتى يسهل على من له إلمام ولو سطحي بالاقتصاديات الوقوف على الحجج والقضايا التي بسطتها في هذا الكتاب والتي لا تحتاج الى مراجعة الأسفار والمجلدات للوقوف على معانيها ، لأنها

حقائق مبنية على مشاهدات واقعية يسهل على أي قارئ تحقيقها بنفسه .
 فبعد أن استهلكت الكتاب ببسط حالة المجتمع السيئة التي
 استفزني لطرق هذا الموضوع ، عرجت على فحص الشروح التي يقدمها
 الاقتصاديون عن سبب هبوط الأجور رغم ازدياد القوى المنتجة
 فأفضى بي البحث الى أن مذهب الأجور الشائع مبني على أساس
 فاسد ، وانه ماحاز القبول لدى كافة الاقتصاديين ، الا لاستناده على
 مذهب آخر ، له في نفوس مكانة سامية ، وهو مذهب (مالتوس)
 الذي يتلخص في أن هناك نزعة مستمرة في البشر الى الازدياد بسرعة
 تفوق السرعة التي تتكاثر بها المواد الأولية للحياة ، وتعرض هذا
 المذهب للاختبار أيضاً تبين فسادة .

الى هذا الحد من بحثي ، لم أخرج عن نفي المذاهب الشائعة التي
 عجزت عن اظهار العلة في انتشار الفقر رغم ازدياد الثروة العامة ،
 فكانت استفادتنا منها قاصرة على إشارتها الى أن حل هذه المشكلة
 الاجتماعية متوقف على تعرف القوانين التي توزع الثروة بمقتضاها
 ويبحث هذه القوانين التي خالها الاقتصاديون قوانين ثابتة تحدد
 نصيب كل من العمل ورأس المال والأرض في النتاج العام ، تبين
 أنها مشوشة وأن ليس بينها رابطة نسبية ، كما أفضى زيادة الاستقصاء
 في هذا البحث الى أن السبب في اطراد هبوط الأجور هو اطراد

ازدياد الايجار ، فاستلزم هذا فحص تأثير التقدم المادى فى توزيع الثروة ، وأفضى بنا البحث الى أن سبب تفاقم الفقر هو الامتلاك الفردى للأراضى .

وان كان هذا كافياً للإشارة الى أن العلاج الوحيد هو جعل الأرض ملكاً شائعاً ، إلا أنى وجدت من الأليق قبل أن أثب لهذه النتيجة ، أن أستعرض جميع العلاجات التى أشار بها المصلحون ، والتى يعتقد فى صحتها الكثيرون ، وأن أبين عجزها عن إصلاح الحال ، اذا لم يجعل الأرض ملكاً عاماً .

بعد ذلك انتقلت بالبحث الى دائرة أخرى ، دائرة الأخلاق ، اذ نادتنى العدالة مستصرخة ، أمن العدل حرمان قوم من ممتلكاتهم ؟ فلم أربداً من أن أبين الفرق بين ما يصح امتلاكه وما لا يصح ، وان أظهر أن كل امتلاك لا يستند على حق مكتسب بالعمل لا يجوز الاعتراف به ، وتعمقت فى فحص هذه النقطة ، حتى ظهر انه ليس لملك الأراضى حق فى المطالبة بتعويض اذا أراد المجموع استرداد حقه فيها .

ثم انتقلت بالبحث الى دائرة عمرانية عملية ، دائرة المنفعة ، اذ اعترضنى هذا السؤال ، وهو هل الامتلاك الفردى للأراضى أحسن نظام لاستثمارها على الوجه الأتم ؟ وبالبحث اتضح أن هذا النظام

فضلا عن كونه غير ضرورى لاستثمار الأرض واصلاحها ، فانه يحول دون استثمارها على الوجه الأتم ، ويؤدى الى تعطيل كثير من القوى المنتجة ، وان جعل الأرض ملكا مشاعا لا يدعو لاجاد أى انقلاب ولا يتطلب سوى إلغاء جميع الضرائب ما عدا ضريبة الأيجار ، التى هى أوفى وأعدل ضريبة اذا طبقت على قواعد الضرائب .

وبالبحث فى تأثير هذا الانقلاب اتضح أنه سيؤدى الى زيادة الانتاج ، والى توزيع الثروة العامة على أساس عادل ، والى النهوض بمدنيتنا الى غرض أسمى ، اذ المدنيات لا تتوقف على اختلاف فى الرجال بل على اختلاف فى الأنظمة الاجتماعية ، ولا تلبث كل مدينة أن تتدهور عند ما يزداد التفاوت بين أهلها ، وما دامت مدنيتنا الحالية غير خالية من بوادر هذا الانحلال ، لا يبعد أن تهدم حكوماتنا الديمقراطية التى نفاخر بها الآن ، وتقوم على أنقاضها حكومات استبدادية وأهمية هذا البحث ظاهرة اذا اتبعت نقطه بدقة ، ولا جدال فى أن ما وصلت اليه من النتائج سيكون سبباً فى تغيير مجرى الاقتصاد السياسى واكسابه مرونة تجعله جديراً بأن يكون علما صحيحا مقبولا يجرى مع ميول الناس ورغباتهم بعد أن نفروا منه زمنا طويلا .

ان ما قمت به فى هذا الكتاب ، اذا كنت قد أفلحت فى حل المشكلة الكبرى التى تعرضت لحلها ، هو أن أوفق بين آراء سمث

وريكاردو^(١) من جهة وآراء بروديهون ولاسال^(٢) من جهة أخرى،
وأن أبين أن سياسة الحرية الفردية المطلقة، سياسة دع كل فرد يعمل
ما يشاء (laisser faire) هي السياسة المثلى للوصول إلى الغرض السامي
الذي ينشده الاشتراكيون.

هنري جورج



-
- (١) سمث وريكاردو هما من كبار علماء الاقتصاد الانجليز
(٢) بروديهون أو برودون اشتراكي فرنسي متطرف وهو
يعتبر شيخ الفوضيين لانه كان ينكر كل صنوف الامتلاك ومن مآثور
كلامه (الامتلاك سرقة) — لاسال اشتراكي ألماني عظيم وهو
مؤسس الحزب الديمقراطي الاشتراكي الالماني الذي ناوأ الحكومة
كثيراً في الحرب السبعينية وفي هذه الحرب وله نظرية خاصة في
الأجور تعرف بقانون الأجور الحديدى (راجع كتابنا تاريخ
المذاهب الاشتراكية) المغرب

الاصلاحات الاقتصادية

✽ الواردة في هذا الكتاب وما يقابلها في الانجليزية ✽

Wealth	الثروة
Capital	رأس المال
Capitalist	الممول (أى صاحب رأس المال)
Rent	ايجار (للارض)
Wages	أجور (للعمال)
Interest	ربح
Benefit	فائدة
Produce	التاج (كل ما ينتجه رأس المال أو الارض أو العمل)
Production	انتاج
Consumption	استنفاد (او استهلاك)
Distribution of work	تجزئة العمل
Fund	رصيد
Compensation	تعويض
Supply	العرض
Demand	الطلب
Speculation	المصافقة (او المضاربة)
Over - Production	الافراط في الانتاج
Industrial depression	الجمود الصناعي
Luxuries	النفائس (او الكماليات)
Single tax	الضريبة الفضة (او الوحيدة)
Direct tax	ضريبة مباشرة
Indirect tax	ضريبة غير مباشرة

التقدم والفقر

المسألة

امتاز هذا القرن بعظم ازدياد القوى المنتجة للثروة ، فان استخدام البخار والكهرباء ، واستنباط الآلات الجمة التي ذلت صعوبة الأعمال وسمحت باتباع نظام تجزئة الأعمال ، وتحسن طرق المبادلة ، كل هذه قد ضاعفت النتاج لدرجة لم يكن يحلم بها النوع البشرى .

من كان يظن في بدء هذه النهضة ان هذه النعم ستكون وبالا على الانسانية ، وماذا كان يدور في خلد فرنكلن^(١) أو بريستلى^(٢) أو غيرهما من رجال القرن الماضي اذا أتيسح لهم أن يروا البواخر تمخر في البحر بدلا من السفن الشراعية ، والقطارات الحديدية تنهب الارض

(١) بنيامين فرنكلن ولد سنة ١٧٠٦ وهو الذي استكشف الفرق بين التيار السالب والموجب في الكهرباء وأول من قال بأن البرق ناتج من الكهرباء

(٢) يوسف بريستلى ولد سنة ١٧٢٣ وتوفي سنة ١٨٠٤ وهو الذي استكشف غاز الاكسيجين وان كان هذا الاكتشاف ينسب لفوازييه صديقه الفرنسى — المعرب

نهبا يبدل من العجلات ، والحصاد البخارية تقوم بعمل المنجل ، والدراسة
 البخارية تقوم مقام النورج ، لو أتيح لهم أن يسمعو نبض الآلات
 وهي مجدة في إنجاز مطالب الانسان بقوة تفوق قوة ما على سطح
 الأرض من إنسان وحيوان ، لو أتيح لهم أن يروا أشجار الغابات
 وهي تحول الى تحف وأثاث بدون أن تمسها يد إنسان ، وأن يروا
 المعامل وهي تخرج ألوف من الأحذية في الزمن الذي لا يستطيع فيه
 الحذاء وضع كعب لحداء ، وان يروا المصانع وهي تحت رقابة بنية
 تخرج من الأقمشة في زمن معين ، مالا يستطيع ان يجازه مائة ناسج مقتول
 العضلات في الوقت ذاته بأنواهم العتيقة ، لو رأوا المطارق البخارية
 وهي تهبط العمدة الضخمة بطريقة واحدة ، والعدد الدقيقة تصنع
 الساعات الصغيرة ، والمثاقيب الماسية تخرق قلب الصخر الأصم ، لو
 أتيح لهم أن يقدرُوا ما سترتب على تحسين طرق المواصلات والتبادل
 من توفير المجهودات ، لو علموا أن الخراف المذبوحة في استراليا تصل
 الى إنجلترا والدم يتساقط منها ، وان الأمر الذي يصدره صيرفي في لندن
 بعد الظهر ينفذ في صباح هذا اليوم ذاته بسان فرنسيسكو ، ماذا كان
 يتصور أمثال هؤلاء ؟ ومن يشك في أنهم كانوا يرون أن عصرنا هذا
 سيكون عصر النعيم والسعادة ؟ كأني بهم وقلوبهم تكاد تقفز من
 صدورهم استبشارا بهذا العصر السعيد كقافلة أنهمكها العطش وقد لحث

عن كسب ظلال أشجار وارفة وضياء مياه جارئة .

من يشك في أن هؤلاء كانوا يعتقدون أن هذا الرقي سيرفع
مستوى أخلاق البشر ويصل بالنوع الانساني الى العصر الذهبي الذي
تنطلع اليه نفوسهم منذ القدم ، حيث لا عقبة تحول دون وصول
الشباب الى حده الطبيعي من النمو ولا طمع يستدرج الانسان ويورده
موارد الهلاك قبل الأوان ، حيث تستأنس الوحوش ، ويختفي كل
قبيح ، ويمع الوثام ويزول كل سبب للخلاف ، اذ كيف يوجد طمع
والرخاء شامل والخيرات موفورة ، كيف يوجد خبث وإجرام وجهل
وتوحش وقد اختفى الفقر وتلاشي ظله ، من سينكمش اذا كان الكل
أحرارا ومن سيظلم اذا كان الكل أندادا ؟

هذه هي الآمال التي كان يتخيلها كل رجل سليم النظر ، وهذه
هي الأمنيات التي كان ينتظرها كل عاقل من جراء هذا التقدم الذي
جعل هذا العصر سيد العصور ، ولكن ما أشد خيبة هذه الأمنيات ،
فقد ظهر الاختراع تلو الاختراع ، واستكشفت مستكشفات أعقبتها
مستكشفات ولم تخفف أعباء من كانوا يعانون الآلام ، ولم تأت بالرخاء
لمن كانوا في فقر وعناء . فليت شعري ما هي أسباب هذا الحال التي
عجز الناس عن فهمها حتى الآن ؟

من جميع أنحاء العالم تتوارد الشكاية تلو الشكاية من جهود الحركة

الصناعية ، وتعطيل عمال أشداء ورؤوس أموال مكدسة ، عن فقر العمال وبؤس طائفة كبيرة من بنى الانسان ، فلا تكاد تجلس في مجلس حتى تسمع الناس يرمون هذا العصر بعصر الشقاء ، ويحنون الى الأيام الماضية أيام الهناء والصفاء ، وقد عم هذا جميع أنحاء العالم مع اختلاف أنظمتها وتفاوت ثرواتها وغزارة سكانها بحيث لا يكون من اصالة الرأي ارجاع هذه المساوى الى أسباب موضوعية ، فهناك بؤس حيث توجد جيوش رابضة ، كما يوجد بؤس حيث لا توجد جيوش ، بؤس حيث التجارة مقيدة ، وبؤس حيث التجارة حرة ، بؤس في الحكومات الديمقراطية والانتقراطية على حد سواء ، فلا عجب اذا حكم العقل بأنه لا بد أن يكون لهذه المساوى علة أصلية ، ولا عجب اذا قادنا الاستنتاج الى أن التقدم المادى هو هذه العلة ، وحسبنا دليلاً على ذلك ان هذه المساوى لا تظهر الا بظهوره ، فما من أمة أخذت في أسباب الرقى بأن ازداد عدد أهلها ونشطت صناعاتها وتحسنت مواصلاتها وطرق المبادلة لديها ، الا ازداد الفقر ظهوراً وانتشاراً فيها ، وازداد تنازع البقاء قسوة بين أهلها .

من أراد أن يفقه معنى الفقر فلا يميم وجهه شطر الأمم المنحطة إذ عينا يحاول أن يعثر على بائس ، بل عليه أن يقصد الأمم الراقية العظيمة ، اذهب الى أحد أقاليم أفريقيا الوسطى وتفقّد حال أهلها

لا نجد بينهم من يصح أن يقال عنه أنه غنى ، بيد أنك لا تجد بائساً
لا يجد بلغة من العيش يحفظ بهارمه كما تجد في الأوساط الراقية —
نعم لا جدال في ارتفاع مستوى المعيشة ، ولا جدال في أن كثيراً
من نفائس أباثنا أصبح من ضرورياتنا إلا أن ازدياد الثروة العامة لم
يعد بفائدة إلا على الفئة الممتازة الغنية وحرمت الطبقة الدنية من التمتع
بما أوجده التقدم من وسائل الراحة والرفاهية .

إن اجتماع الفقر مع ازدياد الثروة العامة هو لغز هذا العصر ،
وهو ولا جدال السبب في جميع المساوئ السياسية والصناعية والاجتماعية
التي حيرت العالم وأعجزت المصلحين ، والتي تتوعد أغنى الأمم
وأرقاها بمستقبل مظلم ، هي المعنى الذي يطرحه إله الحظ^(١) لمدينتنا
والذي جزاء من لا يستطيع حله الإعدام ، ومحال أن يكون التقدم
مفيداً ومستديماً ما دام ازدياد الثروة لا يؤدي إلا إلى تكديس
الأموال وازدياد الترهف لدى فريق دون سائر الخلق من البشر ،
والى توسيع مسافة الخلف بين طبقتي الأغنياء والفقراء ، والافا الفائدة

(١) إله الحظ عند القدماء هو الاسفنكس وكان يعترض المارة

بهذا المعنى فمن استطاع حله نجا ومن عجز أعدمه وهو : —

(ما هو الحيوان الذي يسير على أربعة في الصباح واثنين في

الظهيرة وثلاثة في المساء) هو الانسان — العرب

من تعليم الناس اذا كانوا . لا يستطيعوا أن يستثروا علمهم ، وهلا يكون
تعليمهم وبالا على أنفسهم وعلى المجتمع بأسره لأنهم سيستحيون بفعله
قوماً متمردين ساخطين على الحياة ؟

والغريب أن كبار الاقتصاديين لا زالوا يتخبطون في أسباب
هذه المساوئ وما زالوا متضاربين في العلاجات التي يرونها وافية
فبينما نرى فريقاً منهم ينسب الجود الصناعي الى الافراط في الانتاج
أو الاستنفاد ، يذهب فريق آخر الى أن المساوئ الاجتماعية ناشئة
عن الحروب أو مد الخطوط الحديدية أو اعتصابات العمال لرفع
أجورهم أو استعمال الورق النقدي بدلا من العملة المعدنية أو إدخال
الآلات في الصناعة واحلالها محل الأيدي العاملة أو تسهيل طرق
المواصلات .

وما دام حل هذه المسألة يقع في دائرة الاقتصاد السياسي فأنى سأحاول
في الفصول التالية حلها ، معتمداً على أصول هذا العلم ، وسأحاول
الحصول على القانون الذي يربط الفقر مع التقدم المادي ، وكلية ثقة
بأن الحل الذي سأصل اليه كاف لتعليل هذه الظاهرة الاجتماعية .

وما دام الاقتصاد السياسي بشكله الحالي عاجزا عن إظهار العلة
في هذه المساوئ لما في قضاياه من التفكك الذي يتعذر معه العثور
على صلة ارتباط بينها والاساسة لا يعباون بتعاليمه ، والجمهور ممتعضا منه ،

والمتمعون ينظرون اليه نظرة الاحترار ويسمون في بعض الدوائر العلمية
باسم (العلم المظلم) ، ولولا بقية ثقة في نفوسهم بهذا العلم
لاجلالهم لواضعيه لقاطعوه وطاردوه ، فقد عولت في بحثي هذا على
أن لا آخذ بقضية من قضاياها الا بعد فحصها ، غير متأثر بما ذهب
اليه أساطين هذا العلم ولا بهيباب من أن أصل استدلالاتي الى
نتائج مخالفة لآرائهم ، ما دام الحق رائدي ، وأركان استدلالى مسلما
بصحتها .



الأجور ورؤوس الأموال

✽ نقص مذهب الأجور الشائع ✽

السرف في انتشار الفقر رغم ازدياد الثروة العامة هو ميل الأجور للهبوط الى حدها الأدنى الذي لا يستطيع العامل دونه أن يسد حاجياته الضرورية ، وإزاء هذا التناقض ، يحق لنا أن نتساءل ، لماذا تميل الأجور على الدوام للهبوط مع ازدياد الانتاج باطراد ؟

يعمل الاقتصاديون هذه الظاهرة بأن الأجور متوقفة على النسبة بين عدد العمال المتلمسين للعمل ومقدار رؤوس الأموال المطروحة للاستثمار ، ويقولون بأنه لما كان عدد العمال يفوق رؤوس الأموال نسبيا في الازدياد ، فمن الطبيعي أن تميل الأجور للهبوط بتوالي الزمن الى حدها الأدنى ، وبنوا على ذلك كثيراً من نظرياتهم ومذاهبهم الغريبة ، كاتفاقهم على أن فتح الباب للعمال الأجانب ، مما يزيد عناء العمال الوطنيين ، لزعمهم أن مزاحمة هؤلاء الأجانب تقضى بتقليل نصيب العامل الفرد لكون الرصيد (وهو رأس المال) الذي تستمد منه الأجور ثابتاً وكذاهاهم الى أن تقييد التنافس من أحسن الوسائل المفضية لرفع أجور العمال ، والغريب مجازاة الصحف والدوائر النشر بعية

لهم في نظرياتهم، وإلحاحها في تنفيذها، ولو تروى هؤلاء الاقتصاديون،
 لنبين لهم أن مذهبهم هذا لا يستند على حقائق ثابتة، اذ لو صح أن
 الأجور متوقفة على النسبة بين عدد العمال المتلمسين للعمل ومقدار
 رؤوس الاموال المطروحة للاستثمار، لكان ارتفاع الأجور (وهو
 دليل على قلة العمال نسبياً) ملازماً لهبوط الارباح (وهو دليل على ازدياد
 رؤوس الاموال نسبياً) وبالعكس، وهذا هو غير الواقع اذ المشاهد أن
 الارباح كبيرة حيث الأجور مرتفعة وبالعكس، وان الممولين ينزحون
 من الاقاليم القديمة للحديثة طلباً لارباح أكبر، كما ينزح العمال جرياً
 وراء أجور أوفر، وانه عند ما تهبط الاجور تقل الارباح وبالعكس
 يبرهن علماء الاقتصاد على صحة مذهبهم بكون الأجور أكثر
 ارتفاعاً في الاقاليم الحديثة حيث رؤوس الأموال أقل نسبياً منها
 في الاقاليم القديمة، وفساد هذا الزعم ظاهر للعيان، اذ رغم اعتراف
 (مل وفوست وبريس) وغيرهم من علماء الاقتصاد بأن الاجور
 متوقفة على النسبة بين رؤوس الاموال وعدد العمال، ينسبون ارتفاع
 الاجور والارباح في الاقاليم الحديثة لازدياد الانتاج النسبي للثروة
 وهذا زعم فاسد سائين خطاه فيما بعد، كما سأظهر أنه عكس الواقع،
 وان الانتاج أكبر في النسبة في الاقاليم المكتظة بالسكان منه في
 الاقاليم الفقيرة في الأهلين، وحسبنا لافطار فساد مذهبهم الآن انهم

ينسبون ارتفاع الأجور في الأقاليم الحديثة الكثيرة الانتاج ، وبذا لا
لا يقيمون النسبة بين الأجور ورؤوس الأموال ، بل بينها وبين
النتاج .

وانه ليحق لنا إزاء تناقض هذا المذهب أن نتساءل كيف نشأ
وكيف تمسك به جموع الاقتصاديين النابيين من عصر آدم سمت^(١)
حتى يومنا هذا .

قد يكون تمسكهم به راجعاً الى وجودهم في أوساط جرت العادة
فيها أن تدفع الأجور للعمال مقدماً أى قبل الشروع في العمل وإبان
اتمامه ، فتوهوا أن الصناعة متوقفة ومحدودة برؤوس الأموال ، أى
أنه لا انتاج الا حيث رؤوس أموال متجمدة ، والا بالقدر الذي
تسمح به ، وهذا ما حدا جون استوارت ميل^(٢) للقول في كتابه
(مبادئ الاقتصاد السياسى) (الصناعة محدودة برؤوس الأموال ،
ومحال أن تتعدى الحد الذى تسمح به المواد الأولية المهيأة للصناعة ،
والغذاء المقدم للقيام بأود العمال ، ألا انه رغماً من جلاء هذا لا يتنبه

(١) ولد آدم سمت سنة ١٧٣٣ وتوفى سنة ١٨٧٠ وهو من
أساطين علماء الاقتصاد وكتابه (ثروة الأمم) لا يزال عمدة الاقتصاديين
في كثير من مباحثهم (٢) جون استوارت ميل من أساطين علم
الاقتصاد ولد سنة ١٨٠٦ وتوفى سنة ١٨٧٣

الناس الى انهم يعيشون على نتاج جهود السالفين لا الحاضرين من العمال ، ولا يفقهون أن لا مناص من النجائهم للمولين لا مدادهم بالحاجيات الضرورية ، ولا يعرفون أنهم يستنفدون ما تم انتاجه ، لا ما سيصير انتاجه ، فاذا تبينوا ذلك وعرفوا أنه لا يخصص من مجموع النتاج لامداد العمال بما يحتاجون اليه من حاجيات الحياة الا جزء بسيط (وهو رأس المال) تبين لهم أن الصناعة لا يمكن أن تتعدى الحد الذي يسمح به هذا القدر .

وغريب أن يقرر ميل ذلك ، فانا اذا نظرنا الى الاعمال وجدنا أن الطبيعة لا تبخل على مجهود بثمره جهده ، فهي تقدم السمك لكل من القى شبكته في البحر ، والنبات لكل من حرث الأرض ، ولا تعطى الا لمن بذل ، ومن هذا يتضح لنا أن الاجور ليست مستمدة من رؤوس الاموال ، بل من العمل نفسه ، فاذا اعترض علينا بأن بعض الاجور تدفع مقدماً قلنا ان ما يدفع مقدماً هو بمثابة سلفة تؤخذ مما سبق ابتزها الممولون من نتاج جهود العمال السابقين ، لا تلبث أن يرد لها العمال في قالب عمل ، وعلى كل فسواء أكانت تدفع الاجور مقدماً أو مؤخراً فانها لا تعطى للعمال الا بشرط أن يؤدوا عملاً ، وهي لا تنقص من رؤوس الاموال في حالة دفعها مقدماً ، فان كان أحدهم في ريب من ذلك ، فحسبه أن ينظر حوله ويلاحظ الاعمال بعين يقظة ، فهنا مثلاً

سفينة ضخمة قد يستغرق العمال في بنائها عاما أو أكثر ، تدفع لهم أجورهم في خلاله يوميا ، فهل تظن أن رأس مال صاحبها يقل لما يدفع من الاجور ؟ كلا ، ودليلنا على ذلك أنه لو أراد بيعها قبيل انتامها ، لما قيل أن يسترجع ما صرفه وحسب ، بل تتطلب ربحا ، وكذلك الامر في جميع الاحوال ، فلو باع أحدهم منزلا قبل أن يتم بناؤه ، لما اكتفى بالحصول على ما صرفه في شراء مواد البناء وما دفعه أجورا للعمال ولو بعث حقلا منزرعا لا تنتظرت الحصول على ثمن أعلى مما لو بعته خاليا .

إلا أن كون الاجور غير مستمدة من رؤوس الاموال لا يجعلنا نعتقد بأن رؤوس الاموال ليست عاملا ضروريا في الانتاج ، إذ لا يصح ذلك إلا اذا كان من المتيسر في جميع الاحوال دفع الاجور من نوع العمل ، وهذا متعذر في أغلب الاحوال ، فالخارث مثلا لا يستطيع أن يحصل على قوت يومه من الاخدود الذي شقه بمحراثه ، والعامل لا يتسنى له الا كل مباشرة من الآلة التي صرف يومه في عملها .

يقولون إن دولاب العمل لا يدور حتى تقدم رؤوس الاموال الغداء اللازم للعمال والمواد الأولية التي سيعملونها بجهودهم الى ثروة ، وهذا أمر غير معقول ، لانه يستدعي وجود عمل مدخر قبل الشروع في العمل ، وليس بطبيعي أن يسبق النتاج المنتج في سلسلة الكائنات ، ولا جدال في أن الاستنفاد لا بد أن يصحبه انتاج معاصر له ، فها هو ثرى عاطل متنعم بمباهج الحياة ومناعمها رغم كسله وتقاعده ، ها هي

مائدته الفخمة وليس عليها ما مضى على انتاجه زمن يذكر غير
 الصحف والاكواب والملاعق ، وما عدا ذلك فأشياء حديثة العهد ،
 فهنا بيض لم يُبيض غير اليوم ، وزبدة مجهزة بالامس ، ولبن درته
 البقرة هذا الصباح ، وسمك كان يسبح بالامس في عرض البحار ،
 ولحم نحرته دابته منذ ساعات ، وخضر وفاكهة جنت كذلك ، فهل
 يصح أن يقال أنه يعيش على ما ادخره له والده من قبل مع أنه
 يستنفذ ما يقوم غيره بانتاجه في هذا الوقت .

هاك لندرا الغنية التي تفوق ثروتها ثروة أى قطعة أخرى مماثلة
 لها في المساحة في العالم بأسره ، ماذا يكون حالها اذا توقف دولاب
 العمل المنتج بها ولو بضع ساعات ، ألا يموت أهلها جوعا رغم وفرة
 ما لديهم من أنواع الثروة ، تصور ذلك قليلا فلا تلبث أن ترى أن
 الناس جميعاً يعيشون على قوت يومهم ، لا على ما هو مدخر لديهم من
 قبل ، فكما أن الذين قاموا ببناء الهرم لم يدخر لهم من قبل ما يكفيهم
 من الغذاء ، طول مدة قيامهم ببنائه ، بل كانوا يعيشون على ما ينتج
 حولهم يوميا ، وكما أن الحكومات لا تستجمع جميع المبالغ اللازمة لأى
 مشروع قبل الشروع فيه ، بل تعتمد على ما سيجبى من الأهلين
 من الضرائب إبان إتمامه ، فكذلك الناس الذين يشتغلون بانتاج ما لا
 يصلح للغذاء لا يأكلون مما هو مدخر لهم من قبل بل مما يقوم بانتاجه
 في نفس هذا الوقت من يشتغلون بانتاج المواد الغذائية .

* وظيفة رأس المال الحقيقية *

إذا كان رأس المال لا تدفع منه الأجور ولا يعين العمال بما يبق
رمقهم فإمى وظيفته ؟

رأس المال هو الجزء من الثروة العامة المخصص لانتاج ثروة
أخرى ، أو بعبارة أخرى هو الجزء من الثروة المخصص للتبادل ، وهو
يساعد على وفرة الانتاج ، بأن يسهل للعمال الحصول على أدق
الآلات التى تسهل العمل ، وتزيد فى مقدار النتاج ويسمح للعمال
بالانتفاع بقوى التكاثر الطبيعية المودعة فى الحيوان والنبات ، والتى
تظهر بالتربية ، بدلا من القضاء عليها لحاجة وقتية ، ويسمح بتجزئة
الأعمال بهذا القدر العظيم الذى هو السرفى رقى الصناعة الحديثة
وبانتاج الأشياء فى أحسن الاوساط ملائمة لها ، وهذا غير ما يذكره
علماء الاقتصاد . فهو لا يهين المواد التى تتحول بالعمل الى ثروة كما
يزعمون لان الطبيعة نفسها متكفلة بتقديمها ، ولا هو بالرصيد الوحيد
الذى تدفع منه الأجور ، لان الاجور هى ثمرة جهود العمال ، ولا يحدد
نطاق الانتاج لأن الانتاج لا يحده إلا الموارد الطبيعية التى لا تنفذ
إلا بنفاد الكرة الارضية ، وانما غاية ما يعمل به ان يعين نوع الانتاج

وهذا غير تحديد نطاقه، فانه اذا كان من المسلم به انه بدون محراث
لا يوجد حارث، الا انه ليس من المعقول أن لا توجد زراعة بدون
محراث، أو خياطة بدون مطرزة، وانما يكون النتاج قليلا، فالانتاج
والصناعة موجودة قبل أن تتجمد رؤوس أموال وهي لا تزال كذلك
في كثير من الامم المنحطة.

وما دامت الاجور لا تستمد من رؤوس الاموال بل من نتاج العمل
فان المذاهب الشائعة الخاصة بعلاقة الممولين والعمال لا يصح الأخذ
بها، كما لا يصح الاعتماد على العلاجات التي يقترحها رجال الاقتصاد
لتخفيف وطأة الفقر كرفع قدر رؤوس الاموال أو كتحسين عدد العمال
أو كرفع درجة كفاءتهم.

فاذا سلمنا بأن كل عامل ينتج بعمله الرصيد الذي يستولى منه
على أجره، وجب أن لا تنقص الاجور بازدياد عدد العمال بل تزداد،
نظرا لما يستفيد منه العامل من المساعدة عند ازدياد عدد مساعديه، ولزيادة
الايضاح رأينا أن نفقد فصلا خاصا للبحث فيما اذا كانت القوى
الطبيعية المنتجة تميل الى النقصان كلما ازداد الطلب عليها بازدياد
الاهلين أم لا.

الاهلون وحاجيات الحياة

« مذهب ملتوس »

يستند المذهب الذي عقدنا له البحث السابق ، على مذهب آخر لا زلنا في حاجة لبحثه ، فان المذهب القائل بأن الأجور مستمدة من رؤوس الاموال يرتكز على المذهب القائل بأن الاهلين تتكاثر بنسبة تفوق النسبة التي تتكاثر بها المواد التي يستمد منها الانسان حاجياته ، وهو المذهب الذي عزى إلى ملتوس وسمى باسمه ، والذي يرجع اليه الاقتصاديون مع زميله مذهب الاجور في ايجاد الحلول والعلاجات للمساوي الاجتماعية .

بينت في مبحثي السابق فساد مذهب الأجور ، الا اننا لو بحثنا عن السبب في تشبث علماء الاقتصاد به رغم فساده الظاهر لتبين لنا ان هذا راجع على الانحصر لاعتقادهم الراسخ في صحة مذهب ملتوس الذي يؤيده ويطابقه ، ولاقتناعهم بما ذهب اليه بعض العلماء من أن خصب الأرض لا يلبث أن يأخذ في الانحطاط بعد وصوله إلى درجة معينة من الكمال مهما بذلنا بعد ذلك في خدمتها من رؤوس الاموال والعمل ، فحالت هذه المذاهب دون تنقيب الناس عن العلاجات

اللازمة لمساوى الفقر ، لظنهم أنها صحيحة ، وأنها صادرة عن رجال
موثوق بأرائهم السديدة .

انه لمن الصعوبة بمكان الجزم بأى هذه المذاهب قد سبق غيره
في الظهور فان مذهب عدد السكان لم يتم تنسيقه بالدرجة التي يصح
معها اعتباره مذهباً ، الا بعد أن تكون مذهب الاجور ، الا انه يظهر
انهما ظهرا وعاشا سويا قبل أن يتكون علم الاقتصاد السياسى وانما لم يكونا
في تلك المدة مذاهب ثابتة ، بل كانا في حالة تكون كما يظهر في
كتابات آدم سميث التي كانت تحوم حول هذه الفكرة التي ربما كانت
السبب في تحويل رأيه في مسألة الاجور الى وجهة غير قوية

يتلخص مذهب ملتوس في انه اذا توافرت سبل المعيشة لدى
قوم من الاقوام كما حصل في أمريكا تضاعف عددهم كل خمس
وعشرين سنة ، وأن الاهلين على وجه العموم يتكاثرون بنسبة
متواليات هندسية بينما لا تتكاثر المواد التي يستمد منها الانسان
حاجياته الا بنسبة متواليات حسابية ومن جراء هذا كان
الفقر ضربه لازب على النوع البشرى — قال ملتوس (اذا فرضنا
ان سكان الارض الحاليين يقدرون بمليار من الانفس فانهم يتزايدون
بنسبة ١ : ٢ : ٤ : ٨ : ١٦ : ٣٢ : ٦٤ : ١٢٨ : ٢٥٦ بينما لا تتكاثر
المواد التي يستمد منها الانسان حاجياته الا بنسبة ١ : ٢ : ٣ : ٤ : ٥

: ٦ : ٨ : ٩ : فبعد قرنين تكون نسبة السكان للحاجيات كنسبة ٢٥٦ الى ٩ وبعد ثلاثة قرون كنسبة ٤٠٩٦ الى ١٣ وتصل بعد عشرين قرن الى درجة لا يمكن حصرها ولا يحول دون ازدياد كافة البشر بهذه النسبة سوى العراقيين الادبية والمادية التي تعترض الزواج وكثرة الوفيات الناشئة من البؤس والانحطاط الاخلاقي

وانا لئن أبأ أنفسنا عن أن نتعرض لدحض مسألة المتواليات الهندسية والحسابية التي اختلقها ملتوس ، فقد كفانا مؤونة الرد عليها أحد اتباعه وهو جون استوارث ميل حيث قال عنها (انها لمحاولة غير موفقة لتحديد شئ غير قابل للتحديد ولا يصعب على كل من عنده مسكة من العقل أن يرى فساد هذه النظرية)

وان كان مذهب ملتوس لا يدعو في الواقع للنفور من الحكمه الالهيه والكرم الطبيعي كما تدعو بعض النظريات الاخرى التي لا يصح اعتبارها مذاهب مطلقا والتي تلتقي تبعه الفقر على عاتق الخلاق سبحانه الا انه لم يقابل في بادئ الامر بالارتياح ولم يحز قبول الناس الا بعد أن وجه اليه كثير من النقد من جودوين^(١) وغيره، وبعد ان رشق بكثير من سهام السخرية والاستهزاء

(١) وليام جودوين ولد سنة ١٧٥٦ وتوفي سنة ١٨٣٦ كان متطرفا في آرائه وكان يذهب الى ضرورة هدم النظام الاجتماعي

ونجاح هذا المذهب ليس بالامر المستغرب لانه يستند ظاهريا على مسألة رياضية لا يسهل تفنيدها ، إذ تكاثر الاهلين وظهور الفقر بينهم أمر واقع ومشاهد مثله في عالم الحيوان والنبات ، وظهوره في وقت مناسب وهو زمن الثورة الفرنسية الذي اتجهت فيه الانظار لتحقيق مبدأ المساواة . وفي الوقت الذي ظهر فيه كتاب وليام جودوين (بحث في العدالة السياسية) الذي أنكر فيه كافة أنواع الممتلكات ، فأتخذ الممتازون حجة لتبرير امتيازهم وابتئاس الآخرين ، وازداد تعلق الناس به عند ظهور مذهب النشوء والارتقاء المبني على تنازع البقاء وبقاء الاصلح لانهم وجدوه مطابقا ومعززا له ، حتى خاله البعض جزءا متما لمذهب ملتوس ، وذهب ماك كلوخ الاقتصادي الشهير الى أن الفضل في رقي الفنون والصناعة وفي اقتصاد الناس واجتهادهم راجع الى مذهب ملتوس لان ما دفع الناس لذلك سوى خوفهم من الفقر الذي ينتج عن تكاثر الاهلين الذي أثبتته ملتوس . ولكن رغما من ثبات هذا المذهب في أذهان الكثيرين ورغما من تحصيله واستناده على عدة دعائم قوية فاني لست بمعجم عن مهاجمته والقضاء عليه كما قضيت على مذهب الاجور .

الحالي حتى نظام الزواج ، تزوج بماري ويستمكرافت الكاتبة الشهيرة لمطابقتها لافكاره وعاش معها عيشة شاذة — راجع كتابنا تاريخ المذاهب الاشتراكية — المغرب

يستند مذهب ملتوس على عدة حجج لا تلبث أن يظهر فسادها إذا ما عرضناها للبحث ، فقد ذهب ملتوس بعد أن استعرض معظم أقاليم العالم ووصف ما يعانيه أهلها من صنوف الفقر والانحطاط الى أن حالتهم هذه راجعة الى تكاثر الاهلين وحسب ، وأن ليس للأنظمة السياسية والاجتماعية أى دخل فيها ، مع أنها العامل الاكبر فى وجودها ، وضرب لنا مثلاً بالهند والصين وما فيهما من بؤس وشقاء ، وجزم بأن هذا راجع الى كثافة سكانهما ، ولكن اذا قارنا سكان هذين الاقليمين بغيرهما من حيث الازدهار لتبين لنا خطؤه ، فبينما يخص الميل المربع فى الهند ١٣٢ نسمة وفى الصين ١١٩ نسمة ، يخص الميل المربع فى سكسونيا ٤٤٢ وفى باجيكيا ٤٤١ وفى إنجلترا ٤٤٢ ، ومع أن أراضى الهند والصين أخصب من أراضى هذه الأقاليم بكثير فإن أهلها لا يقاسون من الفقر والحرمان مثل ما يقاسيه سكان هذين الاقليمين ، أفلا يكون المعقول أن يكون انتشار الفقر والمجاعات فيهما راجعاً الى فساد الحكم فيهما ؟

يستشهد ملتوس على صحة مذهبه بما هو مشاهد فى الكائنات الحيوانية والنباتية ، ويقول بأن تكاثر هذه الكائنات لا يلبث أن يقف عند ما تنفذ المواد التى تعيش عليها فالسمكة التى تملأ البحار بسرورها اذا تركت فى وسط ملائم لا تلبث أن تقف عن التكاثر

إذا نفذ غذاؤها ، وكذلك الأزنية التي إذا تركت وشأنها ملأت الأرض بنسلها ، والنبات الذي يتضاعف بكثرة ، وما دام هذا هو ناموس الطبيعة في عالمي الحيوان والنبات فلا بد أن يخضع له الانسان طوعاً أو كرها ولا مناص من ظهور الفقر وانتشار البؤس بين الناس كلما ازدادوا تكاثراً .

وهنا يحق لنا أن نتساءل هل هذه المشابهة صحيحة ؟ معلوم أن الانسان يستمد غذاءه من الكائنات الحيوانية والنباتية ، ومادام خصبهما عظيمًا باعتراف ملتوس نفسه ، كان المعقول أن لا يلحق الفقر بالناس مهما تكاثروا لانهما يتكاثران بسرعة أكبر ، وبصرف النظر عن هذا فهناك فارق عظيم بين الانسان وسائر المخلوقات اذ هو الحيوان الوحيد الذي يمكنه أن يزيد في قوة انتاج الأشياء التي يحتاج اليها ، فالحيوان والدي والطيور والاشماك تتغذى بما تجده فاذا نفذ وقف تكاثرها ، أما الانسان ففي وسعه أن يزيد قوة الانتاج في الاشياء التي يحتاج اليها بما لديه من وسائل التربية والعناية .

يستند ملتوس في مذهبه على المذهب القائل بأن الأرض تقل خصوبة على ممر الأزمان من كثرة انهلاك قواها بالاستغلال المتواصل ويجزم بأن تكاثر الأهلين مع انحطاط تربة الأرض يفضيان إلى اتساع دائرة الفقر على ممر الأزمان ، وقد يتراءى هذا لنا صحيحًا

لأول وهلة ، ولكن اذا أمعنا النظر فيه تبين لنا أن خصب الأرض أمر ثابت ، اذ معروف أن المادة والطاقة ^(١) غير قابلين للاعدام أو النقص أو الزيادة ، وما الانتاج والاستنفاد إلا لفظان نسبيان ، فالوادر التي تنتجها الأرض ثم نستنفدها تعود الى الأرض مرة أخرى ، وليس في وسع البشر مهما تكاثروا ومهما استنفدوا أن ينقصوا وزن الأرض ذرة واحدة ، نعم قد يصح أن ينقص خصب قطعة أرض معينة بما يؤخذ منها في وقت معين ليستنفد في مكان آخر ، ولكن هذا لا يؤثر في المجموع فإن ما ينقص في خصب أرض يزاد في غيرها ، وليس هناك مانع من وجود آلاف المليارات من البشر على الأرض بدلا من آلاف الملايين ، فنحن لا نزيد مواد الطبيعة وطاقها ولا ننقصها ، فنحن نهبط الى الدنيا عرايا ونبرحها عرايا ، وما الانسان في الحقيقة سوى شكل من أشكال المادة المتقلبة وحركة من حركات الطبيعة المتغيرة. لنفرض جدلا ان الانسان حيوان راق ، وانه من سلالة القردة كما يزعم البعض ، ألا يبقى هو الحيوان الوحيد الذي لا حد لمطامعه ؟ فتور هذا القرن لا يطلب من وسائل المعيشة أكثر مما كان يطلبه نور القرن الأول ، ولكن أى فرق بين مطالب انسان هذا القرن

(١) الرأى الحديث هو أن العالم يتكون من شيئين وهما المادة

والطاقة (Matter and energy) — العرب

وإنسان القرن الماضي ، يحتاج الإنسان أولاً إلى الغذاء والمأوى حتى
 إذا ما توافرا لديه شرع في التكاثر شأنه في ذلك شأن سائر الحيوانات
 إلا أنه عند هذه الدرجة يكون الإنسان والحيوان عند مفرق الطرق ،
 فيقف الحيوان حيث لا غاية له بعد ذلك ، أما الإنسان فيهرع إلى الأمام
 متطلباً غاية أعلى وغرضاً أسمى ، لا يقنع بالحصول على القدر الكافي
 من الأشياء إذا لم يكن نوعها عند رغبته ، وبينما الحيوان يأكل كل ما
 يصادفه لا يقنع الإنسان بما يسد رمقه ، بل يتطلب المآكل الشهية
 والأغذية المستطابة ، ولا يكتفي في ملبسه بما يمنع عنه برد الشتاء وحرارة
 الصيف بل يتدع فيه ما يراه ملائماً للذوق السليم وما يستلقت
 نظر الآخرين ولا يقنع بأن يجد له مكاناً يأويه بل يتطلب قصراً فخماً ،
 ولا يرضيه أن يطفى شهوته البهيمية وحسب بل يسعى لاقتناء أجمل
 الزوجات وأرقاهن ، وتراه مجدداً وساعياً ناهضاً ليلاً ونهاراً منهمكاً
 ومشغولاً لا لنيل شيء محسوس ، بل لسد جوع معنوي لم يشعر بأن
 يشمر به حيوان ولا يروء عطش لم يقاسه ولن تقاسه أية دابة من
 الدواب ، لا يقنع بمعرفة ظواهر الأشياء ، بل يتلمس أسرارها ، يود أن
 يعرف كيف خلق الكون ، وكيف وجدت الأجرام ، يريد أن يعلم
 بكل سر من أسرار الطبيعة ، حتى إذا تم له ذلك نظر إلى من حوله
 من بني جنسه وصرف جهده في تحسين حالهم ، ونشر لواء العدل بينهم ،

لا لغرض سوى نيل شئ لم يره ولا يمكن أن يراه وقد لا يحصل عليه
 الا وهو جثة هامة في الثرى ، ألا وهو الفخر وحسن الأحدثه ،
 فأى فرق بينهما ، فالحيوان والنبات اذا ماتوافرت لسيهما سبل المعيشة
 تكاثرا أما الانسان فيرقى ، فهو الشجرة الخرافية التى أصلها فى الأرض
 وفرعها فى السماء .

وحسبنا ذلك لاطهار فساد مذهب ملتوس الذى تصور أن
 الانسان والحيوان سواء بسواء فاستنتج من ذلك ان تكاثر الأهلين
 لابد أن يصل بالنوع البشرى الى الحد الذى يعجز فيه نتاج الارض
 عن سد حاجة جميع أفرادها ، ولكن فليهدأ خاطر الناس ، فنظام الطبيعة
 البديع ككفيل بسد حاجتهم مهما تكاثروا ، وكما أنه لا خوف من
 اختلال نظام الجاذبية وتصادم الاكوان ، فلا داعى للجزع من نفاد
 المواد الغذائية .

* تنفيذ مذهب ملتوس *

رسخ مذهب ملتوس فى أذهان الاقتصاديين وأجمعت كلمتهم
 على أن تكاثر الاهلين مدعاة لهبوط الأجور وتفاقم الفقر ، وازاء هذا
 نرى أنفسنا ملزمين باعادة النظر فى هذا المذهب ، فان قولهم بان تكاثر
 الاهلين هو السبب فى هبوط الأجور وانساع دائرة الفقر معناه أنه كلما

كثرت الأيدي العاملة قلّ التّاج أو أنّه كلما كثر عدد العمال المنتجين
أشدّ بخل الطبيعة

يقول جون استوارت ميل (أن سد حاجة جماعة كبيرة من الناس
أشدّ تعذرا من سد حاجة جماعة صغيرة مهما كانت درجة المدنية التي
يعيشون فيها ، وهذا راجع الى بخل الطبيعة لا الى سوء النظام الاجتماعي
ومن العبث القول بأن كل الافواه التي توجد بها الطبيعة على الارض
مزودة بأيد ، فان الافواه المستجدة تتطلب من الغذاء بقدر ما كانت
تطلبه الافواه السابقة ، بينما الأيدي المستجدة لا تنتج بقدر ما كانت
تنتجه الأيدي السابقة ، ولنفرض وجود قوم سعداء قد جعلت جميع
وسائل الاتّاج لديهم ملكا مشاعا ، والتّاج يوزع عليهم بالقسط
والصناعة بالغة لديهم أوفى مراتبها ، فهل تنتظر أن يحتفظ هؤلاء القوم
بسعادتهم الى الأبد ولا ينقلب حالهم عند ما يتضاعف عددهم ؟
لا مشاحة في أن ازديادهم سيلجئهم لاستثمار أراض أقل فأقل خصبا
من أراضيهم السابقة ، وهذا يؤدي طبعا الى تقليل نصيب كل منهم ،
اللهم الا اذا تحسنت لديهم وسائل الاتّاج لدرجة غير منتظرة ، وباستمرار
هذه الجماعة في الازدياد يأتي يوم يصبح فيه نصيب كل فرد غير كاف
للقيام بأوده ويضطر الناس لواد أبنائهم)

وهذا لا يستطيع أن أقره ، اذ الرأي عندي أن المعيشة تكون

أرغد في العشائر الكبيرة منها في العشائر الصغيرة اذا جعل كل شيء ملكاً عاماً . وأن ليس للطبيعة أو لتكاثر الأهلين دخل في انتشار الفقر وان الأفواه المستجدة لا تستنفد من الغذاء أكثر مما كانت تستنفد الأفواه السابقة ، بيد أن الأيدي المستجدة تنتج أكثر من الأيدي السابقة كما هو ظاهر في جميع أنحاء العالم .

نرى الآن أمما يزداد أهلها باطراد فهل يظن أحد أن ثروتها لا تزيد بازدياد أهلها ؟ وهل هناك شك في أن إنجلترا التي كان يزداد عدد سكانها بنسبة ٢ ٪ سنوياً كانت تزداد ثروتها بنسبة أكبر ؟ هل ينكر أحد أن الولايات المتحدة التي يتضاعف عدد سكانها كل عشرين سنة تتضاعف ثروتها في مدة أقل ؟ هل يرتاب أحد في أن أكثر الأمم فقيراً أو فريها ثروة ، اذا كان هناك من يشك في ذلك فلينظر في أي البلاد تصرف الأموال جزافاً في اقتناء الزخارف والنفائس ، في بناء القصور وشراء الرياش واقامة النصب وانشاء المتاحف والحدائق وبناء زوارق اللهو والتسنى وغير ذلك من مظاهر البذخ ، أليس في الممالك الآهلة بالاهلين ؟ في أي الممالك تجد عدداً أكبر من الأغنياء غير المتتجين ، أليس في البلاد العامرة بالسكان ؟ كل هذه أدلة واضحة على أن الثروة أكبر حيث عدد السكان أكثر وان سرعة الانتاج تزداد كلما ازداد الأهلون .

هل هناك ريب في أن الفقر الذي يفسد مدينتنا ليس بنتيجة ضعف القوى المنتجة وان في الأمم التي يقامى أهلها أشد صنوف العذاب ، من قوى الطبيعة المنتجة مالموعنى باستثماره ملأ البلاد بالخيرات ، وفاض عن حاجة العباد .

لامشاحة في أن مذهب ملتوس الذي ينسب الفقر لتكاثر الالهين مع انهم هم الأيدى العاملة في استخراج كنوز الارض وخيراتها ، عاجز عن حل هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة ، مشكلة انتشار الفقر رغم ازدياد الثروة العامة ، فما علينا الا أن نولى وجهنا الى جهة أخرى للبحث عن أسبابها



قوانين توزيع الثروة

لقد تبين لنا مما سبق أن تعليل هبوط الاجور مع ازدياد الثروة العامة بكونها تدفع من رؤوس الاموال فيقل نصيب العامل الفرد كلما كثر عدد العمال ، غير صحيح ، إذ اتضح لنا أن الاجور غير مستمدة من رؤوس الاموال ، بل من العمل نفسه ، كما أن تعليله بأن الطبيعة تقل جوداً بخبراتها كلما كثرت الأيدي الممدودة لاستخراج كنوزها غير معقول ، إذ اتضح لنا أنه كلما كثرت الأيدي العاملة كثر النتاج ، ولذا يحسن بنا الآن أن نولى وجهنا شطر القوانين التي بمقتضاها يمين نصيب العمل في النتاج العام ، عسى أن نعر فيها على السبب الذي من أجله تتناقص الأجور رغم ازدياد الثروة العامة .

وسائل الانتاج ثلاث ، الارض والعمل ورأس المال ، ويقصد بالارض جميع القوى الطبيعية التي تشتمل عليها الارض ، وبالعامل جميع المجهودات الانسانية سواء أكانت منصرفة في الزراعة أو الصناعة أو التجارة ، ورأس المال كل ثروة مخصصة لايجاد ثروة أخرى ، وعلى هذه المصادر الثلاثة يوزع النتاج ، فما يعطى لصاحب الارض في نظير الانتفاع بالقوى الطبيعية التي تكتنفها أرضه يسمى إيجاراً ،

وما يعطى للعامل في نظير ما يبذله من الجهود يسمى أجراً ، وما يعطى
 للممول مقابل تصريحه للغير باستخدام أمواله يسمى ربحاً .

فإذا كان توزيع الثروة مطابقاً لقوانين معينة وجب أن يكون
 هناك تناسب بين أنصبة هذه المصادر الثلاثة بحيث إذا عرف نصيب
 اثنين منها أمكن تعيين نصيب الثالث ، إلا أننا لو فحصنا تلك القوانين
 التي اصطلح عليها علماء الاقتصاد ، لا نجد بينها أى ارتباط وتناسب ،
 فإذا ما لمنا شملها ووضعنا بعضها إزاء بعض ظهرت كما يلي : —

١ — أن الاجور تعين بما بين مقدار رؤوس الاموال المطروحة
 للاستثمار وعدد العمال المتلمسين للعمل من النسبة

٢ — إن الایجار يعين بما يسى هامش الایجار — فكل أرض
 تدفع من نتاجها باسم ایجار الجزء الذى يفوق ما ينتجه العمل فيها عما
 ينتجه هذا العمل نفسه فى أفقر أرض مستثمرة (أى أرض فى هامش
 الزراعة)

٣ — إن الارباح إما أن تعين بما بين مقدار ما يطلبه طالبو
 الاستدانة من الاموال ومقدار ما يعرضه مريدو الاقراض منها من
 النسبة ، أو انها مرتبطة عكسياً بالاجور فتهدبط عند ما ترتفع الاجور
 وبالعكس ، أو إنها تعين بتكاليف العمل على الممول .

ومن هذا يتضح لنا عدم وجود ارتباط وتناسب بين هذه

القوانين ، وهذا راجع الى خطأ وقع فيه علماء الاقتصاد ، فانه لوجودهم في أوساط جرت العادة فيها أن يستأجر الممولون العمال ، ويمدوهم بالاجور ، توهموا أن رؤوس الاموال هي المحرك الاهم في الانتاج ، وان الارض والعمل لاتلعبان فيه سوى دور ثانوى . واستنتجوا من ذلك أن ارتفاع الاجور وهبوطها متوقفان على وفرة رؤوس الاموال وندرتها ، وان نسبة الارباح للاجور نسبة عكسية أى انه اذا ارتفع احدها انخفض الثانى وبالعكس .

وهذا خطأ بين لانه لا يعقل أن يسبق المال العمل في سلسلة الكائنات ، إذ قبل ان وجد المال لا بد من أن يكون قد بذلت جهود في إخراج غلة الارض ، وليس رأس المال في الحقيقة سوى وليد العمل وخادمه الذى يستعين به في إيجاد نتاج آخر ، بينما الفضل في الانتاج راجع الى العمل الذى هو العنصر الفعال والارض التى هي القوة الاساسية ، وعليه اذا أردنا ترتيبها طبقا لأهميتها وجب أن تكون الارض الاولى والعمل الثانى ورأس المال الثالث ، بل يمكن عدم اعتبار رأس المال كعنصر ضرورى في الانتاج ، اذ أن العمل ينتج نتاجا بدون حاجة الى رأس مال اذا بذل في خدمة الارض ، وبما أن رؤوس الاموال ما هي في الواقع إلا عمل مدخر ، فمن الأليق اعتبارها جزءا غير منفصل عن العمل ، وبذا يكون توزيع النتاج

قاصراً على الأرض والعمل ، ويدخل نصيب رأس المال ضمن نصيب العمل .

اعتاد الناس أن يسموا ربيع المنازل والحوانيت وما شابهها إيجاراً ، أما الإيجار في عرف الاقتصاديين فلا يقصد به غير إيجار الأرض ، وليس إيجار الأرض راجعاً إلى خصبها أو موقعها وحسب ، بل إلى الحاجة لاستثمارها ، إذ هناك أراض خصبّة كثيرة لا قيمة لها لأن الناس لم يفكروا ولم يضطروا لاستغلالها ، ومن هذا يتضح لنا أن إيجار الأرض هو ثمن احتسارها ، فإذا فرض أن امتلاك فرد كل الأراضي الموجودة في إقليم معين ، فانه يصبح وله أن يطالب بالإيجار الذي يرضيه ، وما على المستأجرين حينذاك إلا الامتثال أو التزوح إلى جهة أخرى ، وهذا وإن كان يندرج وقوعه ، إلا أنه حصل ما يقرب منه في إيرلندا ، حيث اشتد استبداد ملاك الأراضي بمستأجريهم حتى فضل معظمهم الرحيل إلى أمريكا على البقاء في موطنهم ، ولولا وجود الأراضي في حيازة عدة ملاك كما هو الحال في معظم أقاليم العالم ووقوف تنافسهم حائلاً دون استبدادهم فئة الفلاحين ، لحصل في كل منها ما حصل في إيرلندا ، ومن هذا يتضح لنا صحة قانون الإيجار الذي وضعه أولاً الدكتور جيمس اندرس سنة ١٧٧٧ وصادق عليه ملتوس وريكادو وهو : —

(ان إيجار أى أرض يعين بمقدار ما تنتجه زيادة عما تنتجه أقل أرض مستغلة خصوبة اذا خدمت بمقدار خدمة الأرض الأولى)
وبما أن كل الاعمال سواء أكانت صناعية أو زراعية أو تجارية لاغنى لها عن استخدام الأرض ، وبما أن إيجار الاراضى فى صعود مستمر كما هو مشاهد فى جميع انحاء العالم ، فمما أنتج العمل وعرضه رأس المال ، لا يستفيد من زيادة النتاج الا فئة ملاك الاراضى ، ولاظهار ذلك نقول ان : —

النتاج = الایجار + الأجور + الأرباح

وعليه يكون النتاج — الایجار = الأجور + الأرباح

ومن هذه المعادلة البسيطة يتضح لنا أن ارتفاع الأجور والأرباح وانخفاضهما غير متوقفين على مقدار ما يبذل من العمل ورأس المال بل على ما يتبقى لهما بعد استيلاء ملاك الاراضى على أنصبتهم ، وما دام هؤلاء لا ينفكون عن المطالبة بإيجارات أكبر ، فمحال أن تتحسن الأجور والأرباح معهما انتظم العمل وازدادت كفاءة العمال وكثرت رؤوس الاموال ، وحسبنا ذلك لظهار ما كان خفيا بالامس فان اطراد زيادة الایجار فى الامم الراقية هو السبب فى هبوط الأجور والأرباح رغم ازدياد النتاج العام حتى أنه يمكن القول بأن الثروة التى تنتج فى كل أمة تقسم الى قسمين بما يسمى خط الایجار فما هو دون

هذا الخط يعطى للعمال والممولين ، وما فوقه يعطى لأصحاب الاراضى ،
 فحينما تكون إيجارات الاراضى منخفضة كما هو الحال فى الاقاليم الحديثة
 تكون الاجور والارباح مرتفعة رغم ضآلة التاج ، وحينما تكون
 إيجارات الاطيان مرتفعة كما هو الحال فى الاقاليم القديمة تكون الاجور
 والارباح منخفضة رغم عظم التاج .

عرفنا الآن علاقة رأس المال والعمل معاً بالنسبة للأرض ، وبقي
 علينا أن نعرف نصيب رأس المال وحده وهو الربح ، ويجدر بالقارىء
 أن يلاحظ أن المقصود بالربح ليس كل ما يعود على الممول المشترك فى
 استثمار أمواله من الفوائد ، بل مجرد ما يعود عليه عند ما لا تكون له يد
 فعالة فى الانتاج

ليس للارباح نسبة ثابتة فهى تهبط وتعلو طبقاً لظروف وأحوال
 معينة ، والمهم الآن أن نعرف ان كان هناك قانون يعين قدرها ، يقول
 علماء الاقتصاد أن الارباح تكبر كلما ازداد العمل اتقاناً ورؤوس
 الاموال وفرة ، وهذا يخالف الواقع ، اذ لو كانت الارباح متوقعة على
 كثرة رؤوس الاموال ووفرة العمال الاكفاء لما كانت مرتفعة عند
 ما تكون الاجور ضئيلة بل بالعكس .

الا أنه يجدر بنا قبل أن نأتى بقانون الارباح أن ننظر ملياً فى
 مشروعية الأرباح ، لما لهذه النقطة من الاهمية التى ستظهر فيما بعد

اذ كثيرا ما يقال ان الارباح ما هي الا سرقة صريحة ، وانه يجب
 إلغاؤها حتى أصبح الكثيرون من المصلحين يميلون لهذا الرأي .
 ما هو سبب الارباح ولما ذا يرد المستدين أكثر مما استدانه ؟
 يقول علماء الاقتصاد ان الارباح هي جزاء امتناع الممول عن التمتع
 بأمواله واعطائها لغيره للامتناع بها ، وهذا تعليل غريب لان
 الامتناع ليس عملا وهو غير منتج من نفسه فاذا كان لدى مبلغ
 من المال ووضعت في خزانة لمدة سنة فاني أكون قد حرمت نفسي من
 التمتع به كما لو كنت اقرضته لغيري ، ومع ذلك فاني لا أنتظر أن
 أجد داخل الخزانة في آخر العام أكثر مما أكون قد أودعته فيها
 في بادئ الأمر ، فادا قيل بأنني في حالة اقراض مالي قد خدمت
 المستدين لاني أعطيته مبلغا استمان به في انجاز أعماله ، فانه أيضاً خدمني
 لانه حفظ لي مبلغي ، الذي ربما تطرق اليه الفساد أو النقص من جراء
 حفظه عندي ، وقد يظهر هذا غريباً لاعتقاد الناس بأن جميع رؤوس
 الأموال هي أموال نقدية مع أن الأمر ليس كذلك ، إذ هناك من
 صنوف رؤوس الأموال ما ينقص وما يزيد وما يجب المبادلة به حتى
 يبقى ، فالخمر مثلا اذا حفظت ارتفع ثمنها ، والحيوانات تنمو ويزيد ثمنها ،
 والنحل يثمر ، وليس العمل هو العامل الوحيد في ازدياد قيمة هذه
 الاشياء بل هناك قوة فعالة خفية ، فالنحل وان كانت تحتاج تربيته

الى خدمة وعناية إلا أن الشهد الذي يعطيه ليس نتيجة هذه التربية وحسب ، بل للقوة الطبيعية المودعة فيه التي نسميها الحياة دخل كبير ، ومن أجل هذا كان الربح مشروعا إذ لو فرضنا أن شخصا افترض من آخر بقرة لمدة سنة فهل يكفي أن يرد له في نهاية السنة بقرة مثلها في الوزن والشكل مع أن صاحبها لو كان أبقاها عنده لأكبر حجمها ووضعت له عجولا لا بفعل الغذاء والخدمة فقط بل وبفعل الطبيعة نفسها ؟ وبما أن رؤوس الاموال في تبادل مستمر فإن هذا التبادل يوجد معدلا لقيمة ازديادها إذ ما من أحد يحفظ بثروة بشكل معين اذا وجد أنه بتحويلها الى شكل آخر يزداد قدرها ومن هذا يتضح لنا أن الذي يقرض مالا يعد مغبونا اذا أعيد اليه ماله بعد مدة بدون زيادة ، لأنه كان في وسعه أن يستبدل بماله نوعا آخر من رؤوس الأموال التي تتزايد بفعل الطبيعة ، وعليه لا يكون الربح هو ما يعطى للممول نظير امتناعه عن التمتع بأمواله ، بل نظير ما يزداد على رأس ماله بفعل الطبيعة

ومن هذا يتضح لنا خطأ الذين يذهبون الى الغناء الأرباح ، الا أن الممولين لا يقتنعون بالأرباح المشروعة اذا لم تكن لهم يد فعالة في الانتاج ، ولا بالفوائد المعقولة اذا اشتركوها في استثمار أموالهم ، بل يلتمسون كل ما يصل الى أيديهم سواء أكان من حقهم أو لم يكن ،

ويساعدونهم على اغتصابهم هذا احتكارهم لكثير من مرافق الحياة ولو كانت هناك حكومات رشيدة لما سمحت لهؤلاء القوم بتكوين شركات الاحتكار التي لا غرض لها سوى ابتزاز أموال الأهلين والتحكم فيهم ، وبما أن شركات الاحتكار هي وليدة تجمع الثروات الطائلة لدى نفر قليل من مؤسسيها وجب محاربة تكديس الأموال ، والآن وقد بينا ذلك دعنا نعود الى قانون الارباح

* قانون الارباح *

عند النظر في قانون الارباح يجب ملاحظة نقطتين سبق بسطهما وهما : —

١ — أن رأس المال ليس هو الذي يستخدم العمل بل بالعكس

ب — أن رأس المال ليس له قدر ثابت بل قابل للزيادة والنقص

الذين ينشئان اما عن

(١) ازدياد أو انحطاط مقدار العمل المنصرف في انتاج

الثروة أو عن

(٢) تحويل ثروة الى رأس مال أو بالعكس فالصائع مثلا قد

يحول ما عنده في خانوته من المصاغ وهو رأس ماله الى ثروة اذا كسب

سوق الصياغة ، بأن يتفل حانوته ويعطى ما عنده من المصاغ لزوجه
للتحلى به ، كما أنه قد يعود عند رواج سوق الصياغة الى تحويل ما عنده
من الثروة الى رأس مال ، بأن يسترد الحلى الذى أعطاه لزوجه ويعيده
الى حانوته للتجار به

تتراوح الارباح بين نهايتين ، فالنهاية الكبرى لها هي كامل الزيادة
التي تنتج في عمل ما بفضل استخدام رؤوس أموال فيه ، والنهاية
الصغرى أو درجة الصفر تصل اليها الارباح عند ما لا تفيد رؤوس
الاموال في الانتاج ، ولا تزيد في التاج شيئاً ، فاذا تعدت الارباح
النهاية الكبرى توقف العمال عن العمل لانهم حينذاك لا يستطيعون
الحصول على قوتهم الضروري ، واذا هبطت لدرجة الصفر أو انحطت
عنها امتنع الممولون عن بذل أموالهم لانهم لا يجدون فائدة لانفسهم
من وراء استثمارها .

وليس المقصود بما يزيده رأس المال في التاج كل ما يزيد فيه
بفضل استخدام الآلات التي يأتي بها رأس المال كما يزعم بعض
الكتاب ، بل متوسط ما يزيد في صنوف الانتاج بفضل رؤوس
الاموال ، فالقوس والنشاب يسمح للصياد الهندي أن يصيد ثوراً كاملاً
كل يوم ، مع انه لو اقتصر على استخدام العصي والحصى لما استطاع
أن يصيد ثوراً كل أسبوع ، فهل يسوغ حينئذ لصانع الاقواس أن

يطالب كل صياد يستخدم أقواسه بستة أنوار من كل سبعة
يصيدها بها ؟

فإذا كان هذا غير معقول فليس بمعقول أيضاً أن يطالب صاحب
رأس المال الذي أنشأ معمل نسيج العمال الذين يشتغلون به بكامل
الفرق بين ما كانوا يعملونه عند ما كانوا يعتمدون على غير قواهم
الطبيعية وأنوالهم العتيقة وما ينتجونه الآن بفضل استخدام الآلات
التي يشتمل عليها معمله

لقد قلنا ان سبب الأرباح هو قوى التكاثر الطبيعية ، غير أن
هذه القوى تتفاوت تفاوتاً عظيماً ، فقوة التكاثر المودعة في الأرناب
مثلاً أعظم بكثير من قوة التكاثر المودعة في الخيل ، وكان يجب
إزاء هذا أن تتفاوت الأرباح بتفاوت هذه القوى إلا أن الطبيعة نفسها
تعمل دائماً على إيجاد التوازن بينها ، فكلما عظمت قوى التكاثر في
نوع من الأنواع أكرت الطبيعة من القوى المبيدة لها ، هذا فضلاً
عن التوازن الذي ينشأ من نظام تبادل السلع ، فإذا أودعت أنا رأس
مالى في تربية الأرناب ، وأودعت أنت رأس مالك في تربية الخيل ،
فإن أرنابي تتكاثر بسرعة تفوق تكاثر خيولك ، إلا أنه لا يستنتج
من هذا أن رأس مالى أكثر ربحاً من رأس مالك لأن ازدياد عدد
الأرناب يؤدي إلى هبوط ثمنها كما أن قلة الخيل تؤدي إلى ارتفاع

منها وبذا يحفظ التوازن بين أرباح رؤوس الأموال المودعة في أعمال متفاوتة في درجة الانتاج ، كما يدعو تنافس الممولين الى تعيين حد متوسط للارباح وإيجاد نسبة بينها وبين الأجور ، وان كان من الصعوبة بمكان تعيين هذه النسبة بالدقة التامة ، لانه قد جرت العادة أن تقاس الارباح بالنسبة والاجور بالكمية ، ولا جدال في أن الارباح والأجور يتمشيان بعضهما مع بعض في الارتفاع والهبوط ، لان رأس المال ما هو الا عمل مدخر وعامل مساعد للعمل ، ونصيبهما متوقف على ما يتبقى لهما بعد طرح الايجار من النتاج العام ، وعليه يمكن وضع قانون الأرباح كالآتي : —

(يعين النسبة بين الاجور والارباح متوسط قوى التكاثر التي تكنسبها الاعمال بفضل استخدام رؤوس الاموال في انتاجها وترتفع الارباح عند ما ترتفع الاجور وتهبط عند ما تهبط)



تأثير التقدم المادى

﴿ فى توزيع الثروة ﴾

سبق لنا أن بينا أن انتشار الفقر رغم التقدم المادى العظيم الذى وصل اليه العالم فى هذا العصر ليس براجع الى تنافر مصلحة العمال والممولين كما يعتقد غالب الناس ، بل الى ارتفاع الایجار ، ولذا يجدر بنا الآن أن نبحث عن أسباب هذا الارتفاع

يعلق ريكاردو^(١) هذه الظاهرة بأن ازدياد الاهلين يتطلب ازدياد النتاج ، وريادة النتاج تتطلب زيادة مساحة الاراضى المستغلة فيضطر الناس تحت ضغط تكاثرهم لاستثمار اراض أقل فأقل خصبا من اراضيهم الاصلية فيقل النتاج العام بالنسبة لعددهم ويهبط نصيب الفرد ، وهذا القول وان كان ظاهره حسنا إلا أنه مردود من عدة وجوه ، فان إزدياد الاهلين لا يؤدي الى تقليل أنصبة الافراد لان نتاج الاراضى بمرور الايام وتزايد الاهلين يعظم قيمة لاوفرة القاعين بخدمتها وحسب ، بل لان ازديادهم يسمح لهم باتباع نظام تجزئة العمل الذى هو أكبر عامل فى اتقان الاعمال والاكثر من

(١) ريكاردو اقتصادى انجليزى ولد سنة ١٧٧٢ ومات سنة ١٨٢٣

التاج ، كما يدعو لا بتكار الآلات التي تضاعف غلة الارض ، وعليه
فانه وان كان ازدياد الاهلين يلجئهم لاستثمار أراض أفقر فأفقر إلا
أنه لما يترتب عليه من ظهور المخترعات واشتداد التنافس بين العمال
واتباعهم لنظام تجزئة العمل يرفع شأن أراضيهم الاصلية ويزيد نتاجها
لدرجة أن الزيادة في نتاجها تفوق المعجز في نتاج أراضيهم الجديدة
تصور سهلا واسع الأرجاء خاليا من السكان تغشو أرضه الخضر
والاعشاب ، هب مهاجراً قادماً يبحث عن مكان يحل به ، كأني به
وهو يتلفت ذات اليمين وذات الشمال وقد راعه ما رآه من تناسب
بقاع هذا السهل حتى أعياه التعب فألقى بمتاعه في أقرب نقطة اليه ،
وهو مستبشر لما يحيط به من المناظر الشيقة والخيرات الوفرة ، فلم
يمض عليه زمن طويل حتى بدأ يتبرم ويتأفف اذ شعر بالام الوحدة
ومتاعبها ، فاذا تأقت نفسه لا كلة من اللحم اضطر للذبح دابة بأكلها
مع انه لا يريد سوى قطعة صغيرة منها ، واذا احتاج لقطعة من
الخشب أو لآلة من الآلات فلما أن يعالج عمل هذه بنفسه أو يبقى
محروما منها ، واذا رزق بابن وأراد تعليمه فلما أن يستقدم معلما من
جهة بعيدة ويقوم بكافة نفقاته أو يبقى ابنه محروما من التعليم ، واذا
أعوزته بعض الحاجيات التي لا توجد حوله فلما أن يستحضر جملة
منها من أقرب بلد عامر لتوفير نفقات الذهاب والاياب من وقت

لآخر أو بقي محروما منها ، كآني بهذا السهل وقد أرسل له الله
 مهاجراً ثانياً ، كآني به وهو يسير نحو خيمة زميله الاول ، بل ها هو
 ثالث فرابع فخامس وكلهم قاصدون الى حيث هبط زميلهم الاسبق ،
 أتعلم سبب تفضيلهم لهذه البقعة دون سواها ؟ لانهم يعلمون مزايا
 الاجتماع وغضاضة الوحدة ^(١) هاهم الآن وهم يرحلون ويلعبون اذا
 نحر أحدهم شاة تقاسموها واذا أرادوا تربية أولادهم استقدموا معلما
 وتعاونوا في دفع نفقاته واذا احتاجوا لشيء بعثوا بأحدهم الى أقرب
 الاسواق وقاموا بعمله ، كآني بهم وقد زاد عددهم وقدم الى مجموعهم
 حداد في أثر نجار في أثر معلم في أثر طيب ، هاهم قد شرعوا في بناء
 كنيسة فمتحف فمكتبة فمعرض ، اذهب الآن الى أول مستوطن
 وقل له هاك قيمة ما صرفته في إعداد الارض وما أوجده عليه بل
 هاك ضعفى قيمة هذه الاشياء بشرط أن تبرح هذا المكان ، أنظن
 أنه يجيبك الى طلبك بعد أن وجد العمران ينتشر حوله ؟ كلا ، لان
 أرضه وان أصبحت لا تنتج أكثر مما كانت تنتج في بادئ الامر إلا
 أن قيمة نتاجها ارتفعت لزيادة الاهلين ، ومن هذا يتضح لنا أن
 ازدياد الاهلين لا يؤدي الى الاقلال من الانصبه بل الى العكس ،

(١) قال أبو العلاء المعري في هذا المعنى

ولو أني حبيت الخلد فرداً لما أحبيت بالخلد انفراداً

وليس اقتران هبوط الاجور بازدياد الاهلين ناشئا عن التجاء الناس الى اراض أقل فأقل خصبا كلما ازداد عددهم ، بل لما يترتب على ذلك من ارتفاع الايجارات ، لانه كلما قلت الاراضى الاحتياطية البور لدى قوم من الاقوام ارتفعت لديهم الايجارات ، وكلما ارتفعت الايجارات قل نصيب العمل ورأس المال وحسبنا ذلك لاظهار أن ازدياد الاهلين وان كان يرفع من مقدار النتاج الا أن النفع الذي يأتى من وراء زيادة النتاج لا يعود الا على فئة ملاك الاراضى .

قلنا أن ازدياد الاهلين يؤدي الى ازدياد النتاج وهذا لا يظهر جليا الا اذا عرف الدور الذى تلعبه الآلات والمخترعات التى لا تظهر الا مع تكاثر الاهلين فى الانتاج ، والتى يرجع الفضل فى اختراعها لاجتهاد العمال وسعيهم فى ايجاد ما يخفف أتعابهم وان كانت هى سبب شغلهم

سبق أن قلنا أن الانسان هو الحيوان الوحيد الذى لا حد لمطالبه ، فبينما نرى الرجل الفقير قد يكتفى بالكسرة الخشنة من الخبز ، والرخيص من الثياب نراه وقد أثرى يتطلب الشهى من الغذاء والنفيس من الاثاث ، يتطلب الجياد الصافيات والقصور الشاهقة ، نراه يملأ حديقته بكل طارف من حيوان ونبات ، وبعد أن كان قانعا بالقليل لا يكفيه الكثير ، لم يكن لويس الرابع عشر أو الخامس عشر أو

السادس عشر الا بشراً ولم تكن معدته الا كمد سائر الناس ومع ذلك كان يستنفد من الحاجيات ما لو وزع على مئات الالوف من الناس لا قنعمهم وقاض عن حاجتهم

وهذا الشره الذي ما فتأ ملازماً للانسان منذ بدء الخليقة هو الذي دفع الناس لاستنباط هذه الآلات والمخترعات العديدة التي ضاعفت محصول الضعفاء المختلفة، وكان المنظور إزاء هذه أن يتحسن نصيب العمال، الا أن ذلك لم يتحقق لان وجود هذه المخترعات سمح لاصحاب الاراضى بالاستغناء عن كثير من العمال لحلول الآلات محلها، وضاعف غلة أراضيمهم لدرجة أنهم أصبحوا في غنى عن الالتجاء للممولين ففعلوا في تعيين ايجار أراضيمهم

ولو كانت الآلات والمخترعات هي العامل الوحيد في ارتفاع ايجارات لكان الخطب هيناً، الا أن جميع دواعي التقدم تفضي الى هذه النتيجة المحزنة، فتحسين الحكومات وتهذيب الاخلاق ونشر التعليم وان كانت تؤدي الى زيادة الانتاج الا أنها تعمل مع الاسف على رفع ايجارات

ومما يزيد الحالة سوءاً على سوء ما يفضي اليه التقدم من ظهور المصافقة فان الناس لا تكاد ترى أثمان الاراضى آخذة في الارتفاع حتى يتسارعوا لحجز ما يستطيعون حمزه منها، لا حبا في استثمارها بل

لمجرد بيعها في أقرب فرصة ممكنة بثمن أعلى^(١)، وبذا يحرمون الأيدي
العاملة من استغلال مساحات كبيرة ويعملون على رفع الأرباح لتقليلهم
الاحتياطي من موات الأرض

(١) انظر الى أي حد بلغت المصافقة في الأراضي بمصر في
هذا الوقت فقد ارتفعت أثمان الأراضي نحو خمسة أضعاف وارتفعت
الأرباح نحو أربعة أضعاف فزاد أصحاب الأراضي غنى وازداد
الفقراء فقراً رغم ازدياد الثروة العامة بمصر — المغرب

حل المسألة

(العامل الأكبر في نوبات الجمود التي تنتاب الحركة الانتاجية)

الآن وقد انتهى بحثنا يجب علينا أن نسرد النتائج التي أسفرت عنها هذه المباحث ، مبتدئين بالجمود الصناعى الذى تضاربت فيه آراء الاقتصاديين ، فقد تبين لنا أن تدهور الأجور والأرباح وتوقف الحركة الانتاجية من وقت لآخر راجع الى طفرة الائيجارات من جراء المصافقة فى الاراضى ، حتى أننا لا نكون بعيدين عن الصحة اذا حكمنا بأن هذه المصافقات هى السبب الأكبر فى نوبات الجمود التى تنتاب الحركة الانتاجية فى جميع الأمم الراقية . وان كنت لا أنكر فى الوقت ذاته ما للارتباط الذى نشأ بين مختلف الصناعات فى عصرنا هذا الذى جعل توقف احداها سببا فى شل حركة الباقي وما فى العملة النقدية من النقص الملازم لها لانكماشها كلما اشتد الطلب عليها ، وما للقوانين التجارية التى تقيد التجارة من التأثير .

علمنا أن ارتفاع الائيجارات يقلل من أنصبه العمال والممولين ، واتضح لنا أن المصافقة فى الاراضى تزيد سرعة هذا الهبوط ، ومن هذا تنشأ الازمات الصناعية ، لانه عند ما تدهور الاجور والارباح

الى حدها الادنى لا يرى العمال والممولون صالحا في استمرارهم في العمل فيقفون وتقف بوقوفهم الحركة الانتاجية في بعض الفروع، ثم لا تلبث أن تتعداها الى الفروع الاخرى حتى تعم الجميع لما بين مختلف الصناعات من الارتباط، وهذه هي الآفة التي لا تفتأ تنقض على الامم الراقية ولا تبرحها حتى يذبل غصن صناعتها، ففي كل اقليم ناهض يزداد أهله وتكثر الآلات والمخترعات فيه لا مناص من ارتفاع لايجار فيه، وبارتفاع لايجار تأخذ الناس في المصافقة في الارضين فترداد لايجارات ارتفاعا وتهبط الاجور والارباح الى حدها الادنى، فيضطر العمال والممولون للتوقف عن العمل، فيقف دولاب العمل وينتاب الجمود صناعة تلو أخرى حتى يعم السكون، وعندئذ تقل المضاربات فتأخذ الحركة الانتاجية في الانتماش، وقد يساعدها ظهور مخترعات حديثة، ثم لا تلبث أن تعود الى حالتها الاصلية، فتأخذ لايجارات في الارتفاع مرة أخرى ويمثل الدور مرة أخرى وهكذا تستمر الحركة في سيرها يتناوبها النشاط والجمود.

اختلف علماء الاقتصاد في أسباب هذا الجمود ففريق منهم ذهب الى أنه ناشئ عن الافراط في الانتاج مستشهداً بما هو مشاهد في فترة الجمود من تكديس البضائع في الخوانيت لقلة تصريفها ومن تعطيل دور الصناعة والمناجم والسفن التجارية والاموال المخزونة في المصارف

وقفل أبواب العمل في وجوه العمال ومبرهننا على صحة هذا الرأي بما هو مشاهد من انتعاش الحركة الانتاجية في وقت الحروب لشدة طلب الحكومات لمختلف الصناعات التي يتطلبها الحرب وبذا تستنفد ما تكدر في الاسواق من جراء الافراط في الانتاج ، ويذهب فريق آخر الى عكس ذلك وينسب الجود الى الافراط في الاستنفاد اذ يرى أن تعطيل الحوانيت ودور الصناعة والمناجم والسفن ورؤوس الاموال والعمال في خلال الازمة هو رد فعل لتهور الناس في الاستنفاد مدة المصافقة وارتفاع الاثمان لظنهم باستمرار حالة التحسن ويرى أن انتعاش الحركة الانتاجية بسبب الحرب ليس ناشئاً عن استنفاد الحكومات بسببها لما فوق الحاجة من التاج بل لتبذيرها الممقوت الذي لا تشعر به كما لا يشعر المبدد لأمواله في نشوة اسرافه بأنه يهدم صرح ثروته بيديه ولا يعرف أنه لا بد له من يوم يضطر فيه للانزواء عن الناس ووضع حد لاسرافه حتى يعود التوازن الى ماليته

وكلا هذين الرأيين وان كانا متفقين وغاية الأمر أن كلا منهما يفسر وجهها من وجهي المسألة ، غير كافين لتفسير الحقيقة برمتها ، اذ كيف يكون هناك انتاج فوق الحاجة اذا كان مع قدرة الناس على إنتاج ما هو أكثر لا يسدون حاجتهم ، وكيف يكون هناك استنفاد فوق الحاجة مع تعطيل معدات الانتاج في مدة الأزمات ، فاذا كان

الامر كذلك فاذن ما هو سبب الجود ؟ انه لا شك نتيجة المصافقة ،
ولكن في أى شئ ؟ ليس من المعقول أن يكون نتيجة المصافقة في
نتاج الصناعة والزراعة لان المصافقة في هذه الاشياء تعمل على إيجاد
التوازن بين العرض والطلب أو بين الإنتاج والاستنفاد ، فهي بمثابة
منظم الحركة في الآلة البخارية ، وما دام الأمر كذلك وجب أن
تكون المصافقة في الاراضى ، وهذا ظاهر في الولايات المتحدة وغيرها
من الأمم الراقية ، ففي كل فصل من فصول انتعاش الحركة الانتاجية
ترتفع الايجارات باطراد فيفيض هذا الارتفاع الى المصافقة التي تطفئ
بالايجارات طفرات واسعة ثم لا تلبث الحالة أن تنقلب قهقرياً الحركة
ويقل الطلب وتقع التفليسات العديدة ، ثم يعود التوازن رويداً رويداً
حتى تتحسن الحال مرة أخرى وتعود المياه الى مجاريها

أنظر الى السوق أيام الجود ، وإلى البضائع المكسدة في الحوانيت
ولا طالب عليها ، ماذا دهى الناس حتى تنكبوها ، هل كفوا عن طلبها ،
أو هل استغنوا بما لديهم منها ، انهم لا زالوا يرغبون فيها ، ولكن تعوزهم
الوسائل التي تسمح لهم بالحصول عليها ، وما دامت التجارة مجرد مبادلة
سلع بسلع أخرى فاذا قلَّ الطلب على احداها كان ذلك دليلاً على نقص
في انتاج غيرها ، ونظراً لما بين فروع التجارة من الارتباط الوثيق ،
فإن عجز احداها لا يلبث أن ينتقل لغيره حتى يعم الجميع ، وبما أن

بناء الصناعة قائم على الارض فان الصناعات الاولى والاساسية التي
توجد الطلب لغيرها من الصناعات ، هي الصناعات التي تخرج الثروة
من الارض بطريق مباشر ، فاذا تقبنا عن أسباب الجود الذي عم
جميع فروع الصناعة لا بد أن نجد أنه ابتداء بالصناعات الاساسية ، لان
العمال منعوا عن بذل قواهم في الارض بسبب المضاربات التي رفعت
ايجارات الاراضي ، وأدت الى هبوط الاجور والارباح لدرجة عظيمة
لا يستطيع العامل أن ينتج شيئاً اذا أعوزته الارض ، لان العمل
من نفسه غير منتج ، وليس قولنا بأن العمل منتج للثروة الامن قبيل
المجاز ، فان الناس مهما جردوا واجتهدوا لا يستطيعون أن يزيدوا وزن
الارض ذرة واحدة ، ولو كان بعضهم لبعض ظميراً ، وما عملهم الا
قاصر على تهيئة قوى الطبيعة وتكييف موادها بالشكل الذي تصبح
به ثروة ، ولا بد للعمل لينتج أن لا يحول بينه وبين قوى الطبيعة
وموادها حائل ، فالارض هي مصدر جميع الثروة ، وهي المنجم الذي
تستمد منه جميع المواد الغفل التي يهيئها الانسان ويكيفها حتى تصبح
ثروة ، فاذا تعذر على العمال أن يعملوا ليسدوا مطالبهم فليس لذلك
من سبب سوى أنه حيل بينهم وبين الأرض .

أنظر الى هذا الجيش العظيم من العمال العاطلين أيام الجود وسله
لماذا لا يشتغل ؟ هل قد شغلت جميع بقاع الارض حتى أصبح لا يجد

له مكانا للعمل ؟ كلا فالارض لازالت مملوءة بالبقاع البلاقع التي تكفي
لاشتغال أضعاف أضعافه ، اذن ماذا يحول بينه وبين العمل ؟ ان الذي
يحول بينه وبين العمل هو احتكار فريق من الناس للارض التي هي
مصدر جميع الثروة ورفعهم لايجاراتها لدرجة عظيمة للمصافقة حتى
أصبح العمال لا يجدون نفعا من وراء شغلهم

﴿ استفحال الفقر رغم ازدياد الثروة العامة ﴾

يجوز لنا الآن أن نقول اننا وصلنا الى حل المعضلة الاجتماعية
الخطيرة التي حيرت المصلحين والساسة والتي ملأت نفوس الناس
يأساً من مستقبل مدينتنا ، هذا المرض الخطير الذي ما برح ملازما
لحضرتنا والذي لا تقنا تبدو أعراضه بنوبات الفتور والانتعاش التي
تبدو عليه من وقت لآخر .

فبينما ترمى المدينة الى رفع قوى الانسان حتى يستطيع أن يسد
مطالبه وبينما يعمل ازدياد الاهلين وظهور المخترعات ونشر التعليم
وتنسيق الحكومات وتهذيب الاخلاق والعادات على تحسين حال
المجتمع المادية ، يحول احتكار الارض دون انتفاع العمال بهذه النهضة ،
ويدفعهم الى هاوية البؤس والحرمان ، ويزيد حالهم بؤسا اتباع نظام
تجزئة العمل ، هذا النظام الذي قضى على العامل الفرد أن يمحصر

همه في إتقان عمل من الاعمال والقيام طول حياته بعمل جزء من عمل لا قيمة له الا باضافته لغيره ، فكان هذا النظام البديع الذي هو من أكبر العوامل في إتقان الانتاج ووفرتة نقمة على العمال ، اذ أفقدهم استقلالهم وجعلهم أرقاء لدى أصحاب الاعمال وصبحهم في حالة أسوأ من حال الوحشين الذين يملكون على الاقل حرية العمل والذين يستطيعون أن يستقلوا بعملهم

لست من المغرمين بالمعيشة الوحشية (كروسو) وشاتو بريان (وكوبر) لا اعتقادي الراسخ أن المدنية لازمة للانسان لتهديب مواهبه ورفعها الى المستوى اللائق بها ، الا أني لا أستطيع أن أتصور أن ينكر من يلقي بنظرة واحدة على هذا المجتمع ما في قلب مدينتنا من طبقات الناس الذين يرفض الوحش أن يبادلهم المعيشة ، وانه ليقيني الثابت أني لو خيرت وأنا واقف على باب هذه الدنيا بين أن أعيش عيشة أهل تيراد لفويجو (أرض النار) أو أهل استراليا السود أو الاسكيمو أو أن أعيش كأحد أفراد الطبقة المنحطة في إحدى الامم الراقية كأنجلترا لفضلت أن أعيش عيشة الوحش

لقد كان غرضنا في جميع بحثنا الطويل أن نصل الى هذه الحقيقة وهي أن الارض ضرورية للعمل لإخراج الثروة وان تحكم فريق من الناس فيها يمكنهم من أن يتحكموا في جميع نتاج العمل ما عدا

الجزء الذى يكفى لابقاء العمال احياء ، وان السبب فى التفاوت الهائل بين الطبقات ليس ناشئاً من تنافر العمل ورأس المال ولا من ازدياد الاهلين بل من التفاوت فى امتلاك الأراضى ، وما دمننا قد وصلنا الى ذلك فما علينا إلا أن نبحث عن العلاج .

✽ العلاج ✽

لسنا فى حاجة للتنويه عن العلاج الذى تتطلبه حالة المجتمع ، فان بحثنا كاف للإشارة اليه ، ولكن يحسن بنا قبل أن تناول هذا العلاج بالبحث ، أن نفحص العلاجات الأخرى التى يشير بها كثير من المصلحين والتى يعلق الناس على تنفيذها أهمية كبرى ، لى أبين لهم أن هذه العلاجات وان كانت تخفف وطأة المرض إلا أنها لا تستطيع أن تستأصل شأفته ، وهذه العلاجات يمكن تقسيمها الى ستة أقسام وهى : —

- (١) مراعاة الاقتصاد فى نفقات الحكومة
- (٢) تعليم فئة العمال وتدريبهم على الأخلاق الحسنة والاجتهاد والاقتصاد
- (٣) تضامن العمال فيما بينهم لرفع أجورهم
- (٤) تعاون العمال والممولين

- (٥) إرشاد الحكومات للأهلين ومراقبتها لأعمالهم
 (٦) توزيع الأرضين توزيعاً أكثر عدالة من توزيعها الحال

✽ الاقتصاد في نفقات الحكومة ✽

كان يظن فريق كبير من الناس أن فقر الفئة المنحطة راجع إلى روح التبذير السائدة في الحكومات الملكية ، لما يستدعيه وجود الملوك من النفقات الباهظة فما لبث أن ظهر على أثر تكوين الجمهوريات الكبيرة في أمريكا أن الحالة واحدة سواء في الحكومات الجمهورية أو في الحكومات الملكية ، إلا أن الحكومات وإن كانت على كل حال تحمل الأهلى كثيراً من الأعباء التي لا مسوغ لها بما تتطلبه من النفقات التي لا تدعو إليها الحاجة في إقامة الحفلات الرسمية والسكك الحديدية الحربية والحصون والسفن الحربية فإن إسرافها لا يخلو من فائدة لا سيما للفقراء لأنه يفتح أمامهم مجال الاستخدام بيد أن اقتصادها لا يفيد إلا أصحاب الأراضى لما يستدعيه من تقليل الضرائب المفروضة عليهم

﴿ نشر التعليم وتدريب العمال على العادات الحسنة والاقتصاد ﴾

يعتقد معظم الناس لا سيما الاغنياء ان فقر الطبقة المنحطة راجع الى
 كسلهم واسرافهم وغبائهم ، وبهذه الحججة الفاسدة يبرر الاغنياء
 امتيازهم ، ولو كان حقا ما يدعون وأن كل الاغنياء ما حصلوا على ثروتهم
 الا بفضل مواهبهم الممتازة وكدهم وسعيهم لما كان هناك غضاضة
 في قبول رأيهم ، أما المسألة مسألة حظ أكثر مما هي مسألة جدارة كما
 هو ظاهر في أغلب الاحيان ، فلا معنى لإطالة الجدل في هذه النقطة
 يقولون للعمال اقتصدوا وأنتم تحصلون على الثروة التي تنشدونها
 ولكن ما ذا يفيد اقتصاد العامل وتقصفه وزهده سوى زيادة آلام
 حياته وهل يستطيع تكوين ثروة مما يقتصده من دخله الزهيد ؟
 يتخيل الناس في التعليم قوة سحرية قادرة على تحويل الفقر الى
 غنى ، كما يحول السحر التراب الى تير ، فيقولون للعمال تعلموا ولكن
 ما ذا يفيد التعليم وأبواب العمل موصدة ، والارض وهي ميدان جميع
 الاعمال المنتجة وينبوعها الوحيد محتكرة ؟ لقد أصبح التعليم الذي
 لا ينكر فضله في رفع مستوى أخلاقية الناس باعثا لانتشار المبادئ
 الهادمة الساخطة ، وهل ينتظر الناس خلاف هذه النتيجة من تعليم
 الناس ثم الحكم عليهم بالفقر والحرمان ؟

﴿ تضامن العمال ﴾

يقولون إن تضامن فئة من العمال يؤدي الى رفع أجورهم بدون أن يلحقوا ضررا بغيرهم من فئات العمال وبالممولين ، الا أن دون تضامن فئة من العمال صعوبات جمة لا يعادل ما يتحملونه في اجتيازها من الضرر ما قد يجنونونه من الفائدة ، فليس ثمت سلاح في يد العمال سوى سلاح الاضراب ، وهو سلاح ذو حدين قد يؤدي بحياة صاحبه قبل أن يجهز على العدو ، فلنفرض مثلاً ان جمعية صفاقي الحروف تمكنت بفضل الاضراب من رفع أجور هذه المهنة ١٠٪ فهل تظن ان ذلك يدعو لتحسين حالهم ؟ كلا ، لان ارتفاع أجور هذه المهنة يدعو لاختلال توازن العرض والطلب ، فيقل الطلب على نتاج صفاقة الحروف لارتفاع ثمنه ويزداد عدد العارضين أنفسهم للالتحاق بهذه المهنة لارتفاع أجورها ، ومن هذا يتضح انه من المستحيل رفع أجور فئة من العمال دون الاضرار بغيرها وبها نفسها الا اذا أنشئت جمعية تتضمن جميع فئات العمال في جميع انحاء العالم ، وهذا هو ما ترمى اليه الجمعية الاشتراكية الدولية ^(١) ولكن دون ذلك مصاعب جمة

(١) أنشئت الجمعية الاشتراكية الدولية سنة ١٨٦٤ بفضل مساعي كارل ماركس واجتمعت عدة مرات في بلاد مختلفة وآخر

ومما يجب ملاحظته في الاضراب من هما الفريقان المتنازعان ؟
 فليس هما العمال والممولين كما يزعم الاقتصاديون بل العمال وملاك
 الاراضى ، اذ لو كان الخلاف بين العمال والممولين لكان من المحتمل
 نجاح الاول ، لان الضرر الذى يلحق برؤوس الاموال من جراء
 تعطيلها طول مدة الاضراب لا يقل بكثير عن الضرر الذى يلحق
 بالعمال من جراء عطلمهم ، أما والنزاع بين العمال وملاك الاراضى
 فالهزيمة واقعة لا محالة على رؤوس العمال ، لان العطل لا يضر الارض
 وفى وسع أصحابها الصبر أكثر من العمال أو الممولين ، ومما
 يزيد الحالة سوءاً سهولة تضامن أصحاب الاراضى فانه لو ثوقهم باحتياج
 الناس لاراضيتهم يتمسكون بابقاء اجارات أطيانهم على ما هى عليه فيضطر
 العمال أخيراً للتسليم بشروطهم ، هذا الى أن اضراب العمال معرقل
 للحركة الانتاجية وكثيراً ما يرتكب المضربون أثناء اضرابهم مالا مسوغ
 له من ضروب التخريب

اجتماع لها كان فى برن عاصمة سويسرا فى فبراير سنة ١٩١٩ وضع
 فيه أعضاء المؤتمر دستوراً شاملاً لجميع عمال للعالم (راجع كتابنا
 تاريخ المذاهب الاشتراكية) - المغرب

* تعاون العمال والممولين *

يزعم الكثيرون ان جمعيات التعاون التي تتضمن العمال والممولين هي أحسن علاج لمساوئ العمال الا أن شقاء العمال ليس ناشئاً عن التنازع بين العمل ورأس المال كما يتصور الاشتراكيون ، وما دام الامر كذلك فان نشر هذه الجمعيات وتعميمها لا يأتي بالغرض المقصود وحسبنا لآظهار ذلك أن نبين ان جمعيات التعاون صنفان جمعيات تعاون استنفاذية وجمعيات تعاون انتاجية ، أما فائدة الجمعيات الاستنفاذية فقاصرة على تخفيض أثمان الحاجيات لانها تغني عن وجود وسطاء بين المنتج والمستنفذ ، لانها تشتري سلعها من المنتج المباشر لها وتبيعه لآعضائها بربح زهيد يرجع اليهم في آخر الامر ، أما التعاون في الانتاج فما هو الا رجوع الى طريقة الانتاج التي كانت متبعة في القرون الماضية ولا تزال متبعة الى يومنا هذا في كثير من الاصقاع وهي عبارة عن اخلال أجور نسبية محل أجور معينة وكل ما تؤدي اليه من المزايا انها تزيد نشاط العامل واهتمامه بعمله وهذا نظام متبع في الزراعة في أوروبا منذ عصر الرومان الى يومنا هذا ^(١) ومن هذا

(١) هذا النظام متبع أيضاً في مصر الى يومنا هذا فالكثير ما يتفق صاحب الارض مع العامل على أن يقدم الاول للثاني الارض وجميع

يتبين لناقله فائدة جمعيات التعاون الانتاجية لان معظم الفائدة تعود
على اصحاب الاراضى لانهم هم الذين يملون شروط الاتفاق وكل
اتفاق بين فريقين غير متكافئين لا يخلو من غبن ، والحقيقة التى لا
جدال فيها ان التعاون لا يؤدى الى نتائج تفوق النتائج التى يفضى اليها
التنافس وما دامت الاراضى محتكرة فسواء تنافس العمال أو تضامنوا
وسواء بقوا منعزلين عن الممولين أو تعاونوا معا فالفائدة كلها عائدة على
ملاك الاراضى فاذا هدم هذا الاحتكار لا يلبث العمل أن يصبح
تنافسا بين متكافئين

✽ ارشاد الحكومات ورقابتها ✽

لا يسمح لى ضيق المجال بفحص هذه المسألة فحسب تفصيلا
نظراً لما يعلقه الناس لا سيما الاشتراكيون من الأهمية على تداخل
الحكومة فى أعمال الاهلين وارشادها لهم لزعهم أنه فى وسع الحكومة
القضاء على مساوىء العمال بما تسنه من القوانين المقيدة للصناعة
والمقاومة لتكديس الأموال ، فكأن الاشتراكيين يريدون أن
يستبدلوا ما يمكن الحصول عليه بواسطة الحكومة بما يمكن الحصول
ما تحتاج اليه الزراعة وأن يقوم الثانى بخدمتها بقواء المجردة فى
نظير أن يأخذ $\frac{1}{3}$ أو $\frac{1}{2}$ المحصول ومن هنا نشأت كلمة مرايع - المعرب

عليه بواسطة الفرد أو بعبارة أخرى يريدون احلال التقييد محل الحرية
 الفردية ، وليس هنا مجال البحث في الحقائق التي يتضمنها المذهب
 الاشتراكي وإنما من الحقائق التي لا يختلف فيها اثنان أن كل نظام
 مبني على تقييد الحرية الفردية لا يمكن أن يؤدي الى نتيجة حسنة ولا
 يصح الالتجاء اليه إلا اذا تعذر ايجاد نظام آخر ، وليان ذلك نأني
 بأبسط الأمثلة فنقول إن فكرة تقرير ضريبة متدرجة على الدخل من
 النظريات الحسنة التي جادت بها قرائح الاشتراكيين لمقاومة تكديس
 الثروة إلا أننا اذا نظرنا اليها من الوجهة العملية وجدنا أن تقرير
 هذه الضريبة يستدعي تعيين عدد عظيم من الموظفين لجبايتها وان
 تعيين مقدار الضريبة بالنسبة لكل فرد بالدقة المطلوبة أمر شاق
 ومتعذر ، ولا يخفى ما يرتكبه الموظفون في جمع ضريبة كهذه موكل
 أمر تقديرها لذمة الجابي وذمة المتحصلة منه من ضروب الغش والتمويه ،
 وما يتسرب الى جيوبهم من الرشا ، وما يؤدي اليه الامر من
 انتشار الكذب والتمويه بين سائر أفراد الامة ، واذا أضفنا لذلك
 ما تؤدي اليه هذه الضريبة من تقليل اهتمام الناس بتحصيل الثروة
 وادخارها ، ظهر لنا فساد بعض النظريات الاشتراكية ، وعلى كل فان
 النظام الاشتراكي لا ينجح إلا اذا كانت العاطفة الدينية قوية بين
 الناس حتى يتحملوا التقييد العظيم للحرية الفردية الذي يتطلبه هذا

النظام ، وهذا غير ميسور في هذا العصر الذي أخذت فيه العقيدة الدينية في التقلص ، فاذا حاول الناس إيجاد النظام الاشتراكي بالقوة رجعوا بمدنيتهم الى الوراء .

ان المثل الاعلى للاشتراكية سام وشريف ولست ممن يستبعدون الوصول اليه، إلا أنى أرى أن هذا النظام لا يمكن إيجاده بل يجب أن يترك نظامنا الحالى فى نموه وتطوره الطبيعى حتى يصل الى هذا الحد الذى يتخيله الاشتراكيون ، فليس المجتمع بآلة ميكانيكية تحور بل هو جسم حى ينمو ويتطور من تلقاء نفسه ، ولكى ينمو يجب إزالة كل ما يعترض نمواً سائر أعضائه من العقبات ، وحسبه لنموه ما تضمنه شعار هؤلاء الروسين الذين يطلق عليهم أحياناً اسم العدميين^(١) وهو (الأرض والحرية)

* توزيع الأراضي بنظام أعم *

بدأ الناس يفتنون أخيراً الى ما لا متلاك الاراضى من الدخل

(١) العدميون (Nihilists) هم الذين يريدون جعل جميع الأنظمة سواء أكان نظام الحكومة أو نظام الكنيسة أو نظام العائلة عدماً وكان هذا رأى كثير من الاشتراكيين الروسين الذين أطلق عليهم هذا الاسم
المعرب

في المساوي الاجتماعية التي اشتدت وطأتها في الأمم الراقية فشرعت بعض الدول تفكر في وضع قيود في سبيل امتلاكها، ففي إنجلترا اتجهت الأنظار إلى تقرير حقوق المستأجرين وإلى التسوية بين الورثة في الأنصبة^(١) واتجهت الأنظار في الولايات المتحدة إلى تقرير حد لما يجوز لفرد امتلاكه واقترح بعضهم في إنجلترا أن تشتري الحكومة جميع الأراضي وتقوم هي بتأجيرها للفلاحين بأجور معتدلة وتسعى بعض الدوائر في الولايات المتحدة لحل الحكومة على إقراض الأهالي لاستغلال موات الأرض إلا أن هذه الاجراءات لا تكفي لاصلاح الحال وربما كان ضررها أكثر من نفعها

إن المشاهد في إنجلترا والولايات المتحدة هو اطراد اتساع نطاق المزارع الواسعة وانحطاط عدد المزارع الصغيرة على ممر الأيام لا يتلأع الأولى للثانية لطمع كبار الملاك من جهة ولأن استخدام الآلات في الزراعة قد جعل الانتاج على نطاق واسع أقل نفقة وأكثر ربحاً منه على نطاق محصوره وكما أن المعامل الكبيرة قد قضت أو كادت تقضي على المجال الصناعية الصغيرة فستقضي المزارع الواسعة حتماً على المزارع الصغيرة ، وعليه لا يكون من صالح العالم مقاومة هذا التيار

(١) قانون الوراثة في إنجلترا مخالف له في مصر أو لدى المسلمين لان هناك الابن الارشد يرث كل ما خلفه أبوه - العرب

وكما أن توزيع الأراضي على نطاق أوسع لا يأتي بالفرض المقصود فإن منح المستأجرين حقوقاً معينة بالاعتراف لهم بحقوقهم فيما يقيمونه على الأرض من الإصلاحات كالحقوق التي منحت لمستأجري إقليم الصخر بارلندا لا يفيد إلا طبقة المستأجرين أما طبقة الفلاحين المأجورين فلا يستفيدون شيئاً وكذلك تعيين الحد الأعلى لما يمكن كل فرد امتلاكه من الأراضي إما باصدار قانون يعين هذا الحد أو بفرض ضرائب متزايدة على ما يمتلك فوق هذا الحد لا يؤدي إلا الى ازدياد عدد ملاك الأراضي فيستفيد الذين أمكنهم شراء أراض أما باقي الأهليين فلا يكتسبون شيئاً .

وإذا فرضنا وأمكننا توزيع الأراضي توزيعاً عادلاً على كافة الناس بحيث يصبح نصيب كل فرد فيها مساوياً لنصيب الآخر فإذا فعل عند ما يتكاثر عدد السكان ؟ وحسبنا ذلك لآظهار أن تقسيم الأراضي فضلاً عن كونه لا يرفع الأجور ولا يقلل من الأرباح لا يصلح حال العامل الأجير بأي حال من الأحوال بل يقضي الى ازدياد عدد الملاك الذين يدافعون عن امتلاك الأراضي ، وما دام الامر كذلك فما هو العلاج الناجع إذن ؟

✽ العلاج الناجع ✽

لقد بينا سوء توزيع الثروة الذي يهدد مدينتنا الحالية والذي يقضى على السواد الأعظم من الأهاليين بالشقاء والبؤس والذي هو نتيجة اعتماد نظام الامتلاك الفردى للأراضى ومن المحال ما دام هذا النظام سائداً أن يتمحسن حال العمال مهما بلغ التاج من الوفرة . وقد استعرضنا جميع العلاجات عدا إلغاء هذا النظام بتاتا واتضح لنا نقصها وعجزها عن استئصال هذا المرض الدفين فى جسم الامم . وعليه فلا مناص من أن نلجأ الى هذا العلاج الوحيد عسى أن نجد فيه ضالتنا .

تزداد دائرة الفقر اتساعا كلما ازدادت الثروة العامة وتضطرب الأجور كلما ازداد التاج وبما أن سوء توزيع التاج ناشئ عن سوء توزيع الأراضى وسوء توزيع الأراضى ناشئ عن الاعتراف بالامتلاك الفردى لها فلا شك أن العلاج الوحيد لهذه الحال هو جعل الارض ملكا شائعا بين الناس .

إلا أن هذا العلاج ليس مما يسهل تناوله وهضمه ولا نرى بداً من الاستعداد لدفع الاعتراضات التى لا بد أن يقيمها المستفوعون بالنظام الحالى .

تمشى الطبيعة طبقا لقوانين متلائمة فاذا كان العلاج الذى نحن
 بصددہ ناجعا وجب أن يكون متفقا مع العدالة قابلا للتنفيذ ملائما
 للتقدم الاجتماعى متفقا مع الاصلاحات الأخرى وهذا ما سأحاول
 أن أبينه فى الفصول القادمة



عدالة العلاج

✽ ظلم الامتلاك الفردي للاراضى ✽

اعتماد أنصار الملكية فى الاراضى أن يحملوا على كل اقتراح يرمى
لتغيير هذا النظام وأن لا يهدأ لهم خاطر حتى يقضوا عليه وحببتهم فى ذلك
أن كل خروج على هذا النظام خروج على العدل الآن العدالة رغم ما أصابها
من التشويه والمصنع مما علق بأذهان الناس من الافكار السخيفة وبما
ألفوه من العادات الفاسدة لازال أثرها ظاهرها فى أقوالهم وأعمالهم والآن
دعنا ننظر الى نصيب الامتلاك الفردي للاراضى من العدالة

ما ذا يسمح لشخص أن يقول بحق أنه يملك هذا الشيء ؟ وهل
للانسان حق فى امتلاك ما هو ليس بمنتهج له ؟ الطبيعة لا تعطى الا من
مد يده وهى لا تميز بين الناس ولا تعرف المحابة هى تعطى ربحها لمن نشر
شراع سفينته قرصانا كان أو تاجراً شريفاً وتجد بأطيافها لمن أحسن
الرماية ربيعاً كان أو وضعياً وتمنح سمكها لمن ألقى شبكته فى اليم شيخاً
كان أو غلاماً، لا تنمو الحبوب الا اذا هبئت الارض ولا تستخرج
المعادن من مناجمها الا بالعمل والشمس تسطع والمطر يسقط على العادل
والظالم، على الورع والفاجر على حد سواء، ان قوانين الطبيعة هى قوانين

الخالق وهي لا تعترف بملكية الا اذا كانت مبنية على العمل وفيها مكتوب بخط عريض واضح (مساواة الناس في التمتع بمرافق الطبيعة) فهل لا يكون بعد ذلك استيلاء قوم غير منتجين على الجزء الاكبر من التاج باسم ايجار مخالف للقوانين الملكية الطبيعية ، ويكون اعترافنا بالامتلاك الفردي للاراضى خروجاً على الخالق ؟

لا يحول دون شعور الناس بفساد هذا النظام سوى خلطهم بين صنوف الممتلكات ، فهم يقسمون الممتلكات الى ثابتة ومنقولة بصرف النظر عما هو مبني على العمل وما هو ليس كذلك ، مع أن علماء الاقتصاد يقسمونها الى ثروة وأرض ، والفرق بين هذين الشئين ظاهر للعيان ، فالارض والمنزل المشيد عليها وان كانا ممتلكات من نوع واحد في عرف رجال القانون إلا أن بين طبيعتهما بونا شامعاً فالمنزل بني بما بذله الانسان من الجهود ويقع تحت ما يسميه رجال الاقتصاد بالثروة أما الارض فهي جزء من الطبيعة لا دخل للانسان في إيجادها ، ولا يتيسر أن يزيدها أو ينقصها كما هو الحال مع المنزل

فاذا اتضح ذلك للناس لا يلبثون أن يتبينوا منافاة القوانين الوضعية التي تعترف بالامتلاك الفردي للاراضى للعدالة ، وان الاعتراف بالملكية المشيدة على العمل يضع الناس على حد المساواة ويسمح للمجتهد بالحصول على ثمرة اجتهاده

لا يمكن أن يتفق الامتلاك الفردي للأراضي مع العدالة مهما
 قبل في الدفاع عنه ، فللناس حقوق متساوية في الأرض كما لهم في الهواء
 والضوء ، وليس بمعقول أن يكون لفريق دون غيره التمتع بهذه النعم
 الالهية ، فما دمننا جميعاً بارادة الخالق فلا جدال في أن لنا حقوقاً
 متساوية في التمتع بها ، ليس على سطح الأرض سلاطه لها حق التصرف
 في الأرض كما أنه ليس للناس التنازل عن حقوقهم فيها لأحدهم وان
 اتفقوا على ذلك ، لان اتفاقهم لا يسري على من يخلفهم ، فإنحن الا
 أشباح نظهر على سطح الارض مدة ثم نختفي وليس لنا أن نقيد من
 سيعقبونا

ان جميع الناس الذين يقاسون الشقاء في بيئة ماؤها الرخاء ، والذين
 يعيشون أرقاء في وسط معترف فيه بالمساواة في الحقوق السياسية ،
 والذين لم تخفف آلامهم وفرة ما أخرج للناس من الآلات والمخترعات
 يشعرون بأن هناك خطأ ، ولا شك أن جميع مساوئهم ترجع الى غلطة
 أسياسية واحدة وهي احتكار فريق من الناس للأراضي التي يعيشون
 عليها ويستمدون منها حاجياتهم ، ومن هذه الغلطة نشعبت كل المساوئ
 التي جعلت جميع نعم التقدم والمدنية وبالاعلى السواد الأعظم من الناس
 وقضت على المنتجين بالفقر ، وأحاطت غير المنتجين بجميع صنوف
 الملاذ ، وأوجدت الكواخ بجوار القصور ، وبيوت الدعارة بجوار المعابد

والزمتنا أن نزيد عدد السجون كلما زدنا عدد المدارس

ليس هناك ما يدعو للدهشة في هذه الظاهرة التي حيرت العالم ،
وليس التقدم المادى في حد ذاته مضرّاً ، وليست الطبيعة هي المخطئة
في إيجاد أطفال لا مجال لهم على الأرض ، وحاشا أن تكون هذه القوانين
صنع الخلاق ، ليس هلاك قوم من الجوع دليلاً على تقدير الطبيعة بل
على ظلم الانسان وليس الفقر والخبث والاجرام نتيجة ازدياد الاهلين
والتقدم الصناعى بل نتيجة احتكار الاراضى والخروج على العدالة
الطبيعية التى تأبى حرمان قوم من استثمار قواهم ، اذ مادام العمل غير
منتج الا بواسطة الارض فان انكار حق مساواة الناس فى الانتفاع بها
يدعو لحرمان فريق منهم من استثمار قواهم ويقضى عليهم بالفقر ^(١)
لست أدري ما ذا يقعد بالناس عن تقويضهم لهذا النظام الفاسد،

(١) ان عدد ملاك الاراضى الزراعية بالقطر المصرى ١٥٩٠٠٠٠ ر٥٩٠٠٠
منهم ١٤٤٥٠٠٠ ر٤٤٥٠٠ (أى ٩١٪ من مجموعهم) يملكون اراضى
مساحة كل قطعة منها أقل من خمسة أفدنة ومجموعها ٢٦٪ من
مجموع الاراضى الزراعية بالقطر . ومن اراضى القطر ٤٤٪
يملكها ١٢٤٠٠ مالك يزيد ما يملكه كل منهم على ٥٠ فدانا ومن
هؤلاء ١٦٠٠ من الاجانب (نقلا عن الاحصاء السنوى لسنة ١٩١٦)
- فهل هذا توزيع عادل - العرب

ومن هم أرباب الاراضى الذين يسمح لهم أن يأخذوا بدون أن يعطوا شيئاً، وهل لا يجوز لنا أن نسألهم، كيف آلت اليهم ممتلكاتهم هذه؟ تصور قليلاً أن الاسرات المملوكة للاراضى فى انجلترا الآن يرجع بدء امتلاكها الى عصر وليام الفاتح الذى وزعها عليها اعتباراً وان أراضى أمريكا وزعها البابين الاسبانين والبرتغاليين قبل استكشاف هذه القارة، وان امتلاك الاراضى فى معظم جهات العالم لا يرجع الى اجتهاد أصحابها بل الى الاغتصاب، وكل ملك مبنى على القوة ليس خروجاً على العدالة استرداده بالقوة، فقد وجد على سطح الارض من توافرت لديهم القوة للتصرف فى الارض ولكن هل وجد من له الحق فى هذا التصرف؟

ان حق الامتلاك لا يصح أن يعترف به الا اذا كان مبنياً على العمل، فهل يستند امتلاك الاراضى بشكله الحالى على ذلك؟ هل يجوز أن نعتبره راجعاً الى ما بذله الملاك فى اصلاح أراضيهم من الجهود؟ فاذا قالوا كذلك قلنا لهم ان لمن أجرى اصلاحاً فى الارض الحق فى المطالبة بما أجراه وحسب لا بالارض نفسها، فاذا ما ردمت مستنقعا فكل مالى الحق فى المطالبة به هو قيمة ما بذلته من الاموال والجهود فى هذا العمل لا غير، ولكن قد يقال ان هناك اصلاحات لا يمكن فصلها عن الارض أو تميزها عنها وهذا حقيقى لحد محدود

ولكن هل لا يحكم العقل في هذه الحالة بأنه يجب أن يرجع الحق الفردى
الى حق المجموع ، فان الاكبر هو الذى يتلعم الاصغر ، والطبيعة
لا تصدر من الانسان بل الانسان هو الذى يصدر من الطبيعة ،
والى الطبيعة مرجعه ومرجع سائر ما ينتجه ، الا أنه ليس ثمة داع
لذلك وليس هناك أدنى صعوبة في تقدير الحق الفردى وحق المجموع
في الارض ، لان حق المجموع ظاهر وهو ايجارها لان الارض لا يكون
لها ايجار الا مع وجود المجموع وارتفاع ايجارها متوقف على زيادة
المجموع وعليه يكون ايجارها هو ما يجب على الفرد المتفع بجزء منها
دفعه للمجموع ليوزع عليه

واذا كان الملاك يبنون حقوقهم على الاولوية في وضع اليد ،
قلنا لهم ان ليس هناك أولوية في عالم تتعاقب فيه الاجيال ، وأن ليس
لأى جيل من الحقوق أكثر مما للجيل الذى يعقبه ولو صح أن هناك
حقا للأولوية لجاز لأول قادم على مأدبة أن يزيل باقى ما حول المائدة
من الكراسى وأن يحرم باقى المدعوين من تناول الطعام الا اذا اتفقوا
معه على شروط معينة ، وجاز لأول من حصل على تذكرة أحد
الملاهى أن يوصد أبواب الملاهى ويتمتع هو وحده بما فيه من المناظر ،
وجاز لأول مسافر دخل عربة من عربات السكك الحديدية أن ينثر
حقائبه على سائر المقاعد وأن يلزم غيره ممن ساقهم سوء الحظ بعده

بالوقوف طول مدة السفر ، ومع ذلك فلا ضرر اذا اعترفنا بهذا الحق
الوهمي وتركنا الارض في يد من هم قابضون عليها الآن واكتفينا
بمصادرة الايجارات لصرفها في المنافع العامة وبذا نكون قد وقفنا بين
مبدأين متنافرين وهما تثبيت أقدام الملاك في أملاكهم حتى يهتموا
باصلاحها والاعتراف بمساواة الجميع في الحقوق في الانتفاع بالارض

✽ استعباد العمال نتيجة لازمة لامتلاك الاراضى ✽

اذا كان نظام الاقطاعات غير عادل لما كان يستدعيه من اذلال
الاهلين واستعبادهم ، فنظام الامتلاك الفردي للاراضى السائد الآن
لا يقل عنه ظلما واجحافا لما يستدعيه من استعباد السواد الأعظم من
الناس فانك اذا وضعت مائة رجل في جزيرة منعزلة عن العالم فسواء
جعلت أحدهم مالكا للباقيين أو جعلته مالكا لجميع اراضى هذه الجزيرة
فسيكونون عبيده لا محالة

وهذا هو نفس الواقع في العالم الآن انما على نطاق أوسع ، خذ
اقليما قد وزعت اراضيه على طائفة كبيرة من الملاك تر ان كثرة الملاك
لا تخفف الحالة فان ازدياد الاهلين وتقدم الآلات يؤدي الى اطراد
ارتفاع الايجارات فيزداد دخل الملاك وتهبط الاجور الى حد لا يستطيع
فيه العمال الحصول على قوتهم الضروري ، لم ينل الاشراف نبلهم

وزعامتهم في عصر الاقطاعيات لاجتهادهم وتفوقهم بل لا متلاكهم
للاراضي التي سمحت لهم باتخاذ تلك السلاطة الواسعة على طبقة
أبناء الارض (Serfs) ومن الخطأ أن تصور ان أصحاب الاراضي
الحاليين يقولون عن هؤلاء سلاطة ونفوذاً، فلهم فوق ما يمكنهم عمله
من رفع الایجار أن يلزموا مستأجري أطيانهم باتخاذ لباس معين
واعتناق دين معين وارسال أولادهم لمدرسة معينة ولا يسع هؤلاء
المستأجرين الاذلاء الا أن يصدعوا بالامر اذا أمروا وأن يتبعوا
سيدهم صاحب الارض اذا ما مشى وليس يبعد أن يقدموا له عفة
نسائهم لارضاء شهوته، والغريب أن القانون لا يستطيع أن يضع حدا
لهذه المخازي، هاهم ملاك الاراضي يتحكمون في أصوات مستأجريهم
في الانتخابات ويتدخلون في أعمالهم ويسومونهم جميع صنوف العذاب،
فقد طرد (اللورد بلنسكت) القس الورع مستأجري أطيانه الارلنديين
من مزارعهم لرفضهم أن ينقادوا لرأيه ويرسلوا أولادهم الى مدرسة
بروتستنتيه مع انهم كاثوليك وما أكثر ما ارتكبه (ارل ليترم) قبل
أن تودي رصاصة بروحه الخبيثة فكم طرد من مستأجريه وكم هدم
من أكواعهم وكم مثل بهم

لقد اتسعت شقة الخلاف بين الناس رغم تساويهم في الحقوق
السياسية ولا سبب لذلك غير سوء توزيع الثروة الناشئ عن سوء

توزيع الاراضى ، ومحال أن يستقيم حال مدينتنا التى نفاخر بها وأن يزول منها الاستعباد والرق مادامنا معترفين بالامتلاك الفردى للاراضى فلا استقلال الشعوب ولا تحرير الافراد بمجدين اذا أقيمت الاراضى فى حيازة بضع أفراد اذ كلما تقدم الشعب ماديا اشتد ضيق أهله واتسعت دائرة الفقر بينهم

﴿ مطالبة ملاك الاراضى بتعويضات ﴾

الحقيقة التى لا مرأ فيها انه لم يوجد مبرر عادل لافراد بعض أفراد بامتلاك الاراضى ، ولا جدال فى أن الامتلاك ما هو الا اغتصاب صريح لا يقل ما فيه من خزي ووقاحة عما فى امتلاك العبيد وما سكوت الناس عن هذا النظام ورضاهم به الا داييل على جمودهم وتمسكهم بكل نظام قديم مهما أقيمت الحجج الدافعة على فسادهم فهم لا يؤمنون بمذهب الا بعد أن تسطع أنوار حقيقة من كل صوب وبعد أن يكونوا قد طاردوا المئات من دعائه ومع ذلك فذهبنا الذى ندعو اليه ظاهر جلى وما من أحد يدرس علم الاقتصاد السياسى حتى يشككه الحالى إلا ويتبين الفرق بين امتلاك الاراضى وامتلاك ما هو نتاج العمل رغم ما يبذله الاقتصاديون أنفسهم من إخفاء الحقيقة لقد أسفر بحثنا عن ان امتلاك الاراضى مناف للعدالة ، وانه

ليس بالنظام الامثل لاستثمار الاراضى على الوجه الاتم ، حتى أننا لا
 ندرى سبباً لاحجام الناس عن هدم هذا النظام الذى لا يتفق مع
 العدالة ولا مع المنفعة ، ولعل نرددهم راجع الى قدم هذا النظام ، والى
 ما سيلحق بملاك الاراضى من الاضرار الجسيمة من جراء ذلك لا سيما
 وانه لا تخلو صفوفهم من بعض الذين لم يحصلوا على اراضيهم الا بكدهم
 وتعبهم ولذا يذهب بعضهم الى ضرورة منح تعويضات لهؤلاء الملاك
 ويرون هذا أمراً عادلاً حتى أن (هربرت اسبنسر) وهو من أكبر
 أنصار مشروع تحويل الاراضى الى الملك المشاع قال فى كتابه
 (التوازن الاجتماعى) (ان تقدير وتصفية حقوق الملاك فى اراضيهم
 التى اكتسبوها بفضل كدهم أو كد آبائهم والى قاموا بخدمتها واصلاحها
 مدة طويلة إحدى المعضلات الكبرى التى سيضطّر المجتمع لايجاد
 كل الطرق اللازمة لحلها يوماً من الايام) وربما كان قوله هذا السبب
 فى انتشار فكرة التعويض فى انجلترا وتمسك الملاك بها حتى أن (جون
 استوارت ميل) وهو أعظم الاقتصاديين الانجليز وأحصفهم رأياً لم يبرأ
 من التأثير بهذه الفكرة السائدة وأشار فى مشروعه الذى وضعه لتحويل
 الارض الى الملك المشاع الى أن واجب الحكومة يقضى عليها بأن
 تدفع لملاك الاراضى قيمة الاصلاحات التى أقومها على الارض قبل
 أن تستولى عليها ، إلا أنه فضلاً عما يستدعيه هذا المشروع من

توسيع أعمال الحكومة لدرجة لا يمكنها معها اقيام بعملها على الوجه
الآثم فانه لا يقضى على التفاوت العظيم بين الناس ، اذا سبقت طبقة
ملاك الاراضى غنية بما ستأخذه من التعويضات ، فضلا عن ذلك
فان الحكومة لعجزها عن دفع ثمن جميع الاراضى صفقة واحدة
ستضطر الى دفعه على نجوم برج معين يزيد مآليتها ارتبا كما ومع ذلك
فان هذا المشروع وان كان متعذر التنفيذ فانه أحيا الأمل فى نفوس
الكثيرين وأضاء أمامهم طريق العمل وفتح أمامهم مجال البحث
وهذا شأن كل فكرة حديثة فأنها تبدو على علانها ثم يهذبها البحث
والنقد ، والدعوة تبدأ أبداً ضعيفة ولا تبأغ أشدها إلا بعد أن تختبر فى
نفوس الأهالى فقد كان الناس يرفعون الملوك الى مراتب الالهية
ويسجدون لهم ولم يتبينوا فساد معتقدتهم هذا حتى هوت رأس لويس
السادس عشر من المقصلة ، وابتدأت حركة منع الرق فى أمريكا
بمناقشات عادية عن مقدار ما يعطى للنجاسين عند إلغاء هذا النظام
من التعويضات ، إلا أنه عند ما صدر الامر بمنع الرق وأصبح أربعة
ملايين من الأرقاء أحراراً لم يعط تعويض لأحد ولا شك أنه اذا
اختمرت فكرة جعل الأراضى ملكاً مشاعاً فى أذهان الناس سيتخذون
أخصر وأعدل الطرق لذلك غير مباين بمطالبة الملاك بتعويض .

لقد كان (جون استوارت ميل) مخلصاً فى دعواه إلا أنه خشى

الشذوذ عن سبقه من الاقتصاديين ولولا ذلك لما قال (ان أرض
ارلندا بل أرض كل إقليم هي ملك أهل هذا الاقليم وليس لهؤلاء
الأفراد الذين يلقبون أنفسهم بملاك الاراضى حق لا من الوجهة
الخلقية ولا من وجهة العدالة في المطالبة بشئ سوى إيجار أراضيهم)
فاذا كان أرض كل إقليم باعترافه هو ملكاً لأهله فبأى حق يستولى
أفراد غيرهم على إيجارها ، ولما إذا يدفع فريق من الناس إيجاراً لفرد
غيرهم ؟

يقول هربرت اسپنسر (اذا أردنا أن نحكم الناس الذين سرقوا
بني البشر من تراثه العام يجب أن نتخذ معهم أسرع الاجراءات
وأخصرها) فلماذا لا نسرع ؟ ليست هذه السرقة من السرقات التي
ينحصر تأثيرها في شخص معين وزمن معين كسرقة حصان أو مبلغ
من المال بل هي سرقة مستديمة ترتكب كل يوم وكل ساعة إذ ليس
الايجار مستمداً من محصول سابق بل من محصول حاضر وانه لجزية
ثقيلة ملقاة على كاهل العمال فهل يصح السكوت إزاء هذه السرقة
الفضيعة التي تحرم الطفل من حقه في الأرض التي اكتسبها بحق
ظهوره على سطح الارض وما إذا يدفعنا لتعويض هؤلاء الملاك اذا
أردنا حرمانهم من هذا القدر الذي يستولون عليه ظلماً وعدواناً بدون
أن يبذلوا أى مجهود في إنتاجه ؟ لننظر الى القانون العام الذي أوجده

الملاك أنفسهم والذي لم يراعوا فيه إلا صالحهم بما ذا يقضى هذا القانون في حالة ما اذا اشترى رجل أرضاً بمبلغ ضخم ثم اتضح بعد عقد البيع أن هذه الأرض لا تخص البائع ، هل يقضى القانون برد المبلغ الذى أخذه البائع من مال المشتري الذى اكتسبه بكده اذا ثبت إفلاس البائع ؟ بل ما ذا يقضى به القانون اذا اشترت أرضاً بشئ كبير بعد أن عملت التحريات اللازمة للتحقق من صحة تبعيتها للمالك ثم تسلمتها وأقت عليها إصلاحات عديدة وأنشأت بها منزلاً وحديقة ثم بعد مضي فترة من الزمن ظهر لها وارث كان خفياً بالأمس وأثبت صحة امتلاكه لهذه الأرض ألا يقضى بفسخ العقد والزامك بتعويض لاستثمارك أرضه طول هذه المدة ؟

فاذا طبقنا هذا القانون على ملاك الأراضي الذين أوجدوه ، هذا القانون الذى هو متبع فى المحاكم الانجليزية والامريكية ، تبين لنا أن لا حق للملاك الأرضي فى المطالبة بأى تعويض اذا ما أراد المجموع استرداد ميراثه الطبيعى

إلا أنى رغم ذلك لا أقصد أن ألجأ الى هذه الطريقة ، إذ حسبنا أن نسترد من الملاك الارض وأن نحفظ لهم حقوقهم فيما أوجدوه من الإصلاحات ، ففي هذا الكفاية لأزالة التفاوت العظيم بين الناس ، هذا التفاوت الذى أدى الى ابتئاس السواد الأعظم منهم وانحطاطهم

وحرمانهم ، وسنرى أن هذا التعديل لا يخلو من فائدة للملاك
الأراضي أنفسهم .

✽ الامتلاك الفردي للأراضي من الوجهة التاريخية ✽

لا يحول دون تنفيذ مشروعنا هذا إلا ما رسخ في أذهان الناس
من تقديس كل نظام قديم مألوف ، فقد اعتاد الناس أن يروا الأرض
خاضعة لنظام الامتلاك الفردي ووجدوا أن جميع الناس مجمعون على
الاعتراف بقوانين الملكية المعمول بها حتى أنه يندر أن يطرأ على
ذهن أحدهم أن يبحث في أصل هذا النظام ومشروعيته لاعتقادهم
بازومه لاستغلال الأراضي وإصلاحها .

وساعد على رسوخ هذه الفكرة قيام رجال القانون الذين يقول
فيهم فولتير (انهم المحافظون على الوحشية القديمة) بتأييد حرمة
الامتلاك حتى أصبح معظم الناس يعتبرون الامتلاك الفردي للأراضي
أساساً للمدينة ويستهجنون كل فكرة ترمي إلى جعلها ملكاً مشاعاً .
إلا أن الأراضي لم تكن منذ نشأتها خاضعة لنظام الامتلاك
الفردي بل لو فرض وكان الأمر كذلك لما كان مسوغاً للاحتفاظ
بهذا النظام ، فقد كان نظام الاسترقاق شاملاً لجميع أنحاء العالم ، إلا
أن انتشاره لم يكن سبباً في الاعتراف بمبادئه ، وقد كان نظام الملكية

عاما في العالم ومع ذلك لم يحل هذا دون اسقاط الملوك وتأسيس
الجمهوريات التي عمت الآن أمريكا ، هامي فرنسا وقد فقدت ملكها
ومع ذلك لم يفقد أهلها السعادة ولم يقف تقدمهم كما كان يزعم الناس ،
لقد أصبح ملك الانجليز بل ومعظم ملوك العالم شبه اشباح لانفوذ لها
وعما قريب ستهبط بهم عروشهم المتداعية الى الارض ، لقد كان
يعتقد الناس أنه لا بد لكل حكومة من نظام ديني رسمي فبرهنت
الولايات المتحدة على فساد هذا المعتقد ، وهي تعيش الآن وليس لها
كنيسة معترف بها ، فهل بعد ذلك يصح أن نذهب الى ضرورة
الاحتفاظ بنظام الامتلاك الفردي للاراضي لقدمه وانتشاره ؟
لقد كانت اراضي العالم في بادئ الامر ملكا مشاعا (١) ولم تخضع

(١) لم أتمكن من الوقوف على نظام امتلاك الاراضي في مصر
منذ عصر قدماء المصريين لليوم ولذا رأيت الاكتفاء الآن بذكر ما
طرا على نظام الامتلاك منذ عصر محمد علي باشا ليتبين الناس أن
نظام امتلاك الاراضي الحالي في مصر مبني على أساس لا يمكن اعتباره
عادلا أو مشروعا .

كانت الاراضي في مصر ملكا للحكومة فأنعم بها محمد علي باشا
على سبيل التملك ثم ربط عليها ضرائب سنة ١٨٠٤ توازي عشر دخلها
وسميت الاراضي المنعم بها بالعشورية وفي سنة ١٨١٣ مسحت بقية

لنظام الامتلاك الفردى الا بعد زمن طويل ، تمكن فيه البعض من
 اغتصاب هذا الحق العام بطريق الغش والتمويه ، فقد برهن كثيرون
 ممن جابوا البلاد وتجولوا فى الأمصار لبحث هذه النقطة (كهنرى مين)
 وأميل دى لاڤلى والاستاذ (ناس) وغيرهم ان كل عشيرة فى بدء
 تكوينها كانت تعتبر الارض ملكا مشاعا وأن هذا النظام لا يزال
 مرعيا فى كثير من جهات الهند والروسيا والبوسنا والهرسك وجاوه وفى
 الاقاليم التى يقطنها سكان زيلنده الجديدة الاصليون الذين يعيدون
 توزيع الاراضى فيما بينهم كلما ازداد عددهم ، قال المسيودى لاڤلى
 فى كتابه - الامتلاك الفطرى - (ان جميع العشائر الاولى كانت تعتبر
 الارض ملكا مشاعا وكانت توزعها من وقت لآخر على العائلات
 التى تتكون منها هذه العشيرة وذلك حتى يتمكن كل فرد من أن
 يعيش من كده وكان حظ كل فرد فى الحياة متوقفا على مقدار ذكائه
 واجتهاده ولم يحرم أحد من وسائل المعيشة وكانوا يعيدون توزيع

الاراضى ووزعت على سبيل الانتفاع مقابل ضريبة محددة ثم أخذت
 حقوق المنتفعين تتسع شيئا فشيئا الى سنة ١٨٧١ حيث صدرت
 لائحة المقابلة التى قضت بأن من يدفع قيمة خراج أرضه ٦ سنوات
 مقدما يعتبر ملكا لها وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ صدر أمر عال
 بالمساواة بين الذين لم يدفعوا المقابلة والذين دفعوها - العرب

الاراضى من وقت لا آخر لتعديل التفاوت الذى ينشأ بين العائلات المختلفة) فاذا كان لا يئلى صادقا ولا نخاله الا كذلك فكيف تحول هذا النظام وأصبحت الاراضى خاضعة لنظام الامتلاك الفردى :

يرجع السبب لا محالة الى تولى بعض أفراد الزعامة ولاغتصاب هؤلاء حقوق الاهلين بواسطة من تبعهم من الجند والاعوان الذين استهووهم بتوزيع الاراضى المقتصبة عليهم كل بنسبة ما بذله في الحروب من المهارة والشجاعة ، ومن هنا نشأ التفاوت فى الامتلاك وساعد قانون تنازع البقاء على ابتلاع المزارع الكبيرة للمزارع الصغيرة على ممر الازمان وقامت فئة المحامين والمقننين الذين رأوا من صالحهم تأييد هذا النظام فأيدوه وأقاموا على صحته الادلة والبراهين .

لقد كان هذا الانتقال من نظام الامتلاك العام للاراضى الى نظام الامتلاك الفردى السبب فى القلاقل والثورات العديدة التى قضت على مدينة روما كما قضت على مدينة اليونان من قبل فقد قال (بليني) أحد مؤرخى بلرومان (لقد قضت الممتلكات الواسعة على روما) ولا شك أنها هى التى قضت على اليونان

وقد حاول ليكرغوس وصولون ^(١) فى اليونان وليسنياس فى روما

(١) ليكرغوس وصولون هما من مقنني اليونان وليسنياس

هو أحد مقنني الرومان

أن يحولوا دون التوسع في الامتلاك فلم يفلحوا وتسابق الناس الى
 امتلاك الاراضى وتنافسوا فى ذلك فلم تلبث أن هوت مدينتها
 العظيمتان اللتان لم يظهر مثلها على سطح الارض حتى يومنا هذا .
 ليس هناك أدعى لتقوية الأمة من التسوية بين أفرادها فى
 الحقوق ، وليس أدعى لانهطاطها من التفريق بينهم ، فقد تغلب
 المغول على الرومان واكنسحوا مدينتهم لأن الامتلاك العام للاراضى
 كان مرعبا لديهم وشكورا لدى الآخرين وليس بغريب أن يكتسح
 مدينتنا الحالية يوما من الأيام قوم من الهمج الذين يعيشون عيشة
 مشتركة ، يقول دى لاڤلى فى كتابه الامتلاك الفطرى (ان الحرية وما
 تستلزمه من امتلاك كل فرد نصيبا فى الارض التى يعيش عليها كانت
 معترفا بها فى كل قرية جرمانية فكانت سبباً فى رقى أخلاق القوم حتى
 أنه لا يستغرب كيف تغلبوا على الرومانيين مع انتظام حكومتهم وورقى
 مدينتهم وقوانينهم التى لا تزال الى يومنا هذا من أحكم القوانين التى
 جادت بها القرائح الآدمية)



* تطبيق العلاج *

تأصل في نفوس الناس وهم باطل بشأن الامتلاك الفردى
 الاراضى ، وساعد على رسوخ هذا الوهم تأييد رجال الاقتصاد
 والقانون له ، حتى اعتقد معظم الناس أن امتلاك الاراضى بشكله
 الحالى من الامور اللازمة لاستغلالها على الوجه الاثم وصاروا يتخوفون
 من انهيار دعائم المدنية اذا جعلت ملكا عاما
 وليس عسيرا أن نبين للناس أن الانفراد بامتلاك قطعة ارض
 ليس هو الدافع الوحيد لاستثمارها على اكل وجهه إذ حسب العامل
 أن يُعترف له بحقه فيما يوجد من الاصلاحات وفيما ينتجه من
 المنتجات لدفعه لبذل قصارى جهده فى استثمار ما يسند اليه استغلاله
 من الارضين بصرف النظر عما اذا كان يملكها أولا يملكها ، فكثيرا
 ما نرى اقواما يصلحون اراضى لا يملكونها لاسيما فى انجلترا والولايات
 المتحدة حيث يقوم باستغلال معظم الاراضى وبيناء أفر المبانى قوم
 لا يملكون ارضا ومن هذا يتضح أن الاستعمال شئ والامتلاك شئ
 آخر ومن السهل الفصل بينهما وتعيين نصيب كل منهما .

ليس ضروريا أن نقول لرجل (هذه ارضك) لدفعه لخدمتها
 واصلاحها بل حسبه أن يقال له (إن كل ما تنتجه قواك أو رأس

مالك في هذه الارض فهو ملكك) — اضمن للشخص الحصيد
وهو يزرع ، اضمن له امتلاك البيت الذي يبنيه وهو يبنى ، فالناس
لا تزرع إلا من أجل الحصاد ، ولا تبني بيوتا إلا من أجل الإقامة
فيها أو الانتفاع بدخلها

من أجل هذه الضمانة كان كثير من صغار الملاك في مبدأ نظام
الاقطاعات يتنازلون لرؤسائهم الحريين عن أملاكهم ويمثلون
لأوامرهم مفضلين ذلك على بقائهم ملاكاً مهملين من وقت لآخر
باغتصاب محصولاتهم ، من أجل هذه الضمانة حول قوم من الارلنديين
أراضي جديبة الى حدائق غناء لأن صاحبها قطع على نفسه عهداً أن
لا يطالبهم بإيجار مدة عشرين سنة ، من أجل هذه الضمانة شيدت
أبهى قصور لندرا ونيويورك لأن أصحاب الاراضي المشيدة عليها
هذه القصور تعهدوا لأصحاب المباني بأن لا يرفعوا إيجار أراضيهم
مدة طويلة من الزمن .

ان الاعتراف بشيوع امتلاك الأرضين لا يناقى الاعتراف
بحق الفرد الكلى فيما ينتجه ويقيمه عليها ، وليس الامتلاك الفردى هو
الدافع الوحيد لاستثمار الاشياء ، فقد يملك شخصان سفينة واحدة
ويستخدمانها بدون شطرها ، وتؤدي السكك الحديدية وظيفتها مع
أنها تابعة لشركات تتضمن عدداً وافراً من المساهمين ، وفي لندرا

وغيرها عدة عقارات ليست ملك أفراد معينة بل شركات .
 وانه لمن الخطأ أن يتصور القارئ أن جعل الأرض ملكا عاما
 ورصد الاجارات للمنافع العامة يستدعى إيجاد انقلاب عظيم ، فقد يتم
 ذلك بدون أن يشعر به إنسان ، ففي وسط مدينة سان فرانسيسكو
 قطعة أرض ملكا شائعا لأهل البلد ومع ذلك فهي غير مهمة بل
 حافلة بالمباني الفخمة التي أقامها أصحابها عليها وهم ضامنون بقاءها في
 أيديهم وليس تمت فرق بينها وبين ما جاورها من الأرض سوى أن
 يجارها بصرف كله في التعليم ، بينما يجار الأراضي المجاورة يذهب
 الى جيوب ملاك معينين ، فهل هناك مانع من جعل جميع الأرض
 بهذا الشكل ؟

وفضلا عن كون الامتلاك الفردي للأراضي بعيداً عن أن يدعو
 الناس لاستغلالها على الوجه الأتم ، فانه كثيراً ما يحول دون ذلك ،
 إذ لو كانت الأرضون ملكا عاما لاستخدمت وأصلحت في وقت
 الحاجة اليها ، أما الحال كما هو عليه الآن فلا عجب اذا وجدنا كثيراً
 من البقاع الخصبة مهمة لا لسبب غير أن أصحابها لا يستغلونها ولا
 يتركونها لغيرهم لاستغلالها إلا اذا دفعوا لهم الجزء الأكبر من نتاجها ،
 ففي الولايات المتحدة من الأراضي المهمة ما لو استثمر لسد حاجة
 ثلاثة أو أربعة أضعاف سكانها الحاليين ولا سبب لاهمالها سوى طمع

أصحابها فهم لا يشترونها إلا لمجرد بيعها في أقرب فرصة ممكنة
 بأعلى سعر ممكن وما هو موجود في أمريكا موجود في كافة الأقطار
 وفي أمهات المدن ، فإذا كان المعول كله على الاستغلال على الوجه
 الأنتم أفلا يجب الحكم بفساد نظام الامتلاك الفردي كما هو فاسد من
 كل الوجوه ؟

﴿ كيف يمكن تحقيق مساواة الناس في الأرضين ﴾

لقد تبين لنا أن الآلام والمساوى التي تنتشر بين طبقات العمال ،
 وأن نوبات المجود التي تنتاب الحركة الانتاجية من وقت لآخر ، وأن
 تعطيل رؤوس الاموال واختلال توازن العرض والطلب على العمال
 وميل الأجور للهبوط الى حدها الأدنى وازدياد سرعة الهبوط كلما
 تقدم العالم ماديا ، كل هذه الآفات الاجتماعية راجعة الى كون
 الاراضى التي هي ميدان جميع الاعمال المثمرة خاضعة للامتلاك
 الفردي ، كما تبين لنا أن ليس هناك علاج ناجع لهذه المساوى سوى
 العلاج الذى يزبل عليها ، واتضح لنا أنه لا يمكن تبرير هذا النظام
 من وجهة المنفعة ، ولا من وجهة العدالة ، ولكن لا يزال أمامنا سؤال
 واحد وهو ما هي الطريقة لتنفيذ ذلك ؟

حسب الحكومات أن تعلن دفعة واحدة أن جميع الأراضى قد

أصبحت ملكا عاما ، تعطى لاستثمارها لمن يقدم أكبر عطاء فيها
 فهذه الوسيلة السهلة تتساوى حقوق الناس في الأرضين ويزداد
 التناج العام ، وليس هذا المشروع يبدعة جديدة فقد لاقى قبولا من
 كتاب نابيين نخص منهم بالذكر (هربرت اسبنسر) إذ قال عنه
 في كتابه — التوازن الاجتماعي — (ان هذا المشروع ملائم جدا
 للملاءمة لأرقى الأمم وأعرقها مدنية ومن السهل تنفيذه بدون إلحاق
 أى ضرر بأحد أو إحداث أى اضطراب فى النظام الحالى ، إذ ماهو
 إلا تغيير فى شخصية الملاك ، فبدلا من أن تكون الأراضى ملكا
 لأفراد معينين ، تصبح ملكا لشركة عامة ، وبدلا من أن يستأجر
 الفلاح أرضاً من مالك معين يستأجرها من مجموع الأمة ، وبدلا من
 أن يسلم الايجار لوكيل المالك يسلمه لمندوب الشعب أو الحكومة ،
 وبهذا التغيير البسيط يتساوى الناس فى الحقوق وبصبح لكل فرد
 الحق فى استغلال الأرض)

إلا أنى لا أفضل هذا المشروع رغم تماسكه وسهولته لأنى أود
 اتخاذ اجراءات أسهل وأسلم من مصادرة الملاك فى أراضيه ثم تأجيرها
 لمن يقدم أكبر عطاء فيها لأن هذا سيثير سخط الملاك وهو ما أريد
 أن أتلافه لأنى لا أود أن أصادم الناس فى شعورهم وعاداتهم كما أنى
 لست ممن يستحسنون توسيع اختصاص الحكومات باسناد عملية

التأجير إليها فإنه لا حدى البديهيّات السياسية ، ان أحسن التغييرات
هى ما اتبع فى تنفيذها الطرائق والأساليب القديمة ، فتلك سنة الطبيعة
فى تطوراتها ، فإنها عند ما تريد إيجاد نوع راق من المخلوقات لا تخلقه
دفعة واحدة بل تعتمد الى ترقية أحد أنواعها المنحطة حتى تصل به
الى النوع المطلوب ، وهذا هو قانون الرقى الاجتماعى ، فاننا مع التيار
نسير بسرعة أكثر مما لو سرنّا ضده .

لست ممن يشيرون بشراء الاراضى من ملاكها ولا ممن يقولون
بمصادرتها فليس هناك ضرورة تستدعى ذلك إذ ما ذا يضرنا لو تركنا
الارض فى يد من يملكونها الآن لو طاب لهم ذلك ، واستفينا
بالاستيلاء على ايجارها ، وماذا يهمنا إذ تركناهم يبيعون ويشترون
ويهبون ويفعلون بها ما شاؤوا ما دمنا قد نزعنا اللب منها وهو
الايجار .

وليس من الضرورى لرصد جميع المتحصل من جميع الاجارات
للمنافع العامة أن تشغل الحكومة نفسها بتأجير الاراضى وما يجره ذلك
من مراعاة المجاملة والمحسوبية للذين لا يفارقان أعمالها ، كما ان الأمر
لا يستدعى توسيع نطاق الحكومة بإيجاد مصلحة خاصة لتحصيل
الاجارات من أصحاب الاراضى لأن حياة الضرائب موجودون
الآن ، وحسبنا أن نعهد بالاراضى لأصحابها لتأجيرها والتنازل لهم

عن جزء زهيد من إيجارها في نظير تعبهم وسعيهم في تأجيرها ، وأن
نستولى على الباقي ونرصده برمته للمنافع العامة فهذا نتلافى حدوث
أى ضجة أو انقلاب .

اننا نحصل الآن جزءا من الإيجار باسم ضرائب وغاية ما نطلبه
تحصيل جميع الإيجار ، وبهذا العلاج البسيط نقضى على سائر العلل
التي تفتك بالمجتمع ، فننتعش الاجور والارباح ويختفي الفقر ويتسع
مجال العمل أمام الناس وتقل الجرائم ويرتفع مستوى الاخلاق والعقل
والذوق وتطهر الحكومات من أدران الفساد المتعلقة بها ، وترتفع
اللدنيات الى مستوى سام وشريف .

بهذه الطريقة تصبح الحكومة هى المالك الحقيقي للارض بدون
أن تتخذ لنفسها هذا الاسم ، ولا يستدعى الامر مصادرة الملاك فى
أراضيهم ، ولا تعيين الحد الأعلى لما يجوز للفرد امتلاكه ، لانه مادامت
الحكومة قائمة بتحصيل جميع اجارات الاراضى فلا يهم فى يد من
هى ولا بأى قدر هى "موزعة" ، وكلما ارتفعت الاجارات وازداد
المتحصل منها أمكننا إلغاء الضرائب الأخرى حتى تصبح ضريبة
الإيجار هى الضريبة الفذة .

لم يكن الارض قيمة فى مبدأ العمران ولم يوجد لها ثمناً ولم يرفع
قيمتها إلا تكاثر الاهلين ، أما الآن فقد وصلت اجارات الاراضى

سواء أكان في الامم القديمة أو الحديثة الى درجة تكفي فيها لسد جميع النفقات اللازمة للمنافع العامة بل وزيادة .

بقى بعد ذلك صعوبة أخرى وهو إقناع العمال بأن مساوئهم ليست راجعة الى تنافر مصلحتهم مع مصلحة الموائن ، بل الى كون الارض خاضعة للامتلاك الفردي ، وبأن توهمهم بأن إيجاد هذا النظام سيطلق أيدي الملاك لمطالبتهم باجارات أكبر غير مبني على أساس ، ولكي نزيل هذا الوهم نلتمس من القارئ أن يتبع ما سندلى به اليه في هذا الشأن .

﴿ مقترحنا إزاء قوانين جباية الضرائب ﴾

إن أوفى الضرائب قياما بالمنافع العامة ما توافرت فيه الشروط الآتية :-

(١) أن يكون وقعها على الانتاج أخف وقع حتى لا تقلل من التاج العام

(٢) أن تكون جبايتها سهلة وغير متطلبة لنفقات باهظة وأن تقع مباشرة بقدر الامكان على من ستجبي منه حتى لا يؤخذ من الناس أكثر مما يصل صافيا الى خزانة الحكومة الا أقل مبلغ ممكن

(٣) أن يكون هناك مقياس ثابت لتقديرها حتى لا يكون ثمت
 مجال لتلاعب الجبابة من جهة وافلات من سيؤدونها من
 جهة أخرى

(٤) أن يراعى فيها العدالة والمساواة بأن لا تكون في صالح
 فريق دون فريق آخر

﴿ تأثير الضرائب في الانتاج ﴾

تستمد جميع الضرائب من نتاج الارض ورأس المال والعمل
 إلا أن الضرائب التي تلقى على كاهل العمال وتحرمهم من جزء من
 نتاجهم تضعف من رغبتهم في العمل كما تقلل الضرائب التي يلقي
 عبؤها على المولدين من نزوعهم لادخار الأموال ، فالضرائب التي
 تفرض على وسائل الانتاج الثلاث وهي الارض والعمل ورأس
 المال تعوق الانتاج ، إلا أن الضرائب التي تفرض على العمل وهو
 في حالة الانتاج ، وعلى الثروة وهي مستخدمة كرؤوس أموال ، وعلى
 الارض وهي مستثمرة وان كانت تعرقل الانتاج إلا أن وقعها أخف
 مما لو فرضت هي نفسها وبنفس قدرها على العمال سواء أ كانوا عاطلين
 أو عاملين وعلى الثروات سواء أ كانت مستثمرة أو مهملة ، وعلى
 الارض سواء أ كانت مستغلة أو مهجورة .

إن لطريقة فرض الضرائب أهمية لا تقل عن أهمية قدرها فكما
أن الحمل الصغير الذي لا تأبه له الدابة قد يقلقها اذا ما وضع عليها في
مكان غير مناسب كذلك الضرائب قد توجد اضطراباً في الامة رغم
كونها خفيفة لعدم وضعها في المحل المناسب ، فقد استاء المصريون
من ضريبة زهيده فرضها محمد علي باشا على النخيل وأفضى بهم الامر
الى اجتثاث نخيلهم هرباً من دفع هذه الضريبة ، بيد أنهم لم يتبرموا
من مضاعفته لضريبة الارض ، ولا تزال الضرائب الموضوعة في غير
محلها في الولايات المتحدة وغيرها من الامم الراقية عائقاً كبيراً دون
الانتاج بالقدر الذي تسمح به مصادر الثروة بالبلاد ، فقد أدى فرض
ضرائب على المصنوعات والتجارة ورؤوس الاموال والمستنبطات الى
انكماش هذه الاعمال ، وكان الاجدر بنا أن نحول هذه الضرائب
الى الأشياء التي لا تؤثر في الانتاج كالنفائس (الكاليات) والوصايا
والتركات فالضرائب التي تفرض على النفائس لا تقضى إلا الى تحويل
الاموال التي كانت تصرف في أشياء لا قيمة لها الى خزانة الحكومة ،
والضرائب التي تفرض على الوصايا والتركات لا تقلل من رغبة الاغنياء
في كنز الاموال ، ولكن أهم الضرائب التي يمكن فرضها بدون اضرار
بالانتاج لسد نفقات الحكومة هي الضرائب التي تفرض على
الاحتكارات ، لأن أرباح هذه الاحتكارات ناتجة من ضريبة على

الانتاج ، وبذلك يتحول الجزء الذي كان لا بد من دفعه من الناتج
لخزانة شركات الاحتكار الى الخزنة العامة أو خزنة الحكومة
ليست الاحتكارات كلها من نوع واحد ، فهناك احتكارات
وقفية أوجدتها القوانين وليس من العدالة ولا من الحكمة فرض
ضرائب عليها لانها مبنية على حق الشخص في الانتفاع بما أوجده من
مخترع أو مستكشف ، وهناك احتكارات ظالمة وليدة كنز الاموال
وآثارها كشركات السكك الحديدية .

إلا أنه من الصعوبة بمكان فرض ضرائب على هذه الاحتكارات
بدون أن يقع عبؤها على الانتاج ، فاذا فرضنا ضريبة على شركات
السكك الحديدية التي تمتص دماء الأهلين بما تحصله من الأجور
الباهظة قامت هي بدورها بمطالبة الأهلين بأجور أكبر وعليه يعود
الضرر كله على المنتجين^(١) وهذا هو السبب الذي من أجله يجب
أن تلغى جميع شركات الاحتكار وأن تقوم مقامها الحكومة كما تقوم

(١) لاحظ ما حصل في شركة السكر وشركات الدخان وشركات
الترام بمصر فانه عند ما رفعت الحكومة ضريبة السكر والدخان
رفع أصحاب المعامل ثمن هذه الأشياء وعند ما اضطرت شركة الترام
لرفع أجور موظفيها رفعت أجور الترام أو تجاوزت على رفعها بتقصير
المسافات فوقع العبء كله على المنتجين — المعرب

بإدارة البريد والتلغراف والطرق .

إلا أن جميع الاحتكارات مهما كانت ضخامتها لا تعد شيئاً يذكر بازاء احتكار الارضين ، وبما أن إيجار الارضين ما هو إلا نتيجة هذا الاحتكار فليس من الظلم أن يقع عبء الضرائب بأكمله على هذه الاجارات لأنها وليدة الاحتكار وحسب ، بخلاف الاحتكارات الاخرى التي وان كان معظم ريعها ناتجاً من الاحتكار فإنه لا يخلو من جزء من ثمرة العمل ورأس المال العادلة ، ومن هذا يتضح لنا أن الضرائب المفروضة على الارضين غير عاتقة للانتاج ما دامت لا تتعدى قيمة الايجار ، لان ثمن الارض ليس ناتجاً من بذل العمل كثمر المحاصيل أو الماشية أو المباني أو ما شابه ذلك من الاشياء التي تسمى ملكاً شخصياً ، وانما هو ثمن الاحتكار لا غير ولم ينشأ إلا من تكاثر الاهلين ، ومادام الامر كذلك فإن من العدالة أن يطالب المجموع بما كان هو سبباً في وجوده ، فاذا اتبعنا هذا النظام أمكننا الاستمرار في رفع ضريبة الايجار من وقت لآخر حتي تستنفده برمته بدون أن يؤدي ذلك الى هبوط الاجور والارباح ، أو الى ارتفاع ثمن أى صنف كان أو جعل الانتاج أكثر صعوبة

وليس هذا هو كل ما سنجنيه من الفوائد من تحصيل كل الاجارات بصفة ضرائب ، فان هذا يفضي لا محالة الى تشجيع

الانتاج لما يترتب عليه من وقوف حركة المصافقة في الارضين التي هي السبب في تعطيل معظم الأراضي وإيجاد الازمات ، لان ملاك الاراضي سيضطرون عند إيجاد هذا النظام للتنازل عن أراضيهم التي لا يستطيعون استثمارها بأنفسهم لانهم لا يجدون نفعاً في بقائها تحت أيديهم ، وبذا ينفصح المجال أمام من يريد الاشتغال بالزراعة ولا يحول بينه وبين رغبته الآن سوى تعذر الحصول على الارضين

✽ سهولة ورخص تحصيل هذه الضريبة ✽

بصرف النظر عن ضريبة الاوراق الموسومة والرخص وطوابع البريد التي تحصل بسهولة والتي لا يتجمع منها إلا جزء بسيط من دخل الحكومة ، فان أسهل الضرائب جمعاً وأقلها كلفة الضريبة التي تفرض على الارض ، لأن الارض لا يمكن إخفاؤها أو نقلها ، ومن السهل التحقق من مقدار إيجارها ، ولا يحتاج الامر إلا الى عامل لاستلام المبلغ المقرر عليها ، وبما أن ضريبة الاراضي في كل الأقطار وكذا الهبة التي تقوم بتحصيلها فمن السهل الاستغناء عن جميع القائمين بتحصيل الضرائب الاخرى مادامت هذه الضريبة كافية للقيام بالمنافع العامة التي تتطلبها الامم ، ولا يخفى ما في هذا من الوفرة العظيم الذي يحدث في نفقات الحكومات .

إن هذه الضريبة هي الضريبة الفذة التي لا تؤدي الى ارتفاع
 أثمان السلع لوقوعها مباشرة على ملاك الاراضى ولعدم إمكان تحويلها
 على فريق آخر كسائر الضرائب الاخرى التي تفضى الى صعود ثمن
 السلع كلما انتقلت من يد الى يد فاذا قررنا مثلاً ضريبة على السلفات
 فان الدائن يزيد قدر الضريبة على المدين وإلا يرفض إقراضه السلفة
 المطلوبة واذا استعمل المدين هذه السلفة فى عمل ما حصل قدر هذه
 الضريبة من عملائه وإلا أفلس ، واذا فرضنا ضريبة على المنازل
 اضطر أصحابها أن يحصلوها من المستأجرين وإلا كف الناس عن
 بناء المنازل واستثمروا رؤوس أموالهم فى أعمال أخرى ، واذا فرضنا
 ضرائب على المنسوجات تحمل عبأها الجمهور لأن أصحاب المناسج
 سيحصلونها من تجار الجملة وتجار التجزئة من تجار التجزئة وتجار التجزئة
 من جمهور المستنفدين .

ولو كان على المستنفد أن يدفع هذه الضريبة وحسب لكان
 الخطب هيناً إلا أنه سيضطر لدفع ربحها الذى يتزايد كلما انتقلت من
 يد فئة الى يد فئة أخرى من الفئات التي تقع بين الصانع الأسمى
 والمستنفد فلفافات تبغ مانىلا^(١) تشتري من تجار الواردات

(١) مانىلا هي عاصمة جزر الفلبين التابعة للولايات المتحدة
 مشهورة بجودة سجاثرها

في سان فرنسيسكو بسعر الالف ٧٠ ريالا مع أن ثمنها المبين بدفاتر
 الميناء هو ١٤ ريالا والباقي وهو ٥٦ ريالا هو قيمة الرسوم الجمركية التي
 تدفع عليها عند دخولها الميناء ، فالتاجر الذي يشتري هذه اللقافات
 للتجار بها لا يكتفي بأن يطلب ربحاً لل ١٤ ريالا وهي ثمن اللقافات
 الأصلية بل لل ٧٠ ريالا التي دفعها فعلاً ، وإذا انتقلت الى يد تاجر آخر
 عمل بثمانها ما عمله الاول معها وبذا يتصاعد ثمنها كلما انتقلت من يد
 الى أخرى حتى تصل للمستنفذ وثمانها أضعاف أضعاف ثمنها الحقيقي
 وإذا أضفنا لذلك ما يترتب على ارتفاع ثمن السلع من ازدياد نفقات
 إنتاجها وتقليل ما يستنفذ منها اتضح لنا مضار الضرائب التي يسهل
 تحويلها على غير الواقعة عليه ، أما الارض فان الضرائب التي تفرض
 عليها لا تعوق الاستنفاد لان الارض ليست نتيجة عمل الانسان ، ولا
 يتيسر تحويلها على فئة أخرى غير أصحابها لانهم لو رفعوا إيجارها طالبتهم
 الحكومة بالزيادة برمتها ، وزيادة على ذلك فانه بالزام هؤلاء الملاك
 الذين لا يملكون أراضيهم لاستغلالها بل لمجرد المصافقة بها يبيعها أو
 تأجيرها تزداد المنافسة بين ملاك الاراضي ويتسابقون في استثمار
 أراضيهم فيؤدي تنافسهم الى هبوط الایجار ، ومن هنا يتضح لنا أن
 ضريبة الایجار هي أوفى الضرائب وأرخصها تحصيلًا

✽ من حيث التثبت من قدر الضريبة ✽

التثبت عامل مهم في تحصيل الضرائب ويتوقف أمره على ثلاثة أشياء ، أمانة القائمين بالتحصيل ، وذمة الذين سيؤدونها ، وقوة الرأي العام ، ومن هذا يتضح لنا فساد نظام الضرائب عندنا فان الغش والتدليس اللذين يحدثان في الولايات المتحدة من جراء ضريبة التبغ والوسكى وما يحصل بكثرة في الجمارك من تمين أشياء دون قيمتها الحقيقية وما يرتكب من الغش في تحصيل ضريبة الدخل من جراء تعذر تقدير قيمة ما يمتلكه كل فرد من الأمور الشائعة لدينا ، وحسبنا هذا لتبين عظم الضريبة الاضافية التي تنسرب الى جيوب الجباة ، أنظر الى انجلترا أيام أن كانت تجارتها مقيدة ، فقد كان على سواحله جيش عرمرم من عمال الجمارك الذين يراقبون المهربين وأمامه جيش آخر لا يقل عنه عدداً من المهربين الذين لا يفتنون يبعثون عن طرق الافلات منهم ، فأى خسارة تلحق بالأمة من جراء بقاء هذين الجيشين غير المنتجين يؤديان عملاً لا حاجة للإامة به ويتحمل باقي الشعب نفقات معيشتهم ؟ أليس كل ما يقدم للجباة من الهدايا ولوظفي الحكومة من الرشا وكل ما يصرف في تهريب البضائع

والافلات من ضريبة الدخل وجميع ما يصرف على الشرطة السرية
والجواسيس وفي قضايا التهريب وحبس المتهمين من الاموال الضائعة
التي تحصل من الاهالى قسراً ولا تزيد في دخل الحكومة ؟

ولو كان الضرر قاصراً على ذلك لكان الامر هينا إلا أن
تحصيل الضرائب بهذه الطريقة العرفية لا بد أن يؤدي لانتشار الغش
والتمويه بين الناس وهذا يفسد أخلاق الشعب ويزعزع كيان الامة
ولهذا كان رأى (دافيد ويلز) وأدوين دودج و (جورج كيلر)
عند ما ندبوا لفحص نظام الضرائب في ولاية نيويورك أن تلغى
جميع الضرائب وأن يحل محلها ضريبة تقريبية يبنى تقديرها على قيمة
المسكن الذى يقيم فيه الشخص ، ولكن ليس تمت ضرورة اللاتجاء
لهذا الضرب العرفي من الضرائب فان ضريبة الارض يسهل النثبت
من قدرها ، وليس تفاوتها الآن إلا نتيجة مراعاة الاصلاحات التي
أجريت على الارض عند تقديرها ، فلو اقتصر على قيمة الارض
لصرف النظر عن الاصلاحات سهل جداً تقديرها وتحصيلها

﴿ من حيث العدالة ﴾

يقول آدم اسمث (يجب على جميع أفراد كل حكومة أن

يساعدوا في إقامتها كل بقدر ما لديه من القدرة أى بالنسبة لدخله
الذى يتمتع به بفضل حمايتها له) ويقول أيضا (ان كل ضريبة
يقتصر وقعها على الايجار أو على الاجور أو على الارباح لا يمكن
اعتبارها عادلة) . ولو نظرنا الى ذلك لتبين لنا أنه فضلا عن تعذر
فرض ضرائب نعم جميع الافراد كل بقدر ما لديه من المقدرة فان
اتباع هذه القاعدة خروج على العدالة ، فهنا مثلا رجلان متماثلان
فى المقدرة أو الدخل أحدهما يعول أسرة كبيرة والثاني لا يعول سوى
نفسه ، فطبقا لهذه القاعدة تقع الضرائب غير المباشرة على هذين
الشخصين بدون تساوى لأن أولهما سيدفع الضرائب المفروضة على غذاء
وملبس عائلته بأسرها بينما الثاني لا يدفع إلا ضرائب حاجياته وحسب ،
كما أن الضرائب المباشرة أيضا لا تقع عليهما وقعا واحداً لانهما وان
كانا يدفعان مبالغ متساوية إلا أن ما يتبقى للاول يجب أن يصرف
لسد حاجيات أسرته بأسرها بينما ما يتبقى للثاني وهو مماثل لما تبقى
للاول لا يصرف منه إلا ما يسد حاجياته الشخصية

ولربما ظهر للبعض أن هذه مشكلة من المشاكل التى يتعذر حلها
وان التبعة فيها راجعة الى الطبيعة التى تقذف للوجود بمخلوقات غير مزودة
بما يكفى حاجياتها وتلقى أعباءهم على عاتق آبائهم ، ولكن ألا يجدر بنا قبل
أن نصدر هذا الحكم أن ننظر للطبيعة لتفحص نصيب نوااميسها

مادامت الطبيعة لا تجود بخيراتها إلا لمن بذل مجهوداً فليس من العدالة أن نطالب رجلين متكافئين في الثروة أحدهما حصل على ثروته بتعب وكد والثاني من إيجار أراضيه بأقساط متساوية لسد نفقات الحكومات ، فإن دخل أحدهما هو نتيجة اجتهاده وهو عبارة عما أضافه الى ثروة المجموع ، بينما دخل الثاني ليس إلا جزءاً من ثروة المجموع استأثر به بدون أن يدفع شيئاً يقابله فينبغي أن يتركز حق أولهما على العدالة الطبيعية لا يستند حق الثاني إلا على خيال وهمي ، فلا بُد الذي يعول أولاده من ثمرات أتعابه وإن كان يجب عليه أن يمثل لمشئته الطبيعة إلا أنه لا يكون مخطئاً إذا رفض أن يدفع فلساً واحداً للحكومة مما حصله بفضل مجهوداته ما دام هناك فلس واحد متبق من إيجار الاطيان التي يتمتع بها غيره مع أنها ملك عام للمجموع ولاولاده نصيب فيها بحق ولا ذنبهم .

يقول آدم اسمث إن الناس لا يتمتعون بدخلهم إلا بفضل حماية الحكومة وعليه يجب أن يشتركو جميعاً في سد نفقاتها وأن نعم الضرائب جميع أنواع الممتلكات مادامت كلها خاضعة لحايتها التي بدونها لا يتسر للناس التمتع بأملأهم ، بحجة أن الممتلكات لا يكون لها ثمن إلا بفضل وجود المجموع ، وهذا لا ينطبق

الأعلى الأرض التي لا تباع ولا تشتري حتى يتسكون مجموع والتي يرتفع ثمنها بازدياد الأهلين .

وعليه فضرورة الإيجار هي أعدل الضرائب ، وهي لا تقع الأعلى الذين يستفيدون من اجتماع الناس وتزاحمهم ، ولا تفرق بينهم بل تقع على كل منهم بالنسبة لما اختص به من الأرض ، ويمكن القول بأنها عبارة عن تحصيل ثمن ما أوجده المجموع لصرفه في خدمة المجموع ولا تقام العدالة التي تأمر بها الطبيعة حتى تحصل جميع الاجارات وترصد المنافع العامة ، وحينئذ لا يمتاز فرد عن فرد إلا بفضل اجتهاده ومهارته وذكائه ، وحينئذ لا يحرم العامل أو الممول من جزء من ثمرة عمله .

✽ مصادقات ومعارضات ✽

ان الأساس الذي بنينا عليه أفضلية ضريبة الإيجار قد اعترف به سائر الاقتصاديين صراحة أو تلميحاً فقد قال ريكاردو :

(ان ضريبة الإيجار يقع عبؤها كلية على ملاك الأراضي ولا يمكن تحويلها على جمهور المستنفدين ولا تزيل الفرق بين محصولات أجود الأراضي وأردئها فضلاً عن كونها لا تقلل من رغبة الناس في استثمار موات الأرض لان مثل هذه الأراضي لا يحصل منها إيجار ولا تفرض عليها ضرائب) - ولم يعترض ماك كلوخ Mc Culloch

على هذه الضريبة الا لزعمه بأنه من المستحيل عمليا التمييز عند فرض هذه الضريبة بين الجزء من الايجار الذى يدفع فى نظير استغلال الارض والجزء الذى يدفع فى نظير ما صرف عليها فى إصلاحها ، ولو علم أن الصعوبة التى تخيلها ما هى الا صعوبة وهمية لما تأخر عن الاعتراف بأن ما يعطى لملك الأراضى فى نظير استخدام القوى الطبيعية فى أراضهم ليس من حقهم وانه من العدالة حرمانهم منه بأجمعه، ولم يكتمف (جون استوارث ميل) بالاعتراف بعدالة هذه الضريبة بل استنكر استيلاء ملك الأراضى على هذه الاجارات التى ليست هى نتيجة كدعم بل وليدة تقدم العمران ولو أنه لم يوافق على مصادرتهم فى اجارات أراضهم الحالية الا أنه اقترح مصادرتهم فى جميع الزيادات المستقبلية ، وتقول السيدة فوست (Mrs Faw cett) فى تعليقها الموجز على كتاب زوجها - الاقتصاد السياسى - (ان ضريبة الارض قلت أو كثرت ما هى الا بمثابة ايجار يدفعه ملك الاراضى عن أراضهم للحكومة التى هى المالك الحقيقى للارض كما هو الحال فى الهند حيث معظم الأراضى ملك للحكومة وضريبة الأرض إيجارها الذى يدفعه مستثمروها رأساً للحكومة وهذا هو أحسن نظام لامتلاك الأراضى) وفوق ذلك فافضلية ضريبة الايجار ظاهرة فى جميع كتب الاقتصاديين ولم يحل دون اعترافهم صراحة بذلك سوى رغبتهم فى المحافظة على

نظام الامتلاك الحالى وخالطهم فى مسألة الأجور وأسباب الفقر وقد ذهب كينية وترجو الاقتصاديان الفرنسيان فى القرن الثامن عشر الى ما ذهبت أنا اليه الآن وهو إلغاء جميع الضرائب ماعدا ضريبة الايجار. ان الاعتراض الوحيد الذى يديه الاقتصاديون فى فرض ضريبة على الايجار هو تعذر الفصل بين الايجار الحقيقى للارض والايجار الذى يتضمن نصيب الاصلاحات التى عملت على الارض، وهذا هو ما دعا (ماك كلوخ) لاحكم بقسوة هذه الضريبة وبعدها عن العدل وحسن السياسة لأنها تثبط هم المصلحين وبفرض صحة ذلك ألا يكون الاقتصار عليها أعدل من الاستمرار فى عرقلة الانتاج بفرض ضرائب على العمال والممولين؟ الا أنه ليس هناك صعوبة فى التمييز بين شطرى الايجار فى الولايات المتحدة اعتماد الجباة ان يقدروا قيمة الارض وقيمة الاصلاحات كل على حدة، وليس من المتعذر حتى فى الاراضى التى استثمرت منذ القدم تقدير قيمة الارض من حيث معدنها وتقدير قيمة الاصلاحات التى أجريت عليها لا سيما اذا كانت من مدة مناسبة، نعم لا أنكر أن تقدير قيمتها بالضبط أمر خارج عن حد المعقول لا سيما اذا كان قد مضى عليها زمن طويل الا أن جميع الاصلاحات المستقبلية يمكن اعتبارها بعد مضى زمن كاف جزءا غير منفصل عن الارض ويمكن فرض ضرائب عليها بدون أن يؤدى ذلك لتثييط هم المصلحين

لأنهم سيستأجرونها عادة لمدة طويلة ، وحسب كل جيل من الناس أن
يصلح لنفسه لا لما سيقتبه من الاجيال، ويجب أن يعتبر كل جيل وارث
لكل ما تركه له السلف من قوى الطبيعة ومن منتجات العمل
ولقد يعترض البعض اعتراضاً آخر وهو ما دام المطلوب تساوى
الناس فى الحقوق السياسية واشراك جميع الناس فى إدارة شئون أممهم
وجب أن تفرض الضرائب على الجميع وأن لا يقتصر وقعها على فئة
ملاك الاراضى لارتباط الضرائب بالانتخابات ، الا انه وان كان
مستحسننا ان لا تعطى السلاطة السياسية الامن يتحمل جزءا من
العبء العام فإن النظام الحالى لم يحقق ذلك لان الضرائب غير
المباشرة يحصل أغلبها من قوم لا يشعرون بدفعها حتى ترتب على
ذلك تكاثر عدد الذين لا يهتمون بمسألة الضرائب ولا بنظام الحكومة
فى الولايات المتحدة .

ان احلال ضريبة واحدة محل الضرائب العديدة الموجودة
الآن لا يمكن ان يؤدي الى نقص عدد من يؤدون الضرائب مع
علمهم بذلك لان تقسيم الاراضى المحجوزة الآن للمصاqqة وتوزيعها
على المستثمرين سيؤديان حتما الى ازدياد عدد ملاك الاراضى ،
والى توزيع الثروات بحيث يصبح التفاوت ضئيلا بين الافراد ،
فلا تبقى هناك تلك الفئة المعدمة التى لا يهتمها نظام الحكومة ولا تلك

الفئة الثرية التي يرفعها تراها فوق القوانين واللوائح ومضى أزيلت
هاتان الفئتان تحسن نظام الحكومة وشملها العدل لان أضر الناس
بالنظام السياسى أشدهم فقراً وأشدهم غنى

وربما يسائلنا البعض قائلاً اذا كانت ضريبة الارض لها هذه
المميزات الحسنة لايجاد إيراد الحكومة فلماذا تلجأ الحكومات الى
ضروب أخرى وتفضلها عنها ؟

والجواب على ذلك ظاهر جداً، وهو أن ضريبة الأرض لا يمكن
تحويلها على غير الواقعة عليهم، ولذا تجد مقاومة عظيمة منهم بعكس الضرائب
الأخرى التي يسهل تحويلها على غير الواقعة عليهم وقد بالغ من حذق
رجال السياسة ودهائهم انهم ابتزوا دماء العمال بما يحصلونه منهم من
الضرائب غير المباشرة كما يستنزف الخفاش دم فريسته على ما يقال
بدون أن يصادفوا اية مقاومة منهم لانهم لا يشعرون بوقعها عليهم
فاذا اتضح لسواد الناس ودهائهم ما بسطته هنا لا تلبث أن تتولد
فيهم القوة والاتحاد الكفيلان بتحقيق هذه الأمنية

تأثير العلاج

* تأثيره في إنتاج الثروة *

قبل أن السكونت دى ميرابو ^(١) كان يرى أن اقتراح كينيه Quesnay القاضى باحلال ضريبة واحدة (الضريبة الغدة) محل جميع الضرائب الأخرى يمدل في فائدته ما جناه الناس من الفوائد من اختراع الطباعة واستعمال النقد في المبادلات بدلا من المقابضه . وليس في المسألة اذا أنعمت النظر فيها شيء من المبالغة فاننا كلما ازدادنا انعاماً في مسألة احلال ضريبة واحدة محل جميع الضرائب ازدادت أهميتها وضوحا ، فهي السرالذى سيحول القرى الحقيرة الى مدن عامرة والذى سيضاعف النتاج بسرعة غير منتظرة بازالة العبء الثقيل الملقى على الصناعة والتبادل الذى يعرقل نموها ، وهذا سيؤدى حتما الى ارتفاع اجارات الأتبان فيزداد ما سيتمحصل منها لرصده للمنافع

(١) السكونت دى ميرابو أحد زعماء الثورة الفرنسية الكبرى وأكبر خطبائها ولد سنة ١٧٤٩ وابتدأ حياته ضابطاً ثم اشتغل بكتابة الروايات والنشرات السياسية ومات سنة ١٧٩١

العامة، وإلى تخلص الحكومة من ورطة تحصيل ضرائب عرقية تتطلب جبايتها متاعب جمة ولا تخلو من غش فتصبح وفي وسعها أن تأخذ على عاتقها الأعمال التي تقضى المصلحة العامة بأن تتولاها.

انه لحسن أن يترك الجمهور للعامل كل ما ينتجه باعفائه من الضرائب، وحسن أيضاً أن يترك الممول بحني ثمرة أتعابه بدون أن يشاركه أحد فيها، إذ كلما كثراتاج العمل ورأس المال كلما ازدادت الثروة العامة. وكلما ازدادت الثروة العامة ازداد دخل الحكومة من ضريبة الايجار حتى يصبح كافياً لسد نفقات المنافع العامة وزيادة، وليس هذا هو كل ما سيجنه الناس من جراء رفع الضرائب التي تعوق الانتاج بل سيؤدي هذا لا محالة الى تفتح أبواب العمل أمام الناس لانه عند تنفيذ هذا المشروع لا يطمع أحد في أن يحوز أرضاً الا اذا كان مستعداً لاستثمارها لأنه لا فائدة له من مجرد حيازتها، وبذا يزداد قدر الاراضي أمام من يريد الاشتغال بالزراعة فيزداد الانتاج

وسيهبط ثمن الاراضي وتقف المصافقات فيها وبزول احتكارها وسيهجر كثير من الملاك أراضيهم أو يبيعونها بأثمان معتدلة وبذا تكثر الاراضي أمام من يريد الاشتغال بالزراعة ولا يحول بينه وبين ذلك الآن سوى ارتفاع اثمان الاراضي

ان قصر فرض الضرائب على الارض هو بمثابة طرحها في

مزيدة عامة لتسليمها لمن يقدم أكبر عطاء فيها أو أكبر إيجار للحكومة،
والطلب عليها هو الذي يعين إيجارها ، وبما أن فريضة الإيجار التي
ستفرض على الأرض ستكون معادلة تقريبا لإيجارها فإن أصحاب
الأراضي الذين يريدون الاحتفاظ بأرض لا يستثمرونها سيضطرون لدفع
إيجار عنها للحكومة مساويا للإيجار الذي يقدمه من يريد استثمارها .

ومما يجب ملاحظته أن هذا لا ينطبق فقط على الأراضي
الزراعية بل على جميع صنوف الأراضي ، فأراضي المناجم ستعرض
في المزايدة كسائر الأراضي الزراعية ، وبذا ينقلب الحال ، وتصبح
الضرائب التي كانت عائقا لاستثمار الأراضي دافعا كبيرا لتحسينها ،
فلا يطالب كل من زرع حديقة أو حقلا أو أقام منزلا أو مصنعا
بدفع ضريبة عن الأرض التي شغلها أكثر مما يدفعه فيما لو تركها
مهملة ، ويلزم كل محتكر أرضا لا يستثمرها بدفع ضريبة تساوي
ما كان يدفعه لو كانت حافلة بالصور والحقول ، ويلزم صاحب كل
قطعة خالية في وسط مدينة بدفع ضريبة معادلة لما يدفعه شاغل
قطعة معادلة لها في المساحة والموقع وله منزل فخم عليها ، وبذا لا يلزم
الفلاح بدفع نصف مدخراته أو رهن أتعابه لمدة طويلة لمجرد
الحصول على قطعة أرض لاستغلالها ، ولا يلزم من يريد بناء منزل
لإقامة أسرته بدفع مبلغ باهظ يفوق ما سينفقه على إقامة المنزل نفسه

في شراء الأرض التي سيبنى عليها منزله ، ولا تضطر الشركة التي تريد إقامة مامل لصرف جزء كبير من رأس مالها في شراء النقطة التي ستقيم عليها المصنع ، ولا يكلف أحد بدفع ضريبة سوى هذه الضريبة التي ستحل محل جميع الضرائب المفروضة الآن على التحسينات والآلات ورؤوس الأموال .

لو تأملت مليا فيما سينتجه هذا الانقلاب من التأثير لوجدت أن التزاحم والتنافس سيتخذان وجهة أخرى ، فبدلا من أن يزاحم العمال بعضهم بعضا للحصول على وظيفة كما هو حاصل الآن وبتزاحمهم يزداد العرض ويقل الطلب عليهم قهبط أجورهم الى الحد الأدنى ، ينقلب الحال ويصبح المخدومون أنفسهم هم الذين ينافسون بعضهم بعضا في الحصول على مستخدمين لكثارتهم من التاج حتى تكبر أرباحهم وبذا ترتفع الأجور الى الحد العادل .

لا يبقى بعد جعل مرافق الطبيعة حرة أمام الناس ورفع الضرائب عن رؤوس الأموال والاصلاحات وازالة جميع القيود التي تعرقل التبادل أفراد أقوياء لا يستطيعون كسب قوتهم كما هو الحال الآن ، ولا يعتبر الحركة الصناعية نوبات الجمود التي تننا بها من وقت لا آخر ويزداد التاج ويتوازن العرض والطلب ويتسع نطاق التجارة ويزداد دخل كل فرد

﴿ تأثيره في توزيع الثروة ﴾

لا يمكن تقدير المزايا التي تترتب على إلقاء عبء النفقات اللازمة للمنافع العامة على إجازات الأراضي إلا بعد معرفة هذا التعديل في توزيع الثروة .

تعمقنا أسباب تفاوت الناس في الثراء هذا التفاوت الذي تجلي في جميع الأمم الراقية وفحصنا أسباب اتساع نطاقه كلما ازدادت الأمم تقدماً فأتضح لنا أن ذلك راجع لاغتصاب ملاك الأراضي لجزء كبير من الثروة التي ينتجها العمال والممولون فتلافيه لا يأتي إلا بتخليص العمل ورأس المال من الضرائب سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة وبإلقاء العبء بأكمله على إيجار الأراضي حتى يصبح للجميع حقوق متساوية في الارتفاق بمرافق الطبيعة ، إذ مادام الإيجار هو السبب الأكبر في تفاوت الناس في الثراء الآن فبتحصيله من ملاك الأراضي تقل مسافة الخلف بين الناس ويتقارب الجميع في الثراء .

طبقاً لهذا التعديل ستقسم كل ثروة تنتج في أي مجتمع إلى قسمين قسم يوزع على العمال والممولين والقسم الثاني يعطى للحكومة

ليستخدم في المنافع العامة التي يعود نفعها على الجميع ويكون
للضعيف فيها نصيب كالقوى والطفل كالشيخ والاعمى كالبصر والسليم
كالعليل .

وبما أن ارتفاع الاجارات ناتج من تكاثر الأهلين وجب أن
توزع الاجارات على الجميع لانهم هم السبب في وجودها وبذا لا تكون
الاجارات سبباً في التفاوت كما هو حاصل الآن بل سبباً في التساوي
في الارتفاق ~~والى~~ يتبين لنا ذلك دعنا نرجع الى المبادئ التي سبق
لنا استخراجها .

وجدنا أن الأجور والارباح تعين في كل جهة بما يسمى خط
الايجار أو هامش الزراعة أي بما ينتجه العمل ورأس المال نفسه على
أرض لا إيجار لها ، وان نصيب العمل ورأس المال المبذولين في
الانتاج هو الثروة ناقص ايجار وكذا الضرائب المفروضة على الثروة
وقد شاهدنا أن التقدم المادي يدعو لارتفاع ايجار من وجهتين
الوجهة الأولى وهي الوجهة الطبيعية وان كانت تدعو لارتفاع ايجار
الا أنها لا تقلل من الأرباح والأجور . أما الوجهة الثانية الناشئة من
اخضاع الأراضي للامتلاك الفردي فتفضي حتما الى هبوط الأرباح
والأجور .

ومن هنا يتضح لنا أن الاستيلاء على الاجارات بفرض ضرائب

تستنفدها هو إلغاء فعلى لنظام الامتلاك الفردى للأراضى وممانع قوى
 لهبوط الأجر والأرباح لانه يمنع المصافقة فى الأراضى واجاراتها
 ويؤدى فى الوقت نفسه لارتفاع الأجر والأرباح لانه يقضى على
 كثير من الاحتكارات ويدعو لهبوط أثمان الأراضى ، فترتفع الأجر
 والأرباح لرفع الضرائب عنها و لهبوط الاجارات من جراء وقوف المصافقة
 ويعود ما تحصل عليه الحكومة من الاجارات بالنفع على الجميع ، وتتحسن
 حال جميع طوائف الناس وتصبح جميع الطبقات أغنى مما كانت ، ولا
 تنفرد فئة بالتمتع بالحياة كما هو حاصل الآن بل سيعم الخير الجميع ،
 لأن كل تقدم فى الانتاج سواء أ كان نتيجة زيادة الاهلين أو ظهور
 مخترع أو مستكشف جديد يكون ملكا للجميع لا احتكار أحد ، والجزء
 الذى تستولى عليه الحكومة من النتاج العام وهو الأرباح سيرصد برمتة
 للمنافع العامة ، وزيادة على ذلك فان الناس سيتمتعون بالحرية والمساواة
 فضلا عن المزايا المادية والادبية التى تنجم من كثرة السكان

لو كان من المهن حصر الخسائر المالية التى تصيب المجتمع من
 جراء سوء توزيع الثروة الذى قضى على السواد الأعظم من البشر بالفقر
 والشقاء هالنا عظمها ، فى إنجلترا وحدها أكثر من مليون معدم
 يعيشون على احسان الحكومة ، ومدينة نيويورك وحدها تنفق سنويا
 أكثر من سبعة ملايين دولار فى المبرات الخيرية ومع ذلك فان

ما تصرفه الحكومات والجمعيات الخيرية والافراد لا يمد شيئاً مذكوراً
 بازاء الخسارة التي تلحق بالمجتمع من جراء فقر السواد الأعظم ، اذ
 بأي قدر تقدر خسارة المجتمع من جراء عدم الانتفاع بمجهود هؤلاء القوم
 الذي قضى عليهم سوء توزيع الثروة بالكسل ، ولم تبلغ خسارة المجتمع من
 جراء كثرة الوفيات بين الفقراء وبين أبنائهم على الاخص ، هذه الوفيات
 الناشئة عن الفقر وحسب ، والى أى حد تبلغ خساره الامم من جراء
 انتشار تعاطى المشروبات الروحية وما شاكلها التي لا سبب لاقبال الناس
 عليها الا محاولتهم تخفيف آلامهم الناشئة عن الفقر ، ولم هي خسارتنا
 من الطفيليات التي يخلقها الفقر كاللصوص والبغايا والمتسولين وابناء
 السبيل ، ولم يصرف في حماية المجتمع من أذى هؤلاء ، هذا كله جزء
 من كل مما يخسره المجتمع من جراء سوء توزيع الثروة اذ يجب أن
 تضيف الى هذا الخسائر التي تنجم عن الجهل وانحطاط الاخلاق وهما
 وليدا الفقر

لا يخلص استيلاء الحكومة على الاجارات ورصدها للمنافع العامة
 المجتمع من هذه الخسائر وحسب ، بل انه سيزيد القوى المنتجة ،
 فانه لا حدى البديهيات أن أكثر الاعمال انتاجاً أوفرها أجراً ، فالعامل
 الذي لا يعطى الا أجزاً زهيدا لا يخرج الاعمال ناقصاً كما هو مشاهد
 في جميع انحاء العالم ، اذ كلما ازداد أجر العامل ازدادت كفاءته ،

لان الاجور المرتفعة تدعو لتولد الكرامة والفتنة والامل والنشاط في نفوس العمال

ليس الانسان آلة ميكانيكية تعمل قدرا معلوما من العمل وحسب ، وليس هو بمحيوان لا تستطيع قواه أن تتعدى حدا معينا فان عقل الانسان هو العامل الاكبر في الانتاج لا عضلاته ، اذ رغم ضعف قوى الانسان المادية فلذكائه واراادته تنقاد لجميع القوى الطبيعية وتلين أصلب المواد وأقساها ، ولا سبيل لرفع مستوى ذكاء الانسان الا برفع درجة رفاهته وحرية ، وبدون ذلك لا يكون المنح نصير اليد في كافة ما يتناوله المرء من الأعمال .

انه لمن الصعوبة بمكان تقدير ما سيصيب المجتمع من التقدم من جراء اصلاح توزيع الثروة واعطاء العمال نصيبهم العادل في التاج ، فكون قمح روسيا لا يزال يجمع بالمنجل ويدري بالمدراسة لدليل كاف على ضالة الاجور هناك ، وليس تقدم المخترعات في أمر بكا وظهور تلك الآلات العديدة الموفرة للعمل بها النتيجة ارتفاع الاجور النسبي بها ، ولو قضى على عمالنا بتناول أجور كالتي تعطى للفلاح المصري؟! أو الصيني لبقينا للآن نروى الارض باليد ونحمل البضائع على الاكتاف ، ولا مشاحة في أن رفع نصيب العمال والممولين سيدعو حتما لظهور مخترعات جديدة واتخاذ طرق أسهل للانتاج

وسيقضى على استياء المال من الآلات الموفرة للعمل لما تجره عليهم
الآن من المصائب، ويحولها الى نعمة لهم ، وسيؤدي كل مستكشف
جديد لازدياد رفاهة الجميع وينتشر التعليم ويرتفع مستوى ذكاء
الانسان من جراء تحسن الحالة المالية لدى الجميع

الا انى لا أريد أن أنكر أو أخفى ما سبترتب على حسن توزيع
الثروة بين الناس من تقليل رغبتهم فى تحصيلها ويظهر
لى أن البيئة التي لا يتوقع أحد فيها الفقر لا يهتم أحد فيها بتحصيل
ثروة كبيرة ، فانه لا أمر غير طبيعي بل أمر مضحك رؤية قوم لم يبق
على منيتهم الا أيام معدودات وهم منهمكون فى تحصيل الثروة كما نرى
الآن ، ففي مجتمع لا خوف فيه من الفقر ولا داعى لاهتمام الناس
بتحصيل ثروة طائلة ، ألا يكون مثل من يسعى للحصول على ثروة تفوق
حاجته كمثل من يلبس الآن اثنى عشرة قبة فوق رأسه أو كمثل
من يمشى فى الشمس وهو مستتر بمعطف؟

الا أنه مهما كانت قيمة هذا الدافع للعمل ، دافع حب جمع
الثروة ، فانه أصبح غير ضرورى الآن ، فان المخاطر التي تهدد مدنيتنا
ليست نتيجة ضعف مناخم الانتاج بل نتيجة سوء توزيع الثروة الذى سيقضى
على العالم ان لم تتداركه بالعلاج

(تأثيره في الأفراد والطبقات)

لا يكاد احد يقترح ابقاء الضرائب على ايجار الاراضي او
 بعبارة اخرى مصادرة الاجارات حتى يهب ملاك الاراضي مدعورين
 ثم لا يلبث الزهوان يتسرب منهم الى صفار الملاك وأصحاب المنازل
 لتفهمهم اياهم بان هذا التعديل سيحرمهم مما اكتسبوه بعرق جيبتهم،
 ولو تروى هؤلاء الملاك قليلا لوجدوا ان خسارتهم وهمية أكثر مما هي
 حقيقية، وانهم سيستفيدون من وراء هذا التعديل لانه سيؤدي
 لزيادة الانتاج لدرجة فائقة تزيد في دخل الجميع سواء أ كانوا عمالا أو
 مولين أو ملاك أراضى

لقد بينت في فصل سابق ما يخص ملاك الاراضي في اراضيهم
 وابنت الوجوه التي من أجلها لا يصح اعطاء أى تعويض لهؤلاء فيما
 لو جعلت الاراضى ملكا عاما، وفضلا عن ذلك فهناك وجه آخر لتبرير ذلك
 وهو انه سوف لا يلحق بهم أى ضرر عند اجراء هذا التعديل، لان
 التعديل الذى اقترحه يفيد جميع من يعيشون على الاجور سواء
 أ كانوا ممن يقومون باعمال جثمانية او عقلية كالعمال والكتبة والفنيين،
 كما أنه يفيد من يتكون دخلهم من الاجور والارباح كاصحاب المخازن
 والتجار وأصحاب المصانع، كما انه سيكون فى صالح من يتكون دخلهم من
 ربح رؤوس اموالهم المبذولة فى غير امتلاك الاراضى

خذ مثلاً مسألة المهندس أو صاحب المخزن التجارى أو غيره
 ممن مكنتهم حالتهم المالية من ابتاع قطعة أرض وأقامة منزل عليها
 لاقامتهم فمثل هؤلاء لا يلحق بهم أى ضرر بل سيكونون الفائزين فانه
 وان كان ثمن أرض منازلهم سيهبط او يتلاشى ويهبط بهبوطه فتمنها
 الا ان وظيفة المنازل التى كانت تؤديها ستبقى وعليه لا يكون مثل احدهم
 الا كمثل من اشترى حذاء ثم بعد شرائه هبط سعر الاحذية فانه
 لا يصح اعتباره خاسراً لان حذاءه سيؤدى وظيفته المطلوبة منه ، وعند
 استهلاكه يمكن صاحبه شراء غيره بالثمن الجديد المنخفض ، ومن هذا
 يتبين لنا ان صاحب المنزل سيكون رابحاً ، لانه لو فكر فى أن أولاده
 سيحتاجون لبناء بيوت لهم ، وانهم بهذا التعديل سيتمكنون من
 ايجاد أرض بدون ثمن أو بـ ثمن معقول لاقامة منازل عليها لوجد
 نفسه رابحاً ، وبصرف النظر عن المستقبل فان صاحب المنزل فى حالته
 الراهنة سيفوز لانه وان كان سيدفع ضريبة مضاعفة على أرض بيته
 فانه سيعفى من ضريبة المباني ومن سائر الضرائب الاخرى المباشرة
 وغير المباشرة التى كان يدفعها على امتعته ومقتنياته الشخصية وعلى
 ما يأكله ويشربه ويلبسه هو وصائر عائلته

وسيزداد دخله لارتفاع الاجور والارباح ، ولا يخسر الا اذا اراد أن
 يبيع منزله بدون أن تكون له رغبة فى شراء قطعة أرض أخرى لبناء

منزل هلبها ومع ذلك فان خسارته في هذه الحالة ستكون خساره طفيفه
بازاء مكاسبه الجمة .

وهكذا الحال مع الفلاح ولا اتكلم الآن عن الفلاحين الذين لا تمس
يدهم المحراث ويستثمرون آلاف من الافدنة ويتمتعون بدخل عظيم ،
بل عن الفلاحين المشتغين بالفلاحة ، هؤلاء الفلاحون الذين يملكون
مزارع صغيرة يقومون باستثمارها بانفسهم وبمساعدة اولادهم وفي بعض
الاحوال بمعونة عمال مأجورين ، فقد يتراءى مشروعي لهؤلاء مقلقا
ولذا يجدر بي أن أقول لهم انه مامن فئة ستستفيد من هذا المشروع
كفائدتهم فان شقاءهم ليس الا نتيجة وقوع الضرائب عليهم بصفة
خاصة بقسوة متناهية

فهم يؤدون ضرائب على كافة ما يعملونه مما يصلح حالهم ، على منازلهم
ومحازنهم وسيجهم (جميع سياج) وحظائرهم ومحاصيلهم ومواشيهم
ومقتنياتهم الشخصية لان هذه الاشياء لا يمكن اخفاؤها كما يتسراخفاء
ما هو آمن منها من المقتنيات المبثوثة في المدن ، وفوق ذلك فان ما يطلب
منهم تأديته من الضرائب على أراضيهم المكدومة يفوق ما يدفعه اصحاب
الاراضي المهمله التي يحجزونها لمجرد المصافقة بها ، وبصرف النظر
عن ذلك فان الضرائب غير المباشرة تقع بكامل ثقلها على هذه الفئة ،
وحسبنا دليلا ما جاء بتقرير عصابة حرية التجارة ، بنيو يورك كايلى : —

(ينهض الفلاح من مرقد صباحا فيلبس سر والاضر بت عليه ضريبة
 ٤٠٪ وحذاء حصل منه ٤٠٪ ويشعل لفافة يعود ثقاب أخذ
 عليه ٢٠٠٪ وهذا حاله اذا تبعناه في حياته حتى تقضي عليه الضرائب
 ويدلى الى قبره بحبل اخذت عليه ضريبة ٤٥٪)

وسيكون صغار الملاك ايضا من الفائزين بالغاء كافة الضرائب
 واحلال ضريبة الابجار محلها لان وقع هذه الضريبة لا يكون شديدا
 الا في المدن والجهات التي ابجار الاراضى بها عظيم ، أما في الجهات
 الزراعية فيكاد يكون وقعها غير محسوس لان المشروع يقضى بفرض
 ضريبة واحدة على الاراضى بصرف النظر عن نوعها وموقعها وبصرف
 النظر عما اذا كانت معدة للزراعة أو لثربية الماشية أو لاقامة مباني ،
 ونتيجة هذا ظاهرة وهو وقوف حركة المصافقة وعدم مطالبة المشتغلين
 بالزراعة بضريبة عن الاراضى التي يستغلونها حتى تمياً وتستخدم جميع
 الاراضى المجاورة

لا يظهر عظم ارتفاع صغار المزارعين من وراء هذا المشروع الا
 اذا عرف مقدار تأثيره في توزيع السكان ، فان هبوط اثمان الاراضى
 سيؤدى الى نزوح الناس من الاقاليم الحافلة بالمعارة الى الاقاليم الفقيرة
 في الاهلين فيخف سكان المدن ويزداد نصيبهم في الهواء النقي والضوء
 الجليل ، ويزداد عدد سكان الارياف فيتمتعون بما كان يمتاز به سكان

المدن من الوجود في وسط حياة اجتماعية راقية

ما أقسى حياة الفلاح الآن يشتغل آتاء النهار وأطراف الليل وهو محروم بحكم البيئة التي يعيش فيها من ملاذ الحياة ووسائل التعليم ومزايا الاجتماع الادبية والفنية ولا مشاحة في أن عمله سيكون أكثر عوداً عليه بالربح عند ما لا يحوز هو ومن حوله من امثاله أرضاً أكثر مما يستطيعون استغلالها .

وقصارى القول أن الفلاح والمزارع هو في الوقت نفسه عامل وممول ودخله مكون من نتاج عمله ورأس ماله ، فإذا كانت خسارته طفيفة من جراء هبوط ثمن أرضه فكسبه عظيم في عمله ورأس ماله ، وهذا هو حال معظم ملاك الاراضي ، فمعظمهم عمال لدرجة محدودة ويتعذر وجود ملاك أرض لا يشتغل في استغلال أرضه وليس بممول في الوقت ذاته إذ المعروف أن أكبر الممولين هم أكبر ملاك الاراضي ، وعليه باحلال ضريبة محل سائر الضرائب وإن كان هذا داعياً لتقليل الثروات فإنه لا يترك الغنى معدماً ، فدوق وستمنستر الذي يملك أغلب مسطح لندرا والذي ربما كان أكبر ممول في العالم لا يصبح معدماً إذا استولينا على دخله الخاص بإيجار أراضيهِ ، فإن هذا لا يكون إلا بمثابة تخفيف لدخله المفرط اذ سيبقى له دخله الخاص بمبانيه وكذا دخل جميع مقتنياته الشخصية وسيبقى متمتعاً لا محالة كما كان

لا يؤدي هذا المشروع الى ازدياد الثروة العامة وحسب بل الى توزيعها على أساس أعدل ، ولا أقصد بذلك أن نصيب كل فرد فيها سيكون مساويا لنصيب الآخر ، اذ لو كان الامر كذلك لكان توزيعاً أكثر ظلماً من التوزيع الحالي لتفاوت الناس في مواهبهم وكفاءاتهم ، بل سيكون حظ كل فرد معادلاً لكفاءته ، وبذا يزول هذا التفاوت المصطنع الواقع الآن ، فلا يبقى العاقل متمتعاً بمباهج الحياة ، والعاقل محروماً من نعم الوجود

✽ تأثيره في النظام الاجتماعي والحياة الاجتماعية ✽

تكلّمنا آنفاً عن مسألة الارض وابنا كيف تصبح ملكاً للحكومة دون أن تعرض للتفصيلات بأن نبين ما ينحصر للحكومة المركزية وما ينحصر للحكومة العامة من ايراد الاقليم ، غير أنه لا يتيسر البت في هذه التفصيلات الا في غضون التنفيذ اذ ما دما قد قررنا المبدأ فمن السهل عمل تفصيلات ، ولذا لا نرى داعياً لذكرها هنا كما أننا لا نستطيع بيان كل ما سينجم من التغييرات عند تغيير نظام امتلاك الاراضي ، غير أنه من المحقق أنه سيقبل تعقيد الحكومات التي تصرف الآن ثلاثة أرباع مجهوداتها في جباية الضرائب واقامة المحاكم والسجون وانشاء الجيوش مع أنه يجب أن يقتصر عملها على المحافظة على الامن

العام واقامة العدالة، اذ ستقل بل ستلاشى الخصومات والمنازعات التي تنشأ بين الناس من جراء امتلاك الاراضى، فتقل أعمال المحاكم وسيدعو زوال الفقر وانتشار الرخاء الى رقى أخلاق الناس، فلا يبقى ثمة داع للمشاحنات، وسيفضى ارتفاع الاجور وفتح أبواب العمل أمام الجميع لاختفاء اللصوص والنشالين وغيرهم من المجرمين الذين ما جعلهم كذلك سوى سوء توزيع الثروة، فتقل حاجة الحكومة لمن تستخدمهم في المحافظة على الامن العام كرجال الشرطة والسجون والمخبرين السريين الذين يستنفدون جزءاً ليس بالقليل من ثروة الامم بدون أن يقوموا بعمل مثمر، وسيستغنى الحال عن كثير من القضاة ووكلاء النيابة والمحامين والمكتبة والحجاب، وكل ما يكون مكسب المجموع من جراء تحويل مجهودات هؤلاء القوم الى مجرى العمل المثمر؟

ستتحقق ديموقراطية (جفرسن) أو الارض الموعودة التي صورها هربرت اسبنسر، وستنفي الحكومات ولا أقصد بالحكومات ما هو معروف لدينا الآن، بل الحكومات بصفتها هيئة غاصبة، ولا يبقى لها عمل الا المحافظة على الامن العام، ويصبح من السهل تحقيق مرمى الاشتراكيين، وسيسمح نقص أعمال الحكومة لها بأن تتولى ادارة الاعمال التي تقضى المصلحة العامة باسنادها اليها كادارة طرق المواصلات، وبدلاً من قيامها باعداد المآدبات الفاخرة للسفراء والكبراء تقوم باقامة

الاسواق والمحامات العمومية والمتاحف ودور العاديات والمكتبات
والمتنزهات ودور التمثيل والموسيقى وميادين الالعب وتولى أمر الاضاءة
وتوريد المياه وتقوم بتشجيع المسكشفين والمخترعين والمنقبين ، وبذا
تصبح الحكومة عبارة عن شركة تعاون كبيرة ، ونصل الى ما يرمى اليه
الاشتراكون من غير أن نستعمل طرق الارغام التي يشيرون بها

تصور مليا عظم التغييرات التي ستطرأ على نظامنا الاجتماعي من
جاء اعطاء كل عامل نصيبه العادل في عمله ومن جراء زوال الفقر
وأنت تدرك أهمية مقترحنا ، وأما اعتقاد الناس بان التنافس هو المحرك
لأول لهممهم وأن الخوف من العقاب هو المانع لهم من ارتكاب الجرائم
فليس بصحيح ؟

كيف نشأ الطمع الذي ملأ نفوس البشر ، هذا الطمع الذي جعلهم
يدوسون بأقدامهم كل فضيلة في سبيل الوصول الى المال ، أليس
السبب الاحتياج ؟ يقول كارليل (ان الفقر هو جهنم التي يخشاها كل
انجليزى) والحق ما قال كارليل ، فالفقر هو ذاك الوحش الضارى الفاجر
قاه لا يتلاع الناس ، ليس الفقر هو مجرد الحرمان ، بل هو العار والانحطاط ،
وهو بمثابة كي لجميع فضائل الانسان ومواهبه العقلية بحديد محمى ، هو
انكار لله واطف الدقيقة والنزعات الشريفة بل هو الموت بنفسه ، أنت
تحب زوجتك وبنيك ، ولكن أليس أهون لديك أن تراهم يموتون من

أن تراهم في حالة فقر شديد ؟ ان أقوى الغرائز الانسانية هي المحافظة على الحياة ولكن كم نرى يوميا في البيئات المتمدنة ممن يضمون السم في أفواههم أو المسدسات في رؤوسهم هربا من الفقر ؟ وازاء كل فرد يعمل هذا العمل مئات ممن يرغبون في محاكاته ولا يمنهم سوى اعتقاد ديني أو رابطة عائلية أو اعتبارات أخرى ، فلا غرابة في سعي الناس للتخلص من هذا الفقر وجحيمة سواء أ كانت الوسائل التي يستخدمونها شريفة أو غير شريفة ، فكم يرتكب الناس أسفل الاعمال وأبعدها عن الشرف والعدالة لتقاذم أو زوجة أو أولاد من مخالب الفقر ؟

يميل كل فرد بطبيعته لاكتساب محبة الناس واحترامهم ، فالطفل الذي لا يزال يعبت بالالفاظ في مهده يأتي من الاعمال ما يستلقت نظر من حوله حبا في اظهار شخصيته ، والغنى الملقى على فراشه يعالج سكرات الموت لا تنسيه آلامه أن يجمع شتات ملابسه حوله ليموت في كنفها كما تموت الملوك محفوقا بالابهة والعظمة ، والامهات الصينيات يشوهن أقدام بناتهن ، والسيدات الاوريات يعذبن أنفسهن ويشوهن خصورهن للظهور بمظهر الرشاقة ، والهندي الامريكي يتقاسم الآلام المبرحة للظهور أمام الناس موشوم الجسم ، فهذا أمر طبيعي في الانسان يستوى فيه الطفل بالشيخ والوحشي بالمتمدن

جبل الناس على محبة ما يرغبون فيه ، فما أحلى أن نعطي للجائع
 الغذاء وللظمان الماء والمرتجف الدفء وللتعب الراحة وللضعيف القوة
 وأن نعطي العلم لمن تطمع نفسه اليه ، يدعو تخوف الناس من الفقر
 لخدمهم واجتهادهم للحصول على الثروة لا اكتساب محبة الناس واحترامهم ،
 وإن كانت تميل الناس بفطرتهم للفضيلة والحق إلا أن خوفهم من الفقر وجههم
 في تحصيل الثروة لا اكتساب احترام الغير يجعلهم في بعض الأحوال لا
 يعبثون بالفضيلة ولا بالحق ، أنه لحسن أن يكون الإنسان شريفا عادلا
 ولكن لا يحترم الناس الغني الذي حصل على ثروته بطريق الغش
 والتمويه أكثر مما يحترمون الرجل الشريف العادل وحسب ؟

قد يلاقى الثاني جزاءه في الآخرة ولكن جزاء الأول عاجل
 محقق ، فهو ينال احترام الرجال ، وعطف النساء ، وأول محل في المجالس ،
 وتسند اليه رئاسة الجمعيات ، علمية كانت أو فنية ، فيكتسب الحكمة
 والآداب من معاشر العظماء ، ويخفف آلام الفقراء بما يسديه اليهم من
 الاحسانات ، ويساعد المنكوبين ، ويجلب السرور حيث خيم الغم ، ويبني
 المعاهد لتخليد اسمه بعد وفاته .

لو كان غرض الناس من تحصيل الثروة هو سد مطالبهم وحسب
 فماذا يدعو هؤلاء الاغنياء الذين يملكون القناطير المقفطرة من الاموال
 لجمع القرش بعد القرش وازافة الدرهم للدرهم ؟ انه لاشك رغبتهم في

عمل شيء قد يكون في أغلب الاحيان شريفا وفي ايجاد ضمانه قوية
 ضد طوارئ الحدثنان ، ليس الغريب أن يكون الناس شرهين بهذا
 القدر في الحصول على الثروة وانما الغريب أنهم ليسوا بشرهين أكثر
 من ذلك ، وأمام هذا الشره لا يقف قانون وضعي ولا وازع ديني ،
 وحسبنا اعتدال شرهم دليلا على ميلهم الفطري للعدالة ونزوع نفوسهم
 للفضيلة ، ان الفرائز الطبيعية التي حولتها الاحوال الاجتماعية الحالية في
 مجرى سبي شيعيدها التعديل الذي اقترحه الى مجراها الاصلى فعند
 ما يعطى كل فرد ما يستحقه لا يتعب أحد نفسه في الحصول على المال
 كما لا تعب أنفسنا الان في الحصول على الهواء ، فبأزالة شبح الفقر
 وانتشار الرخاء يخف تكالب الناس على الثروة ويسعى كل فرد للحصول
 على احترام الغير بطرق غير التظاهر بالغنى

يتصور البعض أنه من المستحيل تعديل نظامنا الاجتماعي الحالي
 وتغيير أخلاق الناس واستئصال ما فيهم من طمع وخبث واجرام وقبول
 الناس طوعا اخضاع صالحهم الشخصي للصالح العام ويقولون ان هذا
 مجرد أوهام من المحال تحقيقها ، ولو زار هؤلاء الناس ، وان كان بينهم من
 له مقام رفيع في عالم الادب والعلم ، المطاعم العمومية في لندرا أو باريس
 حيث تعلق الشوك والملاعق في مناضد الأكل لوجدوا أن كل فرد لا
 يستعمل غير الشوكة والمعلقة التي يستعملها عادة من غير اعتداء على ما

لغيره ، انظر الى جمعية من السيدات والرجال المهذبين وهم يتناولون
غذاهم ، هل يجتهد بعضهم في الحصول على نصيب أوفر من الطعام ؟
كلا بل بالعكس نرى أن كلا منهم يحبي زميله ويجتهد في أن يقدم له
أطيب الموجود ولو شذ بعضهم عن ذلك لنال سخط المجموع
واشتمزازهم ، وهذا أمر طبيعي ، ليس هناك سبب لكون الناس أشد
شرها للمال منهم للأكل ، فكما أن الشره في الأكل لا يظهر الا اذا
أيقن الآكلون بأنه ليس هناك غذاء كاف للجميع فان شرهم في
جمع المال الان ليس راجعا الا لوقوفهم بأنه لا يوجد مال كاف للجميع
هذا هو سر التنافس والتزاحم في تحصيل الثروة ، هذا التنافس الذي
تداس من أجله كل العواطف الشريفة والدين والعفة والعدالة ، هذا
التنافس الذي ينسينا أنفسنا ويجعلنا نجاهد لا آخر رفق من حياتنا
للحصول على ثروة لا نأخذ منها شيئا معنا في القبور ، فاذا وزعت
الثروة توزيعا عادلا اختفى هذا الشره كما اختفى شره الأكل في
المجتمعات الراقية

قد يقولون ان الحاجة هي الدافع الا كبر للعمل فاذا ما قضينا
عليها قضينا على الاجتهاد وسهلنا للناس معيشة الكسل فتدهور مدنيتهما
وما مثل هذه الحجة الا كمثل حجة أنصار الرق الذين كانوا يقولون بان
الارقاء لا يشتغلون الا اذا ضربوا بالسياط ، ولا أظن أن عاقلا يصدق

ذلك ، فقد تسد حاجة الانسان ولكنه لا يقنع ولا تهمد رغبته ،
 فالانسان هو الحيوان الوحيد الذي لا حد لمطالبه ، فقد ابتدأ يستكشف
 معالم العالم منذ عهد عهيد ومع ذلك لا يزال العالم في نظره مجهولا ،
 هو الحيوان المشيد ، هو يبني ويصلح ويخترع ويطبق الاشياء على
 بعضها وكلما كثر عمله ازداد تطلعا لما هو أعظم وأكثر ، فلا يكاد
 يشعر الطفل بما أودع فيه من قوة حتى يبدأ بعمل اللعب وبتشكيل
 الصلصال فيلبس الدمى ويقلد آباءه في حركاتهم وسكناتهم ، وما تخرب
 الاطفال لما حولهم من الاشياء الا نتيجة رغبتهم في عمل شيء ، ان
 ملاذنا لا تلذنا الا لكوننا نشعر أثناءها بأننا نعمل شيئا ، فانه ليس سامع
 الرواية أن نضربه بنهايتها قبل أن يتم تمثيلها على المسرح أمامه لان ذلك
 سيحرمه من أن يعلم شيئا بنفسه ، احبس رجلا ولو في أفخم القصور
 واحرمه من العمل وهو لا يلبث أن يموت من الضجر أو ينتحر
 العمل محبوب لدى الناس ولا يصبح مكروها الا اذا كان عقيا
 فاذا أزلت شبح الحاجة عمل الناس أكثر من ذي قبل ، كل في العمل
 الذي تتوق له نفسه ، وما دام الانسان يعمل طبقا لرغباته فلا بد أن
 يجيد عمله ، فلم يؤلف هربرت اسبنسر مؤلفاته ولم يشتغل داروين
 بأبحاثه ليسد جوعا ولا ليجمع ثروة بل حبا في الشغل الذي كرسا
 نفسيهما عليه

ان أهم ما سيتدرب على حسن توزيع الثروة بين الناس وإزالة
كابوس الفقر والاحتياج هو زيادة اجتهاد الناس لاستخراج كنوز
الأرض، وازدياد عدد المفكرين والمثقفين والمخترعين الذين يندرج
وجودهم الآن مع وفرة ما يولدون وبهم استعداد لأن يكونوا كذلك،
فع أن الفوارق بين الناس في أحجامهم وأشكالهم كثيرة، لدرجة
أنه يتعذر العثور على شبيهين بين الملايين الذين يقطنون هذه الأرض،
فأني أميل إلى الاعتقاد بأن الفوارق في المواهب ليست كبيرة بهذا
القدر، انظر إلى حياة العظماء من الرجال وتأمل قليلا كيف كان من
السهل أن لا يظهر اسمهم وأن يهمل ذكراهم بعد وفاتهم، فلو لم يكن
يوليوس قيصر مولودا من أسرة غنية، ولو لم يظهر نابليون في عصر الثورة
الفرنسية، ولو لم يلتحق كولومبوس بالملاحة بدلا من الكنيسة كما كان
يزعم أبوه، ولو بقي شكسبير يصنع الأحذية وينظف المداخن، ولو قضت
الظروف على السيراسحاق نيوتن بأن يصبح فلاحا، وعلى آدم اسمث
بأن يصير معدنا، وعلى هربرت اسبنسر بأن يعيش عاملا، فماذا كانت
تفيد قرائحهم الوقادة ومواهبهم الممتازة؟ بيننا مئات من القياصرة ومن
أنواع كولومبس ونابليون وشكسبير واسحاق نيوتن وآدم اسمث ولكن
الظروف لم تسمح بظهورهم، فما أكثر انتاج الطبيعة للعظماء ولكن ما أقل
الفرص التي تسمح بظهور هؤلاء؟ فكما تتحول الشعالة من النحل إلى

ملكات اذا خلت خلايا النحل منها ، كذاك يصير العامل
 الخفير بطلا أو قائدا أو معلما أو مستكشفا أو حكيما اذا تحسنت الظروف ،
 ما أكثر البذور المثمرة التي تبذرهما الطبيعة ولكن ما أكثر الاراضى
 الجذبة التي تصادفها وما أكثر الطيور التي تلتقطها ، فإزاء كل بذرة تنمو
 وتزهر مئات لا تنمو أو يعتورها الذبول قبيل اثمارها

ان منع الفقر والخوف من الفقر واعطاء كل الطبقات وسائل
 التمتع والراحة والاستقلال وفتح أبواب التعليم للجميع على حد سواء
 أشبه شئ بتحويل مياه البحر على صحراء قاحلة فلا يلبث أن تغشو
 بقاعها الجرداء الخضر والاعشاب وتغرد فوقها الاطياف — اذن تظهر
 المواهب الانسانية المحجوبة ، وتنفتح الفضائل التي أماتها الظروف
 الاجتماعية الحالية ، ويمتلأ العالم سعادة ونبلا ، ويصبح كل فرد موضوعا
 في المحل اللائق به فلا يوضع البادن موضع القزم ولا يقتصب الاقزام
 محال البدن ، فبين هؤلاء الذين يقضون حياتهم بين دوى المعامل
 والذين يفنون أعمارهم فى حراثة الاراضى من يفوقون كثيرا من
 العظماء همة وذكاء .

قانون التقدم البشرى

﴿ نقص مذهب التقدم البشرى الشائع ﴾

إذا كانت النتائج التى وصلنا إليها صحيحة وجب أن تتفق مع سائر الإصلاحات الأخرى، ولذا يجدر بنا الآن أن نستأنف النظر فى بحثنا وأن نشرف عليه من نقطة أعلى حتى يتسع أمامنا مجال الاستطلاع والآن هل هناك قانون لتقدم البشر وإذا كان الأمر كذلك فما هو؟ هذا سؤال لولا ما سبقه مما يستدعى النظر فيه لترددت فى الإجابة عليه فى رسالة صغيرة كهذه لما يتضمنه من المسائل التى هى أرقى ما يشتغل به العقل الإنسانى، إلا أنه لا مفر من الإجابة عليه حتى نتحقق إذا كان ما وصلنا إليه من النتائج يتفق مع القانون العام الذى يخضع له تقدم البشر أم لا فقد عجزت الفلسفة الشائعة عن تعريف هذا القانون رغم اعترافها بوجوده كما عجز الاقتصاد السياسى الشائع عن اظهار العلة فى تفاقم الفقر رغم ازدياد الثروة العامة

ليكن سعينا وراء الحقائق الثابتة صارفين النظر عن أصل الانسان ومنشأه وعما اذا كان من سلالة الحيوان أم لا فهما تكن متانة الرابطة بين المباحث الخاصة بالانسان وأصله الحيوانى فانه لا يمكن معرفة الانسان بقياسه على الحيوان بل بالعكس لأن الاستنتاج لا يكون

إلا من المعلوم للمجهول

ومهما تكن حالة الانسان الفطرى ونشأته فكل ما عرفناه وما نعرفه عنه عرفناه وهو انسان كما هو الآن ، ومع اننا لم نعثر بعد على أثر لانسان فى حالة أدنى من الحالة التى عليها الهمج الآن فان الفرق بين أحظ آدمى وأرقى حيوان لا يقع تحت قياس ، وهو ليس بمجرد فرق فى الكمية بل فى النوع ، ومع أن كثيرا من الحيوانات المنحطة قد تأتى أعمالا تشابه أعمال الانسان وتظهر عواطف مثل عواطفه إلا أنه لم يوجد بعد حيوان فيه تلك الغريزة الفطرية ، غريزة الرقى التى لم يخل منها انسان

معروف أن كلب البحر يقيم الاخدود الذى يسكنه ، وأن الطائر يبني عشه ، وأن النحلة تشيد خليتها ، الا أنه بينما لم تتغير أشكال أخاديد كلاب البحر وعشوش الطيور وخلايا النحل منذ القدم ، تقدم مسكن الانسان وتطور من الكوخ الحقير المكون من القش وفروع الأشجار الى القصر الفخم الحافل بجميع معدات الراحة والرفاهة ، قد يستطيع الكلب لدرجة معينة ربط النتائج بالاسباب وتعلم بعض الخيل إلا أن قدرته فى هذه الوجهة لم تتقدم مطلقا منذ أن عاشر الانسان فى العصور الكثيرة الماضية حتى الآن ، ولا يزال كلب العصور المظلمة وكنب عصرنا هذا سواء ، وبينما لم نسمع عن حيوان اتخذ له ملبسا

أو اعتاد تهيئة طعامه أو اعداد الاكلات اللازمة له أو تربية الحيوانات التي يتغذى بها أو التكلم بلغة خاصة ، لم نعثر بعد على انسان تنقصه هذه المميزات اللهم إلا في الاقاصيص الخرافية ، وهذا دليل كاف على أن الانسان أينما كان وكيفما كان قادر على استكمال ما أعدته له الطبيعة ، ولولا هذه المقدرة لهلك لفرط ضعف القوى المودعة فيه بالنسبة لغيره من الحيوان

أظهر الناس في جميع العصور والبلدان هذه الملكة واستخدموها بدرجات متفاوتة فتطوروا من صناعة الزوارق الخشبية الى انشاء السفن البخارية ، من عمل القوس والشاب الى صناعة قاذفة الرصاص ، من عمل الأصنام الخشبية الى نحت التماثيل الرخامية اليونانية ، حتى أصبح من المتعذر تقدير الفرق بين معلومات الوحشيين الضئيلة والعلوم الحديثة ، بين الهندي الوحشي والأمريكي الأوروبي ، بين المرأة الهوتنتوتية ^(١) وغادة المجتمعات الراقية

وتفاوت الناس في الرقي لا يمكن ارجاعه الى تفاوت في الاستعداد الفطري فان أرقى الناس الآن كانوا وحشيين في العصر التاريخي ،

(١) الهوتنتوت عشيرة من العشائر التي تقطن جنوب أفريقيا وهي من القبائل المنحطة التي يتخذها داروين دليلا على أن الانسان أصله من سلالة القرود

وكثيرا ما نشاهد تفاوتاً هائلاً بين أناس من عنصر واحد ، كما أنه لا يمكن ارجاعه الى البيئة فان مهود المدنية والفنون أصبحت الآن مقراً لأقوام وحشيين ، ومدن اليوم العامرة كانت يوماً من الأيام ساحات صيد قبائل وحشية ، ومن هذا يتضح لنا أن هذه المفارقات راجعة الى التقدم الاجتماعى ، فما لا نزاع فيه ان الانسان لا يرق إلا باجتماعه بآخرين اذ المدنية وليدة الاجتماع ، فالناس تتقدم عندما يتمدنون أو عندما يتعلمون التضامن فى البنيات التى يعيشون فيها والآن ما هو قانون التقدم وبماذا نعلل اختلاف درجات المدنية التى وصلت اليها المجاميع المختلفة من البشر ، وعلام يتوقف تقدم المدنية؟ حتى نستطيع التمييز بين صالح وسائل التمدين وباطلها ومعرفة السبب فى كون أحد الأنظمة الذى دعا لتقدم شعب فى وقت من الاوقات كان السبب فى تأخيرها فى وقت آخر

الاعتقاد الشائع الآن أن تقدم المدنية هو نتيجة تقدم الانسان واكتسابه مواهب جديدة وثبوتها فيه فيما بعد بعامل التوارث نعم لا شك فى أن التمدين هو نتيجة التطور الانسانى ولكن ما نريد معرفته هو كيف يتقدم هذا التمدين وماذا يدعو لتقهقره فقد عجزت الفلسفة عن اظهاره ، وغاية ما أتت به أن اختلاف المدنيات راجع الى اختلاف الكفاءات البشرية ، فتذهب الى أن

أرقى الامم مدنية أكثرها استعدادا وأوفرها كفاءة فتفوق الانجليز على الفرنسيين راجع في نظر الاوائل الى تفوقهم على الفرنسيين أكلة الضفادع ، وتقدم الامريكيين راجع في نظرهم الى وافر حظهم في الذكاء والرفاهة وحسن الحكومة

وكما كان المذهب الاقتصادي الذي بحثناه في صدر هذا الكتاب وأظهرنا فسادَه متفقا مع أفكار الناس الذين اعتادوا أن يروا الممولين قائمين بتشغيل العمال وامدادهم بالاجور التي تتناقض بعامل التنافس بينهم ، وكما كان مذهب ملبوس متفقا مع آراء الناس أغنياء كانوا أم فقراء كذلك يتفق المذهب القائل بأن التقدم نتيجة التطور التدريجي للامم مع آراء الناس الآن ، وقد اشدت ساعد هذا المذهب وزاد انتشاره بعد ظهور مذهب داروين (أصل الانواع) الذي كانت الآراء مهينة لقبوله قبل ظهوره ، وقد أصبح اعتقاد الناس راسخا في ان الفضل في الرقي راجع الى تنازع البقاء الذي يزيد الناس اجتهادا وتفننا وانتقال هذه الصفات المكتسبة من جيل الى جيل بفعل الوراثة حتى تثبت وتصبح غريزة ثابتة في الامم الراقية

فلا عجب اذا سرى اعتقاد الناس في مذهب القضاء والقدر وامتلأت به آدابهم ، اذ طبقا لهذا المذهب يكون التقدم عبارة عن نتيجة القوى الطبيعية التي تعمل ببطء واستمرار وقسوة لترقية الانسان

وتتكون الحروب والمظالم والخرافات والمجاعات والاروبئة والمصائب
التي اتت المدنية من وقت لآخر هي التي هذبت الانسان
ودفعته نحو الرقي لانها عملت على استئصال الانواع الضعيفة وانتشار
الانواع القوية ، وطبقا لهذا يكون الانسان نتيجة تغييرات قسرية
حلت به وانتقلت من جيل الى جيل بفعل الوراثة، وتكون الشعوب
التي هي مجموعة افراد قوية أو ضعيفة طبقا لحالة الافراد الذين تتكون منهم
ولو صح ذلك لكان الفرق بين المتمدنين والوحشى راجعا الى تعلم الاول
عدة عصور متتالية ثبتت فيه في خلالها المواهب التي اكتسبها، ولصار
رقي أبنائنا أبلغ وأظهر من رقينا، ولما شككنا في أننا سنصل في المستقبل
الى يوم تسمح لنا فيه علومنا أن نعيش الى الابد وأن نزور الكواكب
باجسادنا ، وأن نخلق شموسا ومجاميع لها

ولكن قبل أن نتطالع للكواكب ويطوح بنا الخيال الى عالم النجوم
والشموس اذا نظرنا خلفنا اصطدنا بتلك المدينيات السابقة التي ظهرت
منذ أجيال مضت ثم تلاشت تاركة آثارا لا تزال قائمة ناطقة ببراعة
من أقاموها ، ألا نزال نحن الى الايام الماضية وتنخيل فيها السعادة
والكمال الانساني ؟ فاذا كان الامر كذلك فكيف نوفق بين هذا وبين
المذهب القائل بان تقدم الانسان راجع الى ثبوت مواهب اكتسبت
بفضل التعليم المستمر وبفعل الوراثة؟ وكيف نعلل وقوف تلك المدينيات

وتقهقرها ؟ وهل يجوز لنا أن نقول للهندي أو الصيني كما نقول للوحشي
 أن مدينتنا هي نتيجة تفوقنا عليه بما اكتسبناه من المواهب بفضل تعلمنا
 المستمر مع أن الهنود والصينيين كانوا متمدنين عندما كنا نحن همجيين ،
 وكان لهم مدن فاخرة وحكومات نظامية قوية وآداب وفلسفة وأخلاق
 وعادات راقية ، وكانوا يعملون أعمالهم على قاعدة تجزئة الأعمال ، وكانت
 لهم تجارة واسعة وفنون شيقة عندما كان أبائنا همجا رحلا يسكنون
 الأكواخ والخيام المصنوعة من الجلود ، فلماذا تقدمنا نحن حتى وصلنا
 إلى مدينة القرن التاسع عشر ، ولماذا وقفوا هم بعد أن وصلوا إلى
 مدينة تفوق مدينة القرن السادس عشر أو الخامس عشر في أوروبا ؟
 فلقد كان لديهم معماريون متفنون وبناء وسفن بنوا سفنا لا تقل عن
 السفن الحربية التي استخدمها هنري الثامن ، ومستكشفون توصلوا إلى
 استكشاف عدة أسرار لا تزال عمدتنا ، ومهندسون أقاموا السدود والترع ،
 وفلاسفة عظام ، وظهرت بين ظهرائهم ديانة لا تقل عن الديانة المسيحية
 نسخت ما قبلها من الأيام ثم ما لبثت أن تلاشت ، وماذا نقول عن
 مصر حيث ظهرت مدينة لم يصل الإنسان إليها بعد وحيث أظهر
 التنقيب من التماثيل والنقوش والآثار ما يبرهن على رقة شعور هؤلاء
 القوم وفنهم ، وكيف نعال وقوف هذه المدينة ؟

ليس الغريب وقوف هذه المدينيات بل تقهقرها ، ليس الغريب

أن يكون هذا حظ بعض المدنيات التي ظهرت على سطح الارض بل أن يكون حظها جميعا ، نعم لا نزاع في أن مديننا قائمة على قاعدة أوسع وأمتن ، وانها من نوع أرقى ، وانها أسرع تقدما ، ولكن هل هي تفوق المدنية الرومانية أو اليونانية بقدر ما كانت تفوق هذه المدن الاسيوية بل لو فرضنا ذلك فهل هذا كاف للاطمئنان على مستقبلها اللهم الا اذا كانت قد ابتعدت عن الاسباب التي أدت الى سقوط ما سبقها ؟ ومع ذلك فانه لا يمكن القول بان المدنيات نتيجة تفوق فريق بفضل اكتسابه مواهب مستجدة ، فقد ظهرت المدنيات في أزمنة مختلفة وبيئات متباعدة وتقدمت بخطى متفاوتة ولو صح أن مدنية فريق نتيجة تفوقهم الطبيعي لما سقطت مدنية بعد تقدمها لان التقدم يستدعي التقدم والرقى يحجر الرقى .

الارض مقبرة للممالك المتهدمة كما هي مقبرة للافراد ، هذه هي سنة الطبيعة ، ولا بد لكل مدنية مهما تعاظمت من الوقوف والتراجع ، فلا عجب اذا رأينا توقف العلوم والفنون وتدهور عدد السكان بين الامم الراقية من وقت لآخر ، ولا عجب اذا رأينا الامم التي شيدت المعابد الضخمة والمدن العامرة وحولت مجارى الانهار واخترقت الجبال وأصلحت الحزون واستنبطت كل ما يدخل على النفس السعادة والهناء قد رجعت الى حالة قريية من الوحشية ونست ما أقامه

أبأؤها من الأعمال الجليلة وصارت تنظر إليها كأنها من أعمال الجن أو من
أعمال أحد العشائر القوية التي أقامت على الأرض قبل الطوفان، هذا
هو اعتقادنا الراسخ في مصير المدينيات حتى أننا لا نرى مفرا من سقوط
مدينتنا يوما من الأيام كما لا يرى أحدنا مفرا من الموت، نحظ جميع الأنام
وسواء أكان هذا الصعود والهبوط في حركة المدينيات من
مستلزمات صعودها أو لم يكن، فقد ماتت مدينيات وتأخرت أمم إلى
الابد، بل لو فرضنا أن كل موجة من موجات الرقي ضرورية تمهية
للتطور لموجة أكبر وأن كل مدينة سلمت قبل وفاتها قبسا من المدنية
لمن سيخلفها، فإن المذهب القائل بأن رقي الإنسان راجع إلى تفوقه لا
يتفق مع ما هو واقع، لأنه في كل حالة لا يعيد بناء صرح المدنية المهدم
من سبق أقاموه بل قوم آخر من مستو أدنى والمشاهد في جميع الأحوال
أن المدنية وإن كانت ترقى بأهلها في بادئ الأمر، إلا أنها لا تلبث أن
تفسد أخلاقهم، فللمدينة مساوي لا تلبث أن تظهر عندما تتعدى حدا
معينا، ولم تهلك المدينيات التي اكتسحتها الهمج إلا لما حل فيها من الانحطاط
الداخلي، وحسبنا هذا لإظهار فساد المذهب القائل بأن المدنية
راجعة للتفوق الطبيعي.

﴿ أسباب تفاوت المدينيات ﴾

أول ما يجب على من يريد معرفة قانون تقدم البشر أن يتحقق من طبيعة الفوارق الموجودة بين العشائر المختلفة والتي اعتدنا أن نعرزوها لتفاوت الاستعداد الفطري

تبين لنا مما سبق أن عزو الفوارق في المدينيات الى تفاوت في طبيعة البشر لا يتفق مع الحقائق التاريخية ويمكن القول أيضا أنه من الخطأ ارجاع الفوارق بين العشائر المتفاوتة في درجة المدنية الى فوارق طبيعية في استعداد الافراد الفطري ، نعم لا ننكر أن هناك فوارق طبيعية كما أننا لا ننكر فعل الوراثة في نقل الصفات من جيل الى جيل الا أن هذا لا يكفي لتعليل تفاوت مدينيات عشائر مختلفة فان فعل الوراثة الذي نعلق عليه أهمية كبرى في عصرنا هذا لا يكاد تأثيره يذ كر بازاء تأثير الظروف التي تحيط بالشخص بعد بروزه الى العالم، فهل هناك ما هو أثبت في طبيعة الانسان من اللغة التي هي وسيلة التفاهم والتفكير والتي هي أظهر مميزات قوميته ، ومع ذلك فأننا نولد ولسنا أكثر نزوعا الى لغة منا الى غيرها ، فان لغة قومنا لم تصبح لغتنا الا لاننا تعلمناها في صغرنا وعشنا في وسط كله يتكلم بها ، وقد يشب الواحد منا وهو يتكلم لغة غير لغة قومه العريقين في القومية اذا نقل

الى بيثة أخرى بعيدة عن أهله وعاش في كنف قوم آخرين ، وحسبنا
هذا دليلاً على أن المميزات راجعة على الأكثر للتربية والعادة لا
للوراثة ، أنظر الى الاولاد البيض الذين يختطفهم الهنود أو الزوج في
صغرهم ثم يقومون بتربيتهم ألا يشبون وهم كالهنود أو الزوج في كل
شيء ؟ فإذا قيل بان هذا الانقلاب لا يظهر في أولاد الهنود أو الزوج
الذين يقعون في أيدي البيض فليس هذا راجعاً الى ما تأصل في نفوسهم
من الانحطاط بل لان البيض لا يسوون بينهم وبين أولادهم البيض ،
أخبرني أحد المعلمين الذين يقومون بتعليم أولاد الزوج أن أولاد
الزوج يظهرون لغاية السنة العاشرة أو الثانية عشرة من عمرهم ذكاء لا
يقل ان لم يكن يفوق ذكاء الاولاد البيض الا أنهم لا يلبثون أن
يتجاوزوا هذا العمر حتى تبدو عليهم علامات الانحطاط والغباوة
والاهمال وذهب الى أن هذا دليل كاف على انحطاطهم الفطري ،
وكنت أظن أنا كذلك ، الا أنه أتيج لي بعد ذلك محادثة زنجي وافر
الذكاء وهو القس (هاري) فابدى لي ملاحظة لا أشك في أنها كافية
لتعليل هذه الظاهرة حيث قال (ان أبناءنا عند ما يكونون صفاراً لا
يقلون ذكاء عن أبناء البيض ولكنهم لا يلبثون أن يكبروا ويتبينوا
حالتهم ويعرفون أنه لا ينظر اليهم الا كفتة منحلة ولا ينتظر أن يكونوا
غير طهارة أو سفاسير أو ما شابه ذلك حتى يفقدوا تطلعهم الى ما هو

أعلى ويتكاسلون) ويمكن أن أضيف الى قوله انه لوجودهم في أسر غير متعلمة وليس لها مطامع فان حالتهم الطبيعية تؤثر فيهم تأثيراً سيئاً لانه من المشاهد أن أولاد المتعلمين وغير المتعلمين يظهرون كفاءة متعادلة في بدء تعلمهم ثم لا نلبث أن نرى كلما تقدم عهد التعليم تقدم أولاد المتعلمين وتفوقهم على أولاد غير المتعلمين ، وسبب هذا لا يحتاج الى بيان فعند ما كان التعليم قاصراً على الاشياء التي يحصلها التلميذ داخل المدرسة لا نشاهد فرقاً بينهما ولكن عند ما يتعمد التعليم فان الأولاد الذين يسمعون لغة آبائهم القوية وأحاديثهم ومناقشاتهم السديدة ويسهل عليهم شراء الكتب التي يطلبونها ويمكنهم الاسترشاد بآبائهم في حل بعض ما يصعب عليهم حله من المسائل التي تصادفهم لا بد أن يمتازوا ويتفوقوا

وهذه الظاهرة تشاهد أيضاً بعد انقضاء سنى الدراسة ، انظر الى رجل عصامي ارتفع الى درجات المجد ألا تراه يزداد خبرة وذكاء وادباً كلما ارتفع واختلط بأقوام أرقى ، أنظر الى شقيقين أبناء أسرة فقيرة ونشأوا بمنزل واحد وتعلما تعليماً واحداً اشتغل أحدهما بحرفة شاقة لا تكاد تكفي لسد قوته الضروري وساعدت المقادير الثاني حتى وصل الى وظيفة راقية ألا ترى تغيراً في صفات الاثنين حتى أنه عند سن الأربعين أو الخمسين لا يكاد يعرف انهما شقيقان لانحطاط أخلاق

الأول ورق آداب الثاني ، أنظر الى شقيقتين تزوجت احدها من رجل مكث طول عمره فقيراً وتزوجت الثانية برجل صادف حظاً أحسن ألا ترى ارتقاء الثانية على الاولى كلما ازدادت غنى وسمح لها غناها ومركزها بالاختلاط بأقوام راقين؟

يستشهدون على صحة أقوالهم بان معظم المعدمين الذين يعيشون على امانات نيويورك هم من سلالة معدمين وهذا غير كاف لاثبات فعل الوراثة ، فان المعدمين لا يخرجون غير معدمين ، وان كان الاولاد الذين قاموا بتربيتهم ليسوا بابنائهم كما أن المحتكين بالمجرمين لا بد أن يصيروا مجرمين وان كانوا ابناء اشراف ولا جدال في أن اعتياد المعيشة على الاحسان داع لزوال الكرامة والشم والاستقلال اللازم لاعتماد المرء على نفسه عند ما يحى وطيس تنازع البقاء

نرى بين الطبقات المختلفة في عشيرة واحدة من الفوارق ما يفوق الفوارق الموجودة بين عشائر متفاوتة في درجة المدنية ، فوارق في المعلومات والمعتقدات والعادات والاذواق واللهجة ترى بين أرقاها وأدناها فوارق تفوق ما بين المدني والوحشي من الفوارق ، وليس من المعقول أن تكون هذه الفوارق طبيعية اذ لا يولد طفل كاثوليكي أو بروتستانتي بل هذه المميزات كلها تنشأ بحكم البيئة التي يدرج فيها الانسان

كانت تنتخب الجنود الانكشارية (١) من أبناء المسيحيين الصغار ومع ذلك فأنهم كانوا في كبرهم لا يقلون تعصباً للإسلام وتمسكاً بالتقاليد التركية من اسيادهم الاتراك وان كان لليهود ولبعض الطوائف الاخرى مميزات خاصة وخلال معينة الا ان ثبوتها فيهم ليس نتيجة التوارث بل نتيجة المعاشرة التي يظهر أثرها في طلبة المدارس وجنود الفرق المختلفة مع أن مدة اختلاطهم قد لا تكون طويلة

ان الخلق القومي هو نتيجة التقاليد والمعتقدات والعادات والقوانين وحالة الاجتماع التي تنشأ في كل عشيرة والتي تحيط بكل فرد فيها لا التوارث ، هذه هي الاشياء التي تجعلنا نفرق بين الانكليزي والفرنسي والاماني والاطالي والامريكي والصيني والمتمدين والوحشي واليهما يرجع السبب في محافظة العشيرة على مميزاتها أو اصلاحها أو تغييرها

قد تؤدي الوراثة الى تقدم أو تأخر صفات الفرد الى حد محدود الا ان فعل الوراثة اكثر ظهوراً في الشطر الجسماني منه في الشطر العقلي في الانسان، وفي الحيوان منه في الشطر الجسماني من الانسان، وانه لمن

(١) الانكشارية اسم للجنود التركية القديمة وكانت مشهورة بشدة بأسها

الخطأ الاستشهاد بفعل الوراثة في الحمام وما شابهه لان حياة الانسان
 مهما كانت درجته من الانحطاط اكثر تعقيدا من حياة أى حيوان
 ولا نسبة بين فعل المؤثرات التى تؤثر فى حياتهما فينبى تؤثر التربية
 المستمرة فى الحيوان وتفرق بين صنوفه وصفاته لا نجد للتربية هذا
 الاثر فى الانسان وذلك لتأثير العقل ، فانه لمن أيسر الامور تسمين
 الحيوانات الداجنة وغيرها بارتاحتها وتغذيتها تغذية كافية ولكن أمن
 الممكن تسمين انسان كثير الهواجس والمشاكل الحية مهما أرحته
 وقدمت له من صنوف المأكول الشبيهة والمشروبات المقوية ؟ تدل جميع
 الآثار على أن الانسان سبق معظم الحيوانات فى الظهور على هذه
 الارض الا أننا بيننا نجد الحيوان قد تغير بتغير المناطق والاجواء لا
 يزال الانسان كما هو أيما حل وأينما كان ، ولا يتجاوز الفرق بين صنوف
 الناس ما بين الحصان الابيض والحصان الاسود من الفرق وحتى
 هذه الفوارق التى يعتبرها البعض نتيجة الوراثة فلها نشأت أيام ان كان
 الانسان قريبا من الحيوان أى عند ما كان عقله أقل من عقله الآن
 فاذا كان هذا صحيحا بالنسبة لتكوين الانسان الجسمانى فكى هو صحيحه
 بالنسبة لتكوينه العقلى فاننا وان كنا نولد بجميع أجزائنا الجسمانية فان
 عقلا لا ينمو الا بعد بروزنا لعالم الوجود ؟

يتعذر الحكم فى احدى أطوار تكون كل كائن حى بمصيره

والقول بأنه سيكون سمكة أو ديبية أو قردا أو انسانا وهكذا الحال مع
الطفل المولود حديثا فإنه يتعذر تقدير قواه الخفية والقول بان سيكون له
منح مدني أو وحشي ، لان هذا موكول للبيئة التي سيدرج فيها
خذ عددا من أولاد أرقى الاسر وانقلهم الى اقليم غير مأهول
ثم افرض انهم تمكنوا من المعيشة حتى وصلوا الى العمر الذي يسمح لهم
بالعناية بانفسهم ثم عد اليهم بعد ذلك الا تراهم اكثر وخشية من
الوحشين انفسهم ؟ تصور بالعكس ان فريقا من اطفال الوحشين
اختطفوا من امهاتهم ثم دسوا في أسرة راقية بحيث خيل لافراد هذه
الاسرة ان هؤلاء هم اولادهم الا تظن انهم يكبرون وهو متمدنون ؟
ان كل من جاب البلاد وخالط الناس يعلم ان الطبيعة البشرية
هي هي اينما حلت ، وهذه ظاهرة يمكن معرفتها من مجرد الاطلاع
على الكتب والاقاصيص ، ولا اقصد تلك الكتب والاقاصيص
التي دونها الكتاب المتعيزون وصوروا فيها اهالي البلاد التي زاروها
تصويرا بعيدا عن الحقيقة ، بل كتب الاقدمين ، فالألمح بين سطورها
ان اعمال الرجال المذكورين بها وافكارهم وعواطفهم تحاكي اعمالنا
وافكارنا وعواطفنا حتى اننا لا يسعنا الا ان نقول (عجبنا انهم كانوا
امثالنا) ؟

هناك فريق من الناس يمكن بمجرد النظر اليهم تبين الفرق بين
 المميزات المكتسبة من البيئة والمميزات الطبيعية وهم اليهود ، فقد حافظ
 هؤلاء القوم اكثر من سواهم على مميزات خلقية تكاد تكون
 خاصة بهم الا انهم فيما عدا ذلك مختلفون ، اذ رغم كونهم لا يتزوجون
 الا بجنسهم فان بين اليهودى الانجليزى واليهودى الروسى او البولونى
 او الالمانى او الشرقى فرقا هائلا ، ولا سبب لمحافظةهم على اخلاقهم
 الا تمسكهم بديانتهم ، التى تحض اتباعها على الابتعاد عن الناس
 واساءة الظن بهم ، حتى جعلتهم يتعدون عن الاختلاط بغيرهم ويعيشون
 فى كل مملكة يحلون بها كأنهم امة مستقلة ، والديانة ليست نتيجة
 التوارث بل الاجتماع ، ولا مرء فى ان عدم تزوج اليهود باجناس
 غيرهم هو نتيجة هذه العزلة لا مسببها ، ولا جدال فى ان ضعف العاطفة
 الدينية لديهم سيدعو لزوال الفروق بينهم وبين غيرهم كما حصل الآن
 فى الولايات المتحدة

معروف ان الصينيين هم من اشد الناس تمسكا بتقاليدهم الا
 انه مشاهد ان الصينيين الذين يرحلون الى (كلفورنيا) للاشتغال بها
 يتبعون الطرائق الامريكية فى الصناعة والتجارة ويستخدمون الآلات
 بمهارة لا تقل عن المهارة التى يظهرها الامر بكونهم فى استخدام
 الآلات ، اما كونهم لا يتغيرون من حيث المميزات الاخرى فهذا

لا يرجع الالمعيشتهم في وسط يكاد يكون صينيا رغم وجودهم في بلد اميريكية ، فانهم عندما يحلون بهذا البلد لا يحلون فيه الا بامل جمع المال والعودة الى بلادهم بعد زمن معلوم ، فيعيشون في امريكا بعيدين عن الامريكيين كأنهم في صين صغيرة ، كما يعيش الانجليز في الهند متصورين انهم يعيشون في انجلترا صغيرة ، وانه لا مرطبيعي ان لا يعاشر الانسان الامن يماثله في تقاليده ، وبالمعاشرة تثبت اللغة والديانة والعادات

لقد اظهر علم اللغات (Philology) ان الهنود واسيادهم الانجليز من عنصر واحد ، واظهرت المشاهدات ان الهندي لو وضع في وسط انجليزى بان ينزع من أسرته وهو طفل ويطرح في احضان اسرة انجليزية بحيث يخيل لهذه الاسرة انه من ابنائها وانه ليس بدخيل ولا لقيط لما قد ينتجه هذا من التأثير في نوع التربية التي تعطى له يشب وهو انجليزى في كل شئ

حاول المستر باغوت (Bagehot) في كتابه الطبيعيات والسياسيات (Physioeset Politics) أن يعلل انقراض الهمجيين أمام المدينيات الحديثة مع عدم انقراضهم امام المدينيات القديمة باننا اصلب عودا وأمتن تركيبا من أجدادنا المتقدمين حيث قال (كان الهمج في مبدأ العصر المسيحي على الحالة التي كانوا بها تماما في القرن الثامن عشر وكونهم حافظوا على كيانهم امام المدينيات السابقة ولم يحافظوا عليه

امام مدنيتنا لا يمكن ان يرجع عقلا الا الى كوننا اصلب عودا وامتن جسما
من المتمدنين القدماء والى اننا اكثر مقاومة للأمراض التي كثرت
عما كانت عليه في عصور القدماء منهم ، ولذا يصح اتخاذ الهمجي
الذي لم يتغير مقياسا لقوة جسم المدني الذي يعاصره)

وما ابعد هذا عن الصحة ، فليس انقراض الهمج امام مدنيتنا
وفناؤهم من الأمراض التي لا تضرنا راجعا الى اننا امتن جسما منهم
بل الى توصلنا لطرق مكافحة هذه الأمراض وجهلهم بها ، هذا الى
ما يدعوا اليه دخول المدنيات في الجهات الهمجية من تغيير الوسط للدرجة
يصبح معها غير ملائم لاهله الاصليين ، اذ كيف يعيش الهمجي الذي
اعتاد أن يصيد ما يسد به رمقه وان لا يمشي الا وهو مدجج بالسلاح
للذود عن نفسه في بلاد قد حوت مصاداتها الى مدن عامرة وحرم
على الناس فيها حمل السلاح ؟ وكيف يرضخ للمثول امام محاكم لا يفهم
اجراءاتها لمرض مظلمته او للاقتصاص له من المعتدى عليه ؟ هكذا يصير
مركزه ازاء المدنية التي حلت بارضه اذا اصر على البقاء على حالته
الأولى ، فاذا عدل عنها واراد التمشي مع من حلوا بارضه فانهم لا
يطلعونه الا على رذائلهم ، فلا عجب بعد ذلك اذا أخذ في الانقراض
ان الادعاء باننا امتن عودا من المتمدنين القدماء لا يستند
على حقيقة واحدة ، فان نظرة واحدة الى تمائيل قدماء المصريين

واليونان والرومان وتقدير ما كان يحمله جنديهم معه من المتاع، وملاحظة
المسافة التي كان يقطعها راجلا في اليوم، وقراءة ما هو مدون في سجلات
سباقهم والعابهم الرياضية لكافية للحكم بأنهم لا يقلون عنا حجما ولا قوة،
وليس ادعائنا باننا اوفر منهم عقلا باقل بعدا عن الحقيقة، فهل لدينا من
يفوقون شعراء العصور الماضية ونقاشيهم وحفاريهم وبنائهم وفلاسفتهم
وخطبائهم وساستهم وقوادهم؟ لا حاجة لذكر الاسماء فصغار التلاميذ يحفظونها
وهل لا تظن أنه لو بعث هو ميروس وفرجيل وديموستيني وشيشرون
واسكندر وهانيبال وقيصر وافلاطون ولوكريتيوس واقليدس وارسطو
الآن لما ظهروا بمظهر لا يقل عن مظهر اكبر رجال هذا العصر؟
انظر الى أي عصر من العصور التي اعقبت عصر اليونان والرومان
بل الى العصور المظلمة نفسها لا تجد بين رجالها من لا يقولون علما
بالنسبة لمن حولهم عن اكبر رجالنا بالنسبة لمن حولهم؟ لا تجد بين
الشعوب المنحطة، اذا وجهنا النظر اليها، من لا يقولون ذكاء وفطنة عن
المتمدنين انفسهم؟ نحن المتمدنين انما ارتفعنا كثيرا فوق من سبقونا
وقليلا فوق من يعاصروننا من الشعوب المنحطة، لا لاننا اطول منهم
قامة بل لاننا واقفون على هرم، فالقرون الماضية لم تعمل على اطالة قاماتنا
بل على وضع بناء لنثبت عليه اقدامنا
والآن دعني أعيد - لا أقصد أن أقول أن جميع الناس سواء

في المواهب الجسمية والعقلية، ولا أن أقول أن ليس هناك مميزات جسمية
وعقلية بين العشائر المختلفة، لأنني لا أنكر تأثير الوراثة في نقل المواهب
الجسمية والعقلية، إلا أنه يظهر لي أن للطبيعة نموذجاً مماثلاً للخلفة لا
تفتأ المخلوقات أن تعود إليه رغم ما قد يطرأ عليها من التغيرات، فالبنات
الصينيات لا يخلقن وأقدامهن صغيرة رغم افتتان الامهات الصينيات
بتصغير أقدام بناتهن ودأبهن على تشويهنها، وأبن الأعرج أو الأعور لا
يولد برجل واحدة أو عين واحدة، وابن العالم لا يرث معلومات أبيه،
وابن الجاهل قد يصير من جهابذة العلماء.

والحقيقة أن ما بين العشائر المختلفة من الفروق التي نعزوها للمدنية
ليست راجعة لفروق ثابتة في الفرد بل لفروق ثبتت في المجاميع لا تلبث
أن تثبت في كل فرد ينشأ فيها

﴿ قانون التقدم البشرى ﴾

ما هو اذن قانون التقدم البشرى الذى تسير المدنية بمقتضاه ؟
 هذا القانون الذى لا يحق لنا ان نوّمن به حتى يبين لنا جليالماذا تفرق
 جماعات بدأت الحياة وهى فى مستو واحد الى عشائر متفاوتة فى درجة
 المدنية، وحتى يظهر لنا السبب الذى من اجله وقفت او تعطلت مدنيات
 وتقدمت غيرها ، وحتى يعين ما توجد المدنية من الاشياء الداعية
 التقوية نفوس اهلها أو اضعافها ، وحتى يوضح لنا اسباب تقدم الامم
 وانحطاطها ، واختلاف المدنيات الشرقية عن الغربية ، وتفاوت القديمة
 منها عن الحديثة ، واختلاف سرعة تقدمها ، وحتى يعال لنا الطفرات
 التى تخللت تطور الامم .

هذا ما يجب ان يطالب به قانون التقدم البشرى، ومع ذلك
 فليس استكشافه بالامر المتعذر وحسبنا ان نبحث عنه ونحن نظفر به ،
 الا انى لست بمدع انه قانون علمى مضبوط ولا بمحاول سبكه فى قالب
 علمى وحسبى ان اشير اليه وانوه عنه

ان التقدم من الامور الكامنة فى نفوس البشر لما هو مودع
 فيهم من النزوع المستمر لاسد حاجتهم المادية والعقلية والوجدانية
 وميلهم للوجود والمعرفة والعمل ولا شك فى ان العقل هو الاداة التى

يرتقى بها الانسان والواسطة لادخار المعلومات ونقلها من جيل الى جيل لتكون نهاية معلومات السلف مبدأ معلومات الخلف ، وبالعقل يزداد تقدم الناس رغم قصر حياة الفرد لتكديس المعلومات من جيل الى جيل كما يرتقى المرجان من قاع البحر الى سطحه ينشاء كل جيل منه بيوته فوق هياكل الاجيال السابقة

وما دامت القوى العقلية هي محور التقدم فان تقدم الانسان متوقف على مقدار ما يبذل منها في سبيل الرقي ، وبما ان هذه القوى محدودة في الانسان كقواه العقلية يكون ما يمكن صرفه منها في جهة الرقي هو ما يتبقى منها للانسان بعد ما يبذله منها في الجهود التي لا علاقة لها بالتقدم ، كالجهود التي يبذلها في سبيل المحافظة على حياته وفي المكافحة في معترك الحياة ، فالفرد الذي يعيش في عزلة عن الناس مضطر بحكم وحدته ان يصرف جميع قواه العقلية في المحافظة على حياته وبذا لا يتبقى له منها ما يستطيع صرفه فيما يرقى حالته ويبقى على هذا الحال حتي تلنف حوله اناس يسمح لهم اجتماعهم باتباع نظام تجزئة العمل واستخراج غلة الارض بفضل اجتماعهم وتعاونهم ، ومن هذا يتبين لنا ان الاجتماع اول مستلزمات التقدم ، وبما ان ما يصرف من القوى العقلية في تنازع البقاء والمحافظة على الحياة متوقف من حيث القدر على قوة القانون الادبي الذي يربط افراد المجموعة بعضها ببعض

والذى اهم مميزاته مراعاة المساواة بين الجميع فى الحقوق تكون
 المساواة (او العدالة اذ لا فرق بينهما) ثانية مستلزمات التقدم
 بهذا يكون الاجتماع مع مراعاة العدالة (او المساواة) هو قانون
 التقدم ، لان الاجتماع يسمح للفرد بصرف معظم جهوده العقلية فيما
 يعود عليه بالرقى ، والمساواة (أو العدالة أو الحرية لانها كلها بمعنى واحد)
 تمنع وقوع المشاحنات التى تستلزم بذل مجهودات عقلية كبيرة فيما لا
 طائل تحته

هذا هو قانون التقدم الكفيل بحل جميع المضلات التى بينهاها ،
 الا أن اجتماع الناس وان كان داعيا لرفيهم فان الرقى لا يكاد يتعدى
 حدا معين حتى يدعوا ليجاد التفاوت بين الناس ، هذا التفاوت الذى يزداد
 ويتسع نطاقه كلما جدد المجموع فى الرقى فيولد بين الجماعات الاحقاد
 والحزازات التى لا بد ان تقضى على رقيها فى آخر الامر
 فانه ما دامت القوى المودعة فى المجتمعات المختلفة متعادلة فبدهى
 أن يكون تقدم فريق وتأخر غيره راجعا الى قوى المقاومة التى تصادفها
 كل منها ، وهذه القوى المقاومة لا تخرج عن كونها اما قوى خارجية
 أو قوى داخلية ، والمشاهد ان الاولى أشد ظهورا فى مبدأ حياة كل
 مجتمع والثانية فى اخريات ايامه
 الانسان مدنى بالطبع فهو يختلط بمن حوله بدون ان يضطرها

للقبض عليه واستئناسه كما نفعل مع الحيوانات فان فرط ضعفه عند ظهوره على سطح الارض يجعله في ميسر الحاجة لمعونة غيره ، وطول المدة التي يقضيها وهو على هذه الحالة من الضعف والاحتياج لمعونة الغير هي التي اوجدت نظام الاسرة الذي هو امن رابطة واوسع نطاقا عند الوحشين منه عند الحضريين ، فاول المجتمعات كانت اسرا ثم اخذت في التكاثر حتى صارت قبائل من سلالة واحدة ثم ما لبثت ان صارت شعوبا لا تزال يربطها رباط القرابة والنسب

فمجتمعات هذا شأنها حل كل منها بقعة مختلفة عن بقعة الأخرى من حيث الجو والترربة لا بد ان تصير بعد مضي زمن كاف شعوبا متفاوتة في درجة المدنية رغم تساويها في استعداد أهلها الفطري نظرا لاختلاف العقبات الطبيعية التي صادفت كل منها ، لان درجة تكاثر الناس متوقفة على الخيرات التي تقدمها الطبيعة ، فهي لا بد ان تكون كبيرة في البلاد الخصبة وصغيرة في البلاد الجدية ، ودرجة اختلاط الناس متوقفة على سطح البلاد فحيث البلاد ممهدة لاجبال تفصل بين ارجائها ولا صحارى تفكك اوصالها يسهل على الناس الاختلاط والتعاون بعكس البلاد الجبلية ، ومن ثم كان ظهور المدينيات الاولى في السهول الخصبة

فالاختلافات في الاحوال الطبيعية توجد اختلافات في درجة

الرقى ، وهذه تفضى لاختلاف فى درجة القوى المقاومة للرقى ، اذ كلما ابتعدت العائلات والقبائل بعضها عن بعض قل شعور افرادها بالرابطة التى تربطهم فلا يلبث ان تمولد بينهم فروق فى اللغات والعادات والتقاليد والمعتقدات تفضى فى آخر الامر الى العداء الذى يجر الحروب المبددة للقوى ، والحروب تجر الحروب حتى تقضى عليهم جميعا أو حتى تغير عليهم امة اخرى تلم شعنها وتطويها تحت جناحها ، وحسبنا دليلا على تأصل هذه النزعة العدائية فى نفوس البشر ما يصرف الان على الجبوش النظامية فى سائر الامم الراقية

الا ان اختلاف الاجواء والتربة والبيئة وان كان يعمل فى بادىء الامر على التفريق بين العشائر المختلفة فانه يعمل فى الوقت نفسه على دفع الناس لاستنباط طرق التبادل حتى يسد كل فريق حاجته بما هو متوفر عند جيرانه مما لا يستطيع وجوده بين اهله ، ولا يكاد يتعرف قوم بغيرهم حتى تزول عنهم اسباب النفور الذى يشعر به كل امرئ نحو من هو من غير عشيرته وتنشأ بينهم رابطة المصالح المتبادلة فيقل بذلك نزوعهم الى اثاره الحرب

ومما يدعو ايضا للرقى اختلاف العقيدة فانه وان كان قد سبب كثيرا من المشاحنات بين الناس واريقت من اجله كثير من الدماء الا انه فى الوقت نفسه عمل على ترقية الاجتماع ، فلولا اتباع اليونانيين

لعقيدة واحدة لما اتحدوا بعد نفور ولا تضامنوا بعد ان اريقت بينهم
دماء ولولا تمسك المسيحيين برابطة واحدة لضاعت مدينة اوروبا بعد
سقوط الدولة الرومانية

اذا نظرنا الى العصور التي حفظ التاريخ ذكرها نرى أن المدنية
لم تظهر الا حينما اجتمع الناس وتضامنوا، ولم تنقرض الا حينما تفرق اهلها
لماحل بينهم من التفاوت، فالمدنية الرومانية ظهرت وانتشرت
بفضل الحروب الخارجية التي عملت على توحيد الرابطة لديهم
وحوات انظارهم عن مناوأة بعضهم لبعض، ولم تندثر الا عند ما هبطت
عليها قبائل من الشمال مزقت شمل اهلها، وابتدأت مدنيتهما الحالية
بنظام الاقطاع الذي ساعد على تكوين جماعات اندمجت فيما بعد
بفضل خضوعها جميعا لكنيسة واحدة وهي كنيسة روما، وبذا
تكون روما بفضل نفودها الادبي هي التي وحدت بين الجماعات
الاقطاعية المتفرقة وكونت منها ممالك ضخمة كما سبق لها أن وحدت
بين الجماعات المختلفة بفضل قوتها إبان عظمتها

غير انه من المتعذر فهم اختلاف المدينيات التي ظهرت في العالم من
حيث سرعة تقدمها وتفاوت مظاهرها الا اذا وقفنا على قدر القوى الداخلية
المقاومة للتقدم التي ظهرت في داخلية كل مجتمع، اذ بغير ذلك لا يتسنى
لنا ان نعرف كيف وقفت مدينة ابتدأت ابتداءً حسناً او كيف اندثرت

تحت ضغط خارجي

لا تفوز القوى العقلية التي هي القوى المحركة في التقدم الاجتماعي بحرية العمل الا بفضل الاجتماع او بالاحرى بالاتحاد ، الا انه باتساع نطاق الاجتماع يتعمد نظام المجتمع وتزداد حاجة كل فرد لمعونة غيره وتنشعب الاعمال للدرجة تستلزم فيها التخصص او بعبارة اخرى انصراف كل فريق الى عمل معين ، ويستدعي الحال ثبوت الناس في مقار اعمالهم وبند عادة الانتقال التي الفوها ، وبذا يكون التطور الاجتماعي كما قال هربرت اسبنسر (هو الانتقال من حالة غير محدودة ذات نوع واحد متنافر الاجزاء الى حالة محدودة ذات انواع شتي مرتبطة الاجزاء) فكلما كانت العشيرة منحلة كانت اكثر شبها بالاحياء المنحلة التي لا يضرها بنزع عضومنها وكلما كانت راقية كانت اكثر شبها بالاحياء الراقية التي اصبح كل عضو فيها مخصصا لعمل معين واشتدت فيها حاجة كل عضو لغيره بحيث ان فقد عضو منها يضر بسائر أعضائها

الا ان تضامن العشيرة وظهور التخصص بين افرادها لا بد ان يفضي في آخر الامر الى ظهور التفاوت بينهم ولا اقصد بذلك ان التفاوت هو النتيجة اللازمة للتقدم الاجتماعي بل انه هو النتيجة الملازمة له اذا لم يحور النظام الاجتماعي من وقت لاخر بحيث يعيد المساواة الى نصابها ومن هنا يتبين لنا ان الاتحاد الذي يصحب التقدم وان كان

يسمح للفرد بصرف معظم قواه العقلية فيما يرفع شأنه فانه يقضى بتعقيد النظام الاجتماعى لدرجة تستلزم ظهور التفاوت بين الافراد هذا التفاوت الذى يشتد ويتعاضم كلما ارتقى المجموع، وانه لغريب ان تعمل العوامل التى تدعو للرقى لايجاد عوامل مضادة للرقى، الا انه من المتعذر معرفة القانون الذى يربط هذين الصنفين المتناقضين من العوامل وحسبى أن أشير الى الطريقة التى بمقتضاها تظهر العقبات التى تعرقل سير التقدم كلما جد المجتمع في التقدم

للطبيعة البشرية صفتان ملازمتان لها احدهما قوة العادة التى تقضى على الانسان بالاستمرار فى عمل الشيء بنفس الطريقة التى ألفها، والثانية احتمال تقهقر قوى الانسان العقلية والخلقية، فبحكم الاولى قد يستمر الناس فى اتباع العادات والاخلاق والقوانين والطرائق مدة طويلة بعد أن تفقد نفعها وبعد ان تصبح غير ملائمة للظروف الجديدة وبحكم الثانية يحتمل اتباع الناس لا نظمة لا يقرها العقل السليم لا يفضى الاجتماع الى جعل الناس أشد اعتمادا بعضهم على بعض وإلى تقليل تأثير الفرد فى المجموع وحسب، بل يؤدى الى ظهور قوة للمجموع تخالف مجموع قوى الافراد وتمتاز عنها وتغير فى قيم الاشياء، وحسبنا دليلا على ذلك ما تظهره الفرق الحربية فى الحرب من الشجاعة والاستبسال التى تفوق مجموع الشجاعة والاستبسال المودعة فى

جميع افرادها ، وما يوجد الاجتماع من ايجاد ثمن للارض يزداد كلما
ازداد المجموع

بازدياد العشيرة مع تمسك افرادها بانظمتهم القديمة بحكم العادة
لا تلبث هذه القوة الجديدة التي تولدت من الاجتماع والتي سمينها
قوة الاجتماع ان تقع في ايدي افراد قلائل يبقونها في ايديهم رغم
اتساع نطاق الاجتماع وانتقاله من اجتماع عائلي الى نظام ملكي وراثي

انه لطبيعي أن يكون الاب مدير شئون العائلة والقباض على
زمامها وان يسند عمله الى ابنه الارشد بعد وفاته بصفته اكبر افراد
العائلة سنا واكثرهم خبرة الا اننا اذا اتبعنا هذا النظام بعد اتساع
نطاق العائلة حصرنا السيادة في ذرية معينة وبمحصرها في ذرية معينة
لا يلبث ان يزداد نفوذ هذه الذرية كلما اتسع نطاق العائلة حتى انه لا يمضي
طويل زمن حتي يصير رب العائلة ملكا وراثيا يشعر في نفسه انه من
نوع اسمي وان له حق وقانون حقوق غيره لا يني في مطالبه غيره بالاعتراف
بها وبتعاظم قوة الاجتماع ، ووقوعها في يده تزداد قوته وتزداد دواعي
الزلفى اليه ولا يمضي زمن طويل حتي يصبح الشعب كله خدما لديه
ويشتغل منهم مائة الف رجل لمدة خمسين سنة لتشييد قبر لبشر فان مثلهم (١)

وكذلك الامر في القبائل الوحشية فان زعيم القبيلة لم تسند اليه

(١) يشير المؤلف الى خوفو الذي سخر مائة الف رجل لمدة خمسين سنة

لبناء الهرم الكبير ليدفن به

الزعامة الا لكونه أكثر افراد القبيلة شجاعة ولوفرهم اقداما الا انه
عند ما يتسع نطاق القبيلة ويندمج فيها غيرها من القبائل يتعذر انتقاء
الزعيم الالئق ويتطلب الحال خضوع المجموع لاي زعيم حتى يوحد
قيادتهم ويذب عن حياضهم وان كان هو غير جدير بمركزه

انه لمن صالح العمل انصراف كل فريق من الناس الى العمل الذي
يحجده الا أن التخصص في الاعمال داع لايجاد التفاوت الذي
يشتهد ظهورا باحتسار فريق من الناس للاراضى ، فقد كانت جميع
الناس في بدء الحياة يعتبرون الارض ملكا مشاعا بينهم ، وكاوا
يقومون بتوزيعها على بعضهم من عام لا آخر او كانوا يشتركون
في زرعها ويقسمون حاصلاتها الا أن هذا النظام الذي كان مناسبا
للجماعات الصغيرة تعذر تنفيذه بعد اتساع العمران وازدياد عدد
الاهلين ، وما لبثت فكرة التملك التي يشعر بها الانسان نحو كل ما
يعمله أن امتدت الى الأراضى وتناولتها فادى ذلك الى انقلاب عظيم
في حالة المجتمع وأصبح العامل الذي كان يتمتع بثمره تبعه مقضيا عليه
في النظام الجديد بالحرمان والخضوع

أتى لم أحاول غير أن ابين أن التقدم الاجتماعى باستمراره لا بد
أن يوجد التفاوت ، غير متعرض لما ينتج عن هذا اتفارت من الظواهر
التي قد تتخذ أشكالا شتى باختلاف البيئات ، وحسبنا هذه الحقيقة

لشرح أسباب وقوف المدينيات وتقهقرها فان سوء توزيع القوى والثروة الذي يتزايد بازدياد الاهلين لابد أن يعوق في آخر الامر رقي الامة ويمرقل سيرها لانه يلزم الفقراء بتبديد قواهم العقلية في مجرد الحصول على الكفاف من العيش، ويلزم الممتازين بتبديد قواهم في المحافظة على امتيازهم بتظاههم بالابهة والعظمة، ومحال ان يتمشى مجموع جمع بين الاغنياء والفقراء نحو الرقي الا من جهة واحدة، وهي جهة التفنن في النقائس (الكاليات)، والذي يزيد الحالة سوءاً نزوع الناس سواء كانوا أغنياء او فقراء الى ابقاء الانظمة العتيقة بحكم العادة لهذه الاسباب تقف المدينيات بعد تقدمها، فان اتساع نطاق التفاوت لابد أن يوقف التقدم، لانه بمحاولة الناس المحافظة على القديم مع عدم ملاءمته للحالة الحاضرة يضطرون لبذل الشطر الاكبر من قواهم العقلية في سبيل ذلك، وبذا لا يبقى لديهم بعد ذلك متسع للتفكير فيما يعود عليهم بالرقى ولا يلبثون أن يأخذوا في التراجع

فالمدينيات التي قامت أولاً حيث المناخ والتربة وسطح الارض يسمح بتجمع الناس وتكاثرهم بسهولة هي التي اصابها أعراض التقهقر بشكل أظهر من المدينيات التي لم تقم الا بعد تشاد وتنازع شديد بين أهلها لوجودهم في منطقة لا يسمح مناخها وتربتها وسطحها بتجمع الناس وتكاثرهم بسهولة، وهذا هو السر في اختلاف المدينيات بعضها عن

بعض ، فان المدينيات التي نشأت حيث السكان متفقون في المشارب
والعادات والمعتقدات لابد أن تتمشى نحو الرقي بخطى أوسع من
المدينيات التي لم يتفق أهلها الا بعد نزاع طويل لاختلافهم في المشارب
والعادات والمعتقدات الا انها لابد ان تكون أقصر عمرا منها لكونها
أكثر عرضة لظهور اعراض التفاوت عليها

هذا هو الفرق بين المدينيات الاوروبية والمدنية المصرية القديمة
فان الاولى لم تنشأ في بادية الامر من اجتماع أقوام متفقين في العادات
والمعتقدات بل من اجتماع مجاميع مختلفة لكل منها مميزات خاصة حالت
مدة طويلة دون انضمامها وتوحيد كائنها ، فالأغريق لم يتحدوا الا
بعد تشاد طويل بين العناصر التي يتكون منهم الشعب اليوناني لان طبيعة
أرض اليونان الجبلية حالت دون تجمعهم بسهولة ، وعند ما اتحدوا وامتنعت
بينهم أسباب الحروب واتسع نطاق التبادل بينهم أخذت مدينتهم في
الظهور والتدرج حتى اعترضها عوامل التفاوت ، التي حاول ساسة الامة
عبتا تأخير فعلها بتحويل انظار المجموع الى الحروب الخارجية ، وقضت
عليها ، وهكذا الحال في روما

تمتاز المدنية المصرية عن سائر المدينيات السابقة بتمشي روح
المساواة مع نمو التقدم ، ففي مدينتنا ظهرت وتطورت الافكار الديمقراطية
وانسع مجال الحرية الفردية وازداد اطمئنان الناس على أنفسهم ومتاعهم

ومنع الرق، ولولا ذلك لما وصلنا الى معرفة هذه الاسرار التي ذلت لنا
قوى الطبيعة، ولما وصلنا الى هذه الدرجة العظيمة من الرق

﴿ كيف قد تتقهقر مدينتنا الحديثة ﴾

لم يقتصر بحثنا في قانون التقدم البشري على اظهار خضوع القوانين
الاقتصادية السياسية التي فخصناها لقانون أرق بل برهن على أن جعل
الارض ملكا مشاعا بالطريقة التي أشرت بها يساعد على نهوض المدينة
وأن مقاومة هذا المشروع لا بد أن تدعو لتقهقرها، فإن مدينة
كمدنيتنا لا يمكن أن تقف جامدة فهي إما أن تتقدم أو تتأخر إذ
أنها ليست كمدنية قدماء المصريين التي كانت نهى الرجال للمراكز
التي كانت ترى وضعهم فيها وترصهم فيها كما ترص قوالب البناء بل
هي شبيهة بمدينة الرومان التي انجبتها

يهزأ الناس الآن من كل قائل بوقوف مدينتنا وتدهورها الا
أنه واضح أن لكل مدنية أوقات نهوض وأوقات هجوع لا يشعر
القوم بها في بدئها فمن هذا الذي كانت تسول له نفسه أن يحكم بابتداء
عصر انحطاط روما في عصر الملك اغسطس مع ما أوجده هذا الملك
من المظاهر التي تدل على ارتقاء روما، فقد حول مبانيها من الآجر
الى الرخام وتضاعفت في عصره ثروتها، وازدادت ابتهاء، وكثرت

جعا فلها الجراحة وتهذبت أخلاق أهلها، وارتقت لغتهم وآدابهم، ولكن الحقيقة كانت كذلك

ان كل من ينعم النظر فيما يجري حوله يرى رغم تقدم مدينتنا ظاهريا بسرعة لم يعدها مثل من قبل ان الاسباب التي حوت تقدم روما الى تقهقر آخذة في الظهور والعمل فيها، فهل قضى على مدينة روما وغيرها من المدينيات سوى سوء توزيع الثروة والقوة؟ وهذا هو ماسيقضى على مدينتنا التي ظهر فيها هذا الداء بشكل أظهر لا سيما في الامم التي ضربت في المدنية بسهم أوفر، حيث الاجور والارباح آخذة في النزول باستمرار، والابحار في صعود مستمر والاغنياء يزدادون غنى والفقراء فقرا على ممر الايام والطبقات المتوسطة سائرة في طريق الانقراض

لقد بينت أسباب ظهور هذا الداء وبينت سهولة مقاومته وأود الآن ان أبين كيف قد يقضى على مدينتنا ان لم يعمل الإصلاح الذي أشرت به لاسيما وقد رسخ في أذهان الناس استحالة تأخر مدينتنا لما استعجد فيها من الاشياء المانعة للرجوع آخذين بقول (جيبون) الذي قال ان المدنية الحالية لا يمكن أن تنقرض لانه لم يبق هناك همج لاكتساحها، وزاعمين ان اختراع الطباعة قد ضمن لمدينتنا البقاء لانه أكثر من الكتب لدرجة لا يحتمل معها ضياعها

تبين لنا أن الاجتماع مع مراعاة المساواة هو الشرط اللازم للتقدم وهذه هي الوجهة التي اتخذتها مدنيتنا منذ ظهورها عقب العصور المظلمة التي أعقبت سقوط الدولة الرومانية الغربية ، فقد نمشت الحكومات نحو إيجاد المساواة السياسية والقانونية بإلغاء الرق ، وحذف امتيازات الطبقات والامتيازات الوراثية ، واستبدال الأنظمة الاستبدادية بأنظمة نيابية ومنح حرية الاعتقاد والحفاظ على النفس والمتاع للفقير والغني والضعيف والقوى على حد سواء ، وتوسيع نطاق حرية العمل والقول والصحافة ، ولا يخرج تاريخ مدنيتنا الحديثة عن كونه تاريخ مصادمات بين القوى العاملة لإيجاد هذه الأشياء والقوى المضادة لها ، فحيث خرجت القوى العاملة لإيجاد هذه الأشياء فائزته نهضت المدينة وارتقت ، وحيث فشلت أخذت المدينة في التقهقر

وقد تجلى هذا الميل بأجلى مظاهره في الجمهورية الأمريكية حيث أصبح الكل متساوين في الحقوق السياسية والقانونية وحيث أصبح لا يخشى من قيام حكومة بيروقراطية (١) وصار لا فرق بين الأديان ، وأصبح كل غلام يأمل أن يكون رئيساً للجمهورية يوماً من الأيام ، وأصبح لكل فرد صوت في الشئون العامة

(١) حكومه بيروقراطية أى حكومة ذات فروع متعددة خاضعة لرئيس مطلق

وهذا الميل ليس قاصرا على الولايات المتحدة بل ظاهرا في جميع
 أمم أوروبا، ولا يرجع تفاوتها في هذه الوجهة الا للزمن
 كانت نتائج هذا الميل في بادئ الامر في أمريكا توزع الثروة
 والقوة بنظام أقرب ما يكون للعدالة والمساواة، لان سوء توزيع الثروة
 لا يمكن أن ينشأ في بلد فقيرة في عدد السكان كما كان الحال في أمريكا
 في بادئ الامر الا من عدم التسوية بين الافراد في الحقوق الشخصية،
 ولا يظهر التفاوت الذي ينتج من تحويل الاراضي من حيازة المجموع
 لحيازة الافراد الا بازدياد عدد الاهلين، الا انه ظهر الآن أن المساواة
 المطلقة في الحقوق السياسية لا تمنع من نفسها الميل الى تفاوت الناس
 الناشئ من احتكار الاراضي، كما ظهر ان المساواة في الحقوق
 السياسية مع تفاوت الناس المطرد في الثروة لا يفضي الا الى الفوضى
 أو الى استبداد منظم فانه بمنح الجميع حق الانتخاب مع تفاوتهم في
 الثراء نعطي حقا لمن لا يحسن التصرف به لفقره الذي قد يدعو له لبيع
 صوته لمن يقدم أكبر عطاء فيه، وحكومة تدار فيها الامور بهذا الشكل
 لا يمكن أن يستقيم حالها

ومن هذا يتضح لنا أنه حيث الثروة موزعة توزيعا عادلا يكون
 تقدم الامة بقدر تغلغلها في الديمقراطية وحيث الثروة موزعة توزيعا
 سيئا يكون تقهقر الامة بقدر تغلغلها في الديمقراطية فانه لا جدال في أن

متح حق الانتخاب لشعاذى الامة ومعدميها الذين قد ملأ البؤس
نفوسهم سخطا على الهيئة الاجتماعية لهو بمثابة صب البترول على هرة
واشغالها وتركها تفرح في حقول الخنطة أو بمثابة فق عبق شمشون (١)
وتمكنه من لف أذرعه حول عمد الحياة الاجتماعية

قد تصادف الحكومة الوراثية أو الحكومات التي ينتخب ملوكها
بالقرعة (كان هذا النظام متبعا في بعض الامم القديمة) ملوكا على جانب
عظيم من العقل والحكمة أما الحكومات الديمقراطية الفاسدة فلا يمكن
أن يقع اختيارها على من ترفعه لمنصة الحكم بها الا كل فاسد منحط
فقد اصبح الشرف والوطنية في كفتي ميزان لا يرجح أحدهما غير فساد
الذمة والضمير وعند ما يرى الناس الرذيلة في صعود لا يجمعون عن
اتباعها فلا يمضى طويل زمن حتى تفسد أخلاق الشعب برمة

أن أخص مميزات الحكومات الهمجية هو عدم مراعاة التسوية
بين اهلها في المحافظة على النفس والمتاع حتي انها كانت تعتبر القرصنة
والسرقة والاتجار بالرقيق ومطالبة الغير بضرية في نظير حمايته من
الامور المشروعة وكان المفروض أن تكون مدينتنا بريئة من هذه العيوب

(١) شمشون جبار كبير ورد ذكره في الاقاصيص القديمة تمكن قومه
من فق عينيه للانتقام منه فدخل معبدا وقبض على أحد عمد
وصار يدفعه حتى هدم على من فيه وماتوا جميعا وهو من ضمنهم

الا أننا لو نظرنا حولنا لوجدنا من المتيسر لكل ذي مال له شغف
 بآراقة الدماء أن يقتل من يشاء في قلب أكبر مدينة من مدنا وهو
 واثق من أن عقابه لا يتعدى حبسه مدة قصيرة والحكم عليه بغرامة
 تتناسب مع رأس ماله وقيمة ضحيته وحبذا لو دفع هذا المبلغ لأسرة
 القتيل التي فقدت عميدها أو للحكومة التي فقدت أحد رجالها الا أنه
 يتسرب لجيوب المحامين الذين يعرفون كيف يطيلون زمن القضية وكيف
 يخلقون الأدلة ويجمعون الشهود وكيف يخلقون الشقاق بين المحلفين،
 وكذلك الحال مع السارق فان خسارته لا تتجاوز جزءا مما أغتاله اذا
 وفقت الحكومة للاهتمام للمكان الذي أخفى فيه ما سرقه فاذا لم توفق
 فاز به وان كانت جريمته واقعة على من أتمنوه أو على أرملة أو قاصر،
 وهذا ظاهر في كل جهة لا سيما في البلاد التي قطعت شوطا كبيرا في
 سبيل الرقي واشتد فيها تفاوت الناس، فاذا لم يكن هذا رجوعا للهمجية
 فما هو اذن؟

لقد أصبحنا نشعر وان كنا لا نستطيع التصريح بأن الانظمة
 الجمهورية التي بلغت حد الكمال قد أخذت في التراجع وقد تبيننا المضار
 الناتجة من هذه الانظمة الا أننا لا نعرف كيف نتخلص منها
 يستبعد الناس تدهور المدنية الى الحالة الهمجية الاولى وانقراض
 العلوم واحجام الناس عن القراءة ولكن اذا نظرنا حولنا لا نلبث أن

نرى أن العالم يجتاز أزمة خطيرة واننا في بدء دور انقلاب خطير وحسبنا
 دليلا على ابتداء هذا الدور ما نراه الآن من الازمات الصناعية التي تنتاب
 الحركة الانتاجية من وقت لا آخر فتزيد الفقراء فقرا وتوسع مسافة
 الخلف بين الاغنياء والفقراء على ممر الايام من جراء احتكار الاراضي
 ومن انتشار الفقر والاجرام والامراض الناشئة من قلة الغذاء وسوء
 المأوى وخور القوة من جراء الاشتغال بأعمال غير صحية، ومن تشغيل
 الغلمان وهم صغار ومن اجرام النساء من جراء الفقر ومن زوال الآمال
 المبكار في الحياة

فهل هذه الظواهر تشير الى مدنية آخذة في التقدم؟ كلا فعندما
 تندفع مياه البحر أثناء المد في نهر أوجون لا تنهقر دفعة واحدة بل
 تبقى جارية وان كانت آخذة في التراجع وعند ما تتجاوز الشمس خط
 الزوال قد لا يشعر احد بذلك لانه لا دليل على تجاوزها الا بتضائل
 الظلال، ولكن كما انه من المحقق ان المياه بعد استكمال المد لا بد ان
 تتراجع بأجمعها وان الشمس بعد ان تتجاوز خط الزوال لا بد ان تغرب وتترك
 العالم في ظلام حالك فانه من المحقق ان المعلومات وان كانت تزداد
 الآن والمخترعات تتراكم وممالك جديدة تتكون ومدن عديدة تتسع
 فان المدنيه آخذة في التراجع، وحسبنا دليلا على ذلك ازدياد سجوننا
 ومستشفياتنا وملاجئنا على ممر الايام

وهناك ظواهر أخرى تشير الى ما سيكون عليه حال مدينتنا في
 قادم الايام فان السخط الذي انتشر بين الناس وانتقاض العمال على النظام
 الاجتماعى وتحفزهم للثورة ، وتضعف العقيدة الدينية فى النفوس وسمى
 الناس فى هدم الاديان مع عدم اجتهادهم فى ايجاد ما يحل محلها مع
 أهمية الديانات التي تدعو للاعتقاد بوجود آله عادل وحياة أخرى
 لما لهذا من التأثير الحسن فى نفوس البشر ، هذه الظواهر التي تظهر
 الا قبيل الانقلابات الخطيرة فى العالم كما سبق ان ظهرت قبيل الثورة
 الفرنسية تشير الى قرب وقوع انقلاب خطير ، وان كان من المتعذر التمكن
 بمصيره فالعالم الآن على مفترق الطرق فهو إما ان يتدفع للامام نحو
 مدنية أرقى وأما أن يرجع للوراء نحو نوع جديد من الممجية .

(الحقيقة الاساسية)

حسبنا دليلا على صحة استنتاجنا ظهور الحقيقة التي أفضى اليها
 بحثنا الاقتصادى السياسى فى تطورات الامم والمدنيات ، هذه
 الحقيقة التي قد تكون نذير سوء للعالم أو قد تكون عكس ذلك ، فان
 المساوىء الناجمة عن سوء توزيع الثروة ، وتفاقم هذه المساوىء كلما
 جدد المجتمع فى الرقى لا بد وأن تعرقل سيره وتوقفه ان لم تتداركه
 بالاصلاح ، لان هذه المساوىء لا تتلاشى من نفسها بل لا بد

من اجتثاث جذورها والاتفاقت وهوت بمدنيتنا الى وحدة الهمة
الاولى ، هذا الى ما تشير اليه هذه الحقيقة من ان هذه المساوىء ليست
نتيجة قوانين الطبيعة بل نتيجة سوء النظام الاجتماعى الخارج على
جميع القوانين الطبيعية وأنه بأزالة هذه المساوىء تتوافر أسباب التقدم
وتنهيا طرق المدنية

ان جميع المساوىء التى يئن منها العالم والتى لا ترجع الا لتفاقم
الفقر رغم ازدياد الثروة العامة لا ترجع الا الى انكار الناس للعدالة
فانه لخروج على العدالة الطبيعية احتكار فريق من البشر لمصادر
الثروة التى وهبتها الطبيعة للجميع على السواء وما دمننا لا نعترف بهذا
القانون الذى يظهر لنا انه هو القانون الذى يسير الكون بمقتضاه
فمحال أن ينظم حال مدنيتنا

ان الاصلاح الذى أشير به يتفق مع كل ما هو مستحسن سياسيا
 واجتماعيا وخلقيا لدرجة يصح معها القول بأنه اصلاح كامل اذ بايجاده
يتيسر تنفيذ سائر الاصلاحات الاخرى ، وما هو الا تنفيذ للتصريح الذى
ورد فى اعلان الاستقلال الآتى :- (يخلق الناس وهم سواء ويولدون
وهم مزودون بحقوق ثابتة وان من حقهم أن يعيشوا وأن يكونوا أحراراً
وأن يسعوا للحصول على السعادة)

فهل تتفق هذه الحقوق مع ما هو حاصل الآن من سوء توزيع

الاراضى وهل يعوض على الناس الاعتراف لهم بالمساواة فى الحقوق السياسية
 ما فقدوه من جراء حرمانهم من التمتع بهبات الطبيعة ؟ كلا ، فان التحرير
 السياسى مع انكار حق الانتفاع بالارض لا يجعل الناس مع تزايد
 عددهم وانتشار المخترعات أحرارا الا فى منافسة بعضهم بعضا للحصول
 على عمل يرتزقون منه ، هذه هى الحقيقة التى ينكرها الناس والتى كان
 نتيجة انكارها ازدحام شوارعنا بالمتسولين ، وعجز مدارسنا عن مقاومة
 الجهل الذى يولده الفقر ، وبيع المنتخبين أصواتهم وذمهم لأصحاب
 الاموال ، واغتصاب زعماء الغوغاء مراكز الساسة ، ورجحان كفة المال
 على كفة العدالة ، وامتلاء المراكز الرفيعة بمن ليس فى نفوسهم ذرة
 من الفضيلة

اننا نعظم الحرية ونقيم لها النصب وتغنى بأنشيدنا الا أننا رغم
 ذلك لا نثق بها ولو وثقنا بها لوصلنا الى ما نتوق اليه من السعادة لان
 الحرية معناها العدالة والعدالة هى القانون الطبيعى ، قانون الصحة
 والتناسب والقوة والاخاء والتضامن .

فالذين يرون أننا قد نلنا الحرية بأثم معانيها بالغناء الامتيازات
 الوراثية ، وبنبيل الجميع حق الانتخاب ، ولا يرون أن للحرية دخلا كبيرا
 فى أعمال البشر اليومية يجهلون عظم الحرية وجلالها التى لم يتغن بها
 الشعراء عبثا ولم يضح الشهداء حياتهم من أجلها اعتباطا اذ الحرية هى

شمس الحياة، فكما أن الشمس هي مصدر النور والحركة للعالم كذلك الحرية هي مبعث الحياة والعرفان للبشر

يتكلم الناس عن الحرية كأنها شيء قائم بذاته لا علاقة له بالفضيلة والغنى والعلم والاختراع وقوى الأمم والاستقلال القومي وفاتهم أنها مصدر هذه الأشياء كلها فهي للفضيلة كالضوء للون، وللثروة كحرارة الشمس للنبات، وللعلم كالعين للنظر وهي الوازعة على الاختراع، والمكونة لقوة الأمة، وروح استقلالها القومي، فحيث تنزع الحرية لا بد أن تظهر الفضيلة وتزداد الثروة ويتسع نطاق العلم وتتوالى المخترعات وحيث تغيب تغيب معها هذه الأشياء

إن أنظمتنا الاجتماعية مبنية على أساس فاسد ظالم، إذ بالسماح لفرد بامتلاك أرض يقيم عليها أناس غيره يستمدون منها حاجياتهم فيجعله سيدا له مطلق التصرف في أحوالهم ومعيشتهم ويجعلهم عبيدا لديه للدرجة تزداد كلما ازداد التقدم، هذا هو السر في فساد أنظمتنا وابتئاس الفئة العاملة وسط الرخاء المتزايد، هذا هو الذي جعل حرية هذه القرون وبالا ونقمة على البشر والذي لا بد أن يقضى على أنظمتنا الديمقراطية ويحوّلها إلى فوضى، هذا هو الذي حشر سواد الناس في مساكن غير صحية، والذي ملأ السجون وأمكنة الدعارة والذي ملأ نفوس البشر جشعا وحسدا والذي سلب النساء جاهلن والاطفال حبورهم

فمدنية منحطة كهذه لا يمكن أن تدوم، فقوانين الكون تنافها،
 واطلال المدينيات البائدة برهان على قرب زوالها ونفوس البشر الحساسة
 شاعرة باقتراب ساعتها وليس نزوع الناس للإحسان وإسداء المعونة
 لمن هم في حاجة إليها هو كل ما يدعو الناس لإصلاح هذا الحال، بل
 العدالة نفسها تهيب بنا أن نبادر لأجراء هذا الإصلاح، العدالة نفسها
 التي لا يمكن إنكارها، والتي لا يمكن الخروج على أوامرها. العدالة
 التي تحمل مع قسطاسها سيفاً مسلطاً^(١) تدك به عنق كل من يزوع
 عن أحكامها. فهل تقنع العدالة بما تقيمه من المعابد مع ترك الأطفال
 يصبحون من ألم الجوع والامهات المتهوكة القوى تبكي من الفقر؟ انه
 لكفر أن تنسب للخالق ما في هذا العالم من ظلم وألم وشقاء فهذه المساوىء
 لا ترجع الا الى ظلمنا وسوء تصرفنا فالخالق سبحانه يطر علينا الخيرات
 مدرارا وانما نحن كالخنازير ندوسها باقدامنا في تراحمتنا عليها.

في وسط مد نيتنا من الآلام والاحتياج ما يؤلم كل نفس حساسة
 فهل يحملنا تبجحنا على التطلمع للخالق لاستنزال رحمته، وهب ان الخالق
 سبحانه قد سمع صراخنا وأجاب دعوتنا فامر الشمس أن تزيد ضياءها
 والاشجار والحيوانات أن تضعف نتاجها فهل هذا بمخلص الناس من

(١) كان اله العدالة عن قدماء اليونان يحمل ميزانا وسيفا

بؤسهم ؟ كلا - فان جميع هذه النعم لا يمكن أن ينتفع بها الناس الا اذا
مرت على الارض وما دامت الارض في حيازة نفر قليل من البشر
فان جميع هذه النعم الفائضة تقع في قبضة أصحابها ولا ينتج عن هذا الفيض
الكريم سوى ارتفاع الاجارات وهبوط الاجور .

ليس هذا مجرد خيال أو استنتاج من نظريات الاقتصاد السياسي بل
مسألة واقعة تحت مشاهدتنا ألم تضاعف المخترعات التي ماهى الا الهام
من الخالق نتاج الكون لدرجة ما كان يتصورها أحد من البشر ومع
ذلك فماذا كانت النتيجة ؟ ألم تكن نتيجة ذلك ازدياد الاغنياء غنى
والفقراء فقرا ؟

فهل يصح أن يترك هذا التعسف في اقتسام خيرات الله بدون
عقاب أم هل يعد الناس حرمان العامل من ثمرة انعايه وترك الاغنياء
يقتصبون نتيجة كد غيرهم من المسائل البسيطة ؟ انظر الى التاريخ تجد أن
الطبيعة لم تغفر هذا الجرم ؟ انظر الى حياتنا الاجتماعية الآن الانراها
متداعية البنيان ؟ هذا هو جزاء خروجنا على العدالة الطبيعية

لقد دخل العالم باستكشاف البخار والكهرباء قوى جديدة أما ان
تلتزمنا بالتهوض نحو مستو أعلى أو تقضي علينا كما قضت على مدنيات
بالانقراض وليس من اصالة الرأي اعتبار الاضطرابات الاهلية التي
يتعاقب تمثيلها امامنا كل يوم مجرد اضطرابات وقتية لا تأثير لها في مجرى

الاحوال فان بين المبادئ الديمقراطية والمبادئ الارستقراطية حربا
 عوانا لا وقوف لها الا بانتصار أحد الفريقين، وانه لمن المستحيل استمرارنا
 في منح الناس حق الانتخاب وحرمانهم في الوقت ذاته من الضروريات،
 ومن المستحيل المداومة على تعليم البنات والاولاد وحرمانهم في الوقت
 نفسه من عمل يرتزقون منه، ومن المتعذر أيضا الدأب على التصريح
 بحقوق الانسان المقدسة مع حرمانه من نعم الخالق
 فهلا يليق بنا قبل فوات الفرصة أن نركن للعدالة ونؤمن بأحكامها
 فاذا فعلنا ذلك وجدير بنا أن نفعل زالت الاخطار التي تنوع مدنيتنا
 واستحالت العوامل الهادمة لمدينتنا الى عوامل مشيدة

الخاتمة

﴿مسألة الحياة الفردية﴾

الآن وان كنت قد اتممت بحثي الا ان افكارى لا تزال
تتطلع إلى ما هو أعلى فان المسألة التي لخصناها تقودنا إلى البحث في
مسألة أعلى وأعوص اذ خلف الحياة الاجتماعية تقع مسألة الحياة الفردية
التي يستبعد على أى باحث في الحياة الاجتماعية أن يتم بحثه بدون أن
يتسرب ذهنه اليها الا انه من المتعذر على اعطاء هذه النقطة حقها من
البحث ، وحسبى أن أشير اليها تاركاً فحوصها لمن يأتي بعدى ممن تطابق
أفكارهم أفكارى ومن قد عولوا على أن ينضموا لزمرة المدافعين
عن الحقوق البشرية

ان الحقيقة التي حاولت ايضاحها لا ينتظر أن تصادف قبولا سريعاً
والا اظهرت للناس منذ زمن طويل ولما طمست معالمها طول هذه
المدة، غير ان هذا لا يدعو لليأس، فلها لا بد أن تجد انصاراً مستعدين
لبذل حياتهم من أجل نصرتها ، ولا مرأى في أن الفوز سيكون نصيبها
مهما طال أمد اخفائها

معروف ان الذين يتصدون لتخفيف المساوى الناشئة من سوء
النظام الاجتماعى لا يمضون حياتهم في سعادته وهناءة لما يصادفهم من

العقبات ولما يحل بهم من الآلام الا ان هذا ليس السبب في احجامهم
عن القيام لاصلاح المجتمع فليس ضعف الناس وخور عزيمتهم هو الذي
يقعد بهم عن التصدي لهذا العمل بل اعتقادهم بضياح جهودهم عبثا ولو
تروا قليلا لتبين لهم فساد زعمهم

لقد نشر مرارا على الأرض علم الحق والعدالة الا انه لم يلبث
ان طوى وديس بالاقدام حاملا آثار دماء اريقته حوله وخرجت
قوى الباطل والظلم منتصرة ظافرة ولكن هل هذا داع لاحجام الناس
عن الانتصار للحق والعدالة ؟ ان الذين يرون الحق ويودون تتبعه
والذين يميلون للعدالة ويودون الانصواء تحت لوائها بخطئون اذا انتظروا
الحصول على السعادة والنجاح في هذه الحياة، ولو كان هذا قصدهم لكان
خيرا لهم أن يتنسكوا هذا الطريق المحفوف بالمصاعب والآلام وقد
كان جزاء سقراط ان مات مسموما وجزاء جراكوس ان مات مضروبا
بالعصى وجزاء المسيح أكبر مصلح في العالم ان مات مصلوبا وقد
غصت سجون روسيا بالمصلحين وكل يوم ترسل روسيا أفواجا من
رجال ونساء الى مجاهل سيبيريا لا سبب سوى تفانيهم في خدمة بني
وطنهم، وكل غير هؤلاء يموتون بؤسا وشقاءا بعيدين عن الاهل والاطوان
لا سبب سوى انتصارهم للحق والعدالة، هذا ما نراه ولكن هل نرى
كل شيء ؟ لقد وقع نظري أثناء كتابتي الآن على صحيفة فيها خبر

اعدام ثلاثة من العدميين الروسيين فهل تظنون ان حياة هؤلاء قد انتهت كما تزعم الحكومة الروسية ؟ كلا

ان التطلع لحياة ثانية أمر طبيعي متأصل في نفوس البشر وكان المعقول أن ينمو هذا الشعور بنمو الافكار والمعلومات اذ ما من أحد أقدر على معرفة أسرار الكون والوقوف على عظمتها أكثر ممن قد ألبوا بطرف منها وتبين لهم عظم الكون ولا نهايته، الا أن هذا الاعتقاد قد أخذ في التلاشي عند فريق يتزايد من يوم لا آخر مع انه ليس هناك دليل واحد يمكن اقامته على صحة زعمهم واذا بحثنا عن الاسباب التي حملت هؤلاء على انكار هذه العقيدة لانجدها فيما أظهرته العلوم من ظواهر الكون بل في التعاليم الاقتصادية السياسية التي انتشرت وذاعت بين الناس ، هذه التعاليم التي أتت بهذه الفكرة الغريبة وهي أن هناك نزوعا مستمرا لانتاج البشر بسرعة تفوق السرعة التي يمكن الطبيعة بها انتاج ما تسد به رمقهم والقائلة بأن مساوى البشر وآلامهم ليست إلا نتيجة فعل النواميس الطبيعية وناموس الرقي البشرى، والذهابة إلى أن التقدم البشرى ليس تقدما في طبيعة الافراد بل تقدما في النوع البشرى ، هذه المبادئ التي قوبلت بالتسليم من الجميع كأنها حقائق ثابتة، قد فعلت أكثر مما فعلته العلوم الطبيعية، اذ جعلت الفرد عديم الاهمية في رقي النوع البشرى فقضت على كل فكرة بأن

الطبيعية ترعاه وتهتم بأمره فأدى ذلك الى انحطاط أخلاق المجموع
انه لمن المتعذر التوفيق بين ما أتى به الدين من خلود الفرد وما أتى
به علم الاقتصاد القائل بأن الطبيعة لا تهتم بالفرد بدليل اسرافها في
اهلاك البشر بإيجاد أقوام لا مجال لهم للعيش على الارض ، من المتعذر
التوفيق بين فكرة وجود آله عادل كريم والاعتقاد بأن مساويئ الناس
والآلام راجعة إلى قوانين الطبيعة وحسب ، فلا غرابة اذا أخذ الناس
بعد ذلك في إنكار حياة ثانية مع ما لهذه العقيدة من التأثير الحسن
في حياة الفرد لا سيما عند اشتداد المصائب وحلول الكروب

واقعد أظهرنا في بحثنا فساد هذه المبادئ ، وبيننا ان الاهلين لا
يتجاوزون الحد الذي تستطيع فيه الطبيعة امدادهم بما يحتاجون اليه
وأظهرنا ان آلام الناس ليست راجعة الى تعسف القوانين الطبيعية بل
الى تعسف الناس ورفضهم الاذعان لأوامر الطبيعة

ينظر كثير من الناس الى علم الاقتصاد شذرا لما يرون في مبادئه
من الامور المنفرة وما هذا لانه علم ضار بل لما في أصوله من النظريات
الفاصلة ولما في قضاياها من التفكك المعيب ولا انحراف واضعیه عن
جادة الصواب والحق أما الاقتصاد السياسي كما أبسطه أنا فهو علم مبشر
جذاب فان القوانين التي تضبط الانتاج وتوزع الثروة تظهر اذا
فهمت تماماً ان المظالم الواقعة في النظام الاجتماعي ليست من الامور

التي لا مفر منها بل من الامور التي يسهل تجنبها وانه من الممكن إيجاد نظام اجتماعي لا مجال فيه للفقر والاحتياج وحيث المجال يسمح برقي كل فرد الي الدرجة التي يتطلع اليها

فاذا ما تبين للناس أن النظام الاجتماعي غير خاضع لقوة عشومة أو الى قضاء ظالم بل لقانون ثابت حادب على النوع البشرى ، وان الارادة البشرية هي العامل الاكبر في حياة الفرد وان سعادة الناس وشقاؤهم راجعة اليهم وأن القانون الاقتصادي يتمشى مع القانون الاخلاقي جنبا لجنب وان كنه الحياة البشرية التي يصل اليها العقل البشرى بعد مجهودات عنيفة لا تخرج عما كان يشعر به من تلقاء نفسه في بادىء الامر امتلات حياتهم سعادة وجورا ووثق كل امرى بأن حياة هؤلاء الملايين من البشر الذين اجتازوا هذه الدنيا بالامهم وأفراحهم وآمالهم ومخاوفهم لم تكن خالية من معنى

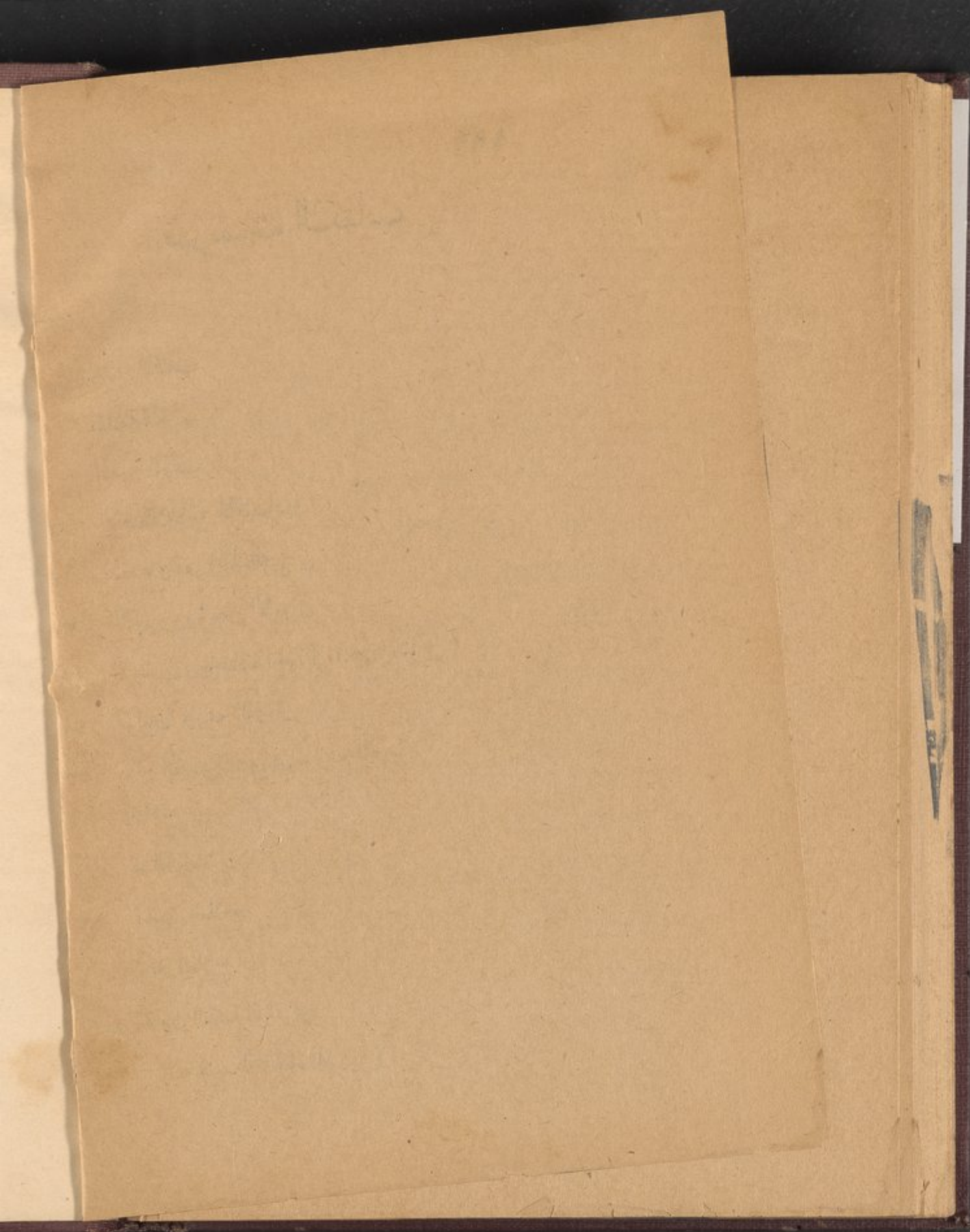
ان الحقيقة الكبرى التي أظهرتها العلوم الطبيعية في جميع فروعها هي عمومية^(١) النواميس الطبيعية ، ففي أى جهة يقع نظر الفيلسوف على ظاهرة من الظواهر سواء أ كانت سقوط تفاحة من شجرها أو سقوط

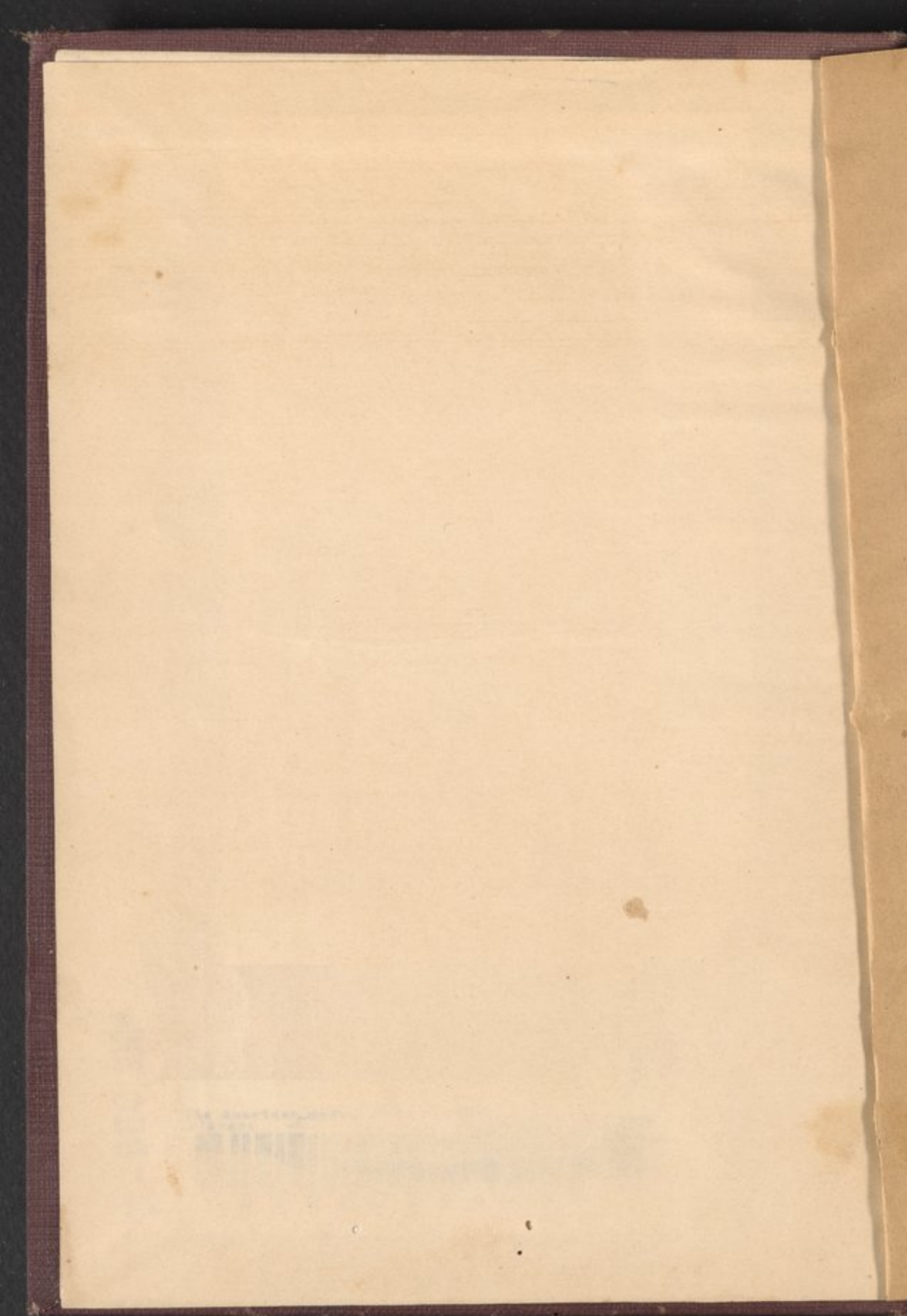
(١) يقصد بعمومية النواميس الطبيعية انها تعمل عملا واحدا في عموم الظواهر المختلفة ويعبر عنها بالافرنجية بكلمة Universality

نيزك من نيازك السماء لا يرى سوى فعل قانون واحد يعمل على وتيرة
 واحدة فيما كبر من الاشياء وما صغر ، فاذا ما وقع بصره على ظاهرة
 لا تنطبق على قانونه كأن رأى وهو يرصد كوكباً كوكباً آخر لا يعرف
 مداره وغير منظور مروره بهذه النقطة فانه لا يبادر بالحكم بشذوذ
 هذا الكوكب الجديد بل يفرض خضوعه للقانون العام ثم يعمل
 حسابه على هذا الاعتبار وبعد مضي اجيال أو قرون تتجلى صحة حسابه
 كذلك اذا فحصنا القوانين التي تضبط الحياة البشرية نجد انها تعمل
 على وتيرة واحدة في المجاميع الكبيرة والصغيرة ونجد أن ما كنا نعتبره في
 بادى الامر اختلافات ما هي الا ظواهر مختلفة للناموس نفسه ، ونجد
 أينما ولينا وجوهنا أن القانون الاجتماعى والقانون الاخلاقى منطبقان ،
 أى ان فى حياة المجاميع كما فى حياة الافراد لا بد أن يصادف الظالم
 جزاءه والعاقل ثوابه ، نعم قد لا نشاهد ذلك فى حياة الافراد وكثيراً
 ما يترك الظالم متمتعاً بثمار ظلمه والعاقل محروماً من نعم الطبيعة ولكن هل
 هذا يدعونا للقول بأن القانون الذى يضبط الحياة الاجتماعية لا ينطبق
 على الحياة الفردية أم الألبق بنا أن نقول اننا لا نرى الا جزءاً صغيراً
 من حياة الفرد ؟

فهرست الكتاب

صفحة	
٢	اهداء الكتاب
٣	مقدمة المغرب
٨	مقدمة المؤلف
١٣	الاصطلاحات الاقتصادية
١٤	التقدم والفقير (المسألة)
٢١	الاجور ورؤوس الاوال
٢٩	الاهلون وحاجيات الحياة (مذهب ملتوس)
٤١	قوانين توزيع الثروة
٥٣	تأثير التقدم المادى فى توزيع الثروة
٦٦	العلاج
٧٩	عدالة العلاج
٩٧	تطبيق العلاج
١٢١	تأثير العلاج
١٤٦	قانون التقدم البشرى
١٩٤	الخاتمة (مسألة الحياة الفردية)





HB
171
G2712
1919